

توضیحات و تعلیقات  
علی کتاب

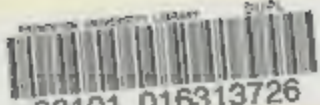
# مَعَالِمُ الْأُصُولِ

لِلْإِمَامِ

جمال الدین الشیخ حسن بن زین الدین علیہ الرحمۃ

استاد حبیب اللہ رفیعان نیشاپور





---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



توضیحات و تعلیقات علی کتاب

# معالم الدین

مؤلف

---

حبیب اللہ رفیعان النیشابوری

2264

1118

.836

كتاب توضیحات و تعلیقات علی کتاب معالم الدین

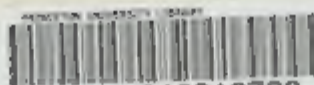
تألیف - حبیب الله رفیعان

الطبعة الاولى

تاریخ الطبع ۱۴۰۳ هـ - ق

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

چاپ نور - خوانسار



32101 016313726

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا وبينا محمد وآله  
الطيبين الطاهرين المعصومين ولعن الله على أعدائهم اجمعين وبعد فقد كنت  
كتبته في سنوات ماضية توضيحات وتعليقات على كتاب معالم الدين للامام  
جمال الدين الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني وعلى ماير الكتب الدراسية  
في الاصول والفقه ولم اكن حين كتابتها بصدد طبعها في الاستقبال بل الغرض منها  
استفادتي حين المراجعة الى تلك الكتب وقد بد الى في ذلك ايام اشتغالي بالبحث  
عن تلك الكتب في مؤسسة ولي عصر (عج) بخوانسار صاها الله وجميع حوزاتها  
العلمية عن الآفات وارادت اخيراً طبع هذه المصودات التي بين يديك اختصاراً  
فالرجاء ان تقع مورداً لرضا الله تعالى واوليائه وشرف قبول الاخوان وصار ذلك  
سبباً لتشويقي الى طبع غيرها انشاء الله تعالى وهو الموفق وعليه التكلان .

## في تعريف الفقه

### « الفقه في اللغة الفهم »

ومنه قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها، وقوله تعالى ولكن لا يفقهون تبيينهم .

### « وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية »

ذهب بعض اصحاب المعالم زه وغيره الى ان الفقه نحوه من العلوم عبارة عن العلم بالاحكام المبسوثة في ذلك العلم، وذهب بعض آخر الى ان الفقه نحوه عبارة عن نفس الاحكام المبسوثة في ذلك العلم فقط او بضميمة مبادئ المسائل ولذا قال سيدنا الامام الخميني ادام الله ظله العالي علي ما في تهذيب الاسول ج ١ : بل هو (علم الاسول) اما نفس المسائل او هي مع مبادئها .

### « فخرج بالتقييد بالاحكام العلم بالذوات كزيد مثلاً »

يمكن الايراد عليه بان الحكم ان اريد به التصديق او النسبة التامة الخبرية فلا يخرج بهذا التقييد (التقييد بالاحكام) نحو العلم بان زيدا موجودا انه كريمة وانه كاتب مثلاً او وجود التصديق والنسبة التامة الخبرية في القضايا المتقدمة وان اريد بالحكم خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فالامور المذكورة ونحوها وان كانت تخرج بالتقييد المذكور الا انه يلزم اولاً استدراك قيد الشرعية القرعية ويلزم ثانياً

خروج احكام الوضعية عن التعريف ويتوجه ثالثاً الاشكال المشهور الذي تعرضه صاحب القصول وصاحب القوانين وغيرهما من اتحاد الدليل والمدلول من جهة ان الكتاب من ادلة الاحكام وهو ايضاً خطاب الله .

« وخرج بالشرعية غيرها كالعقلية المحضة »

المراد بالشرعية ما من شأنه ان يؤخذ من الشارع وان كان للعقل في مواده حكم ايضاً كقبح الظلم ويقابله العقلية المحضة التي ليس من شأنها ان تؤخذ من الشارع نحو الكل اعظم من الجزء واجتماع التفيضين محال .

« واللغوية »

معناها الاعمال الشاملة للصرف والنحو والمعاني والبيان واللغة جميعاً .

« وبقولنا عن ادلتها علم الله سبحانه وعلم الملائكة والانبياء »

والوجه في ذلك واضح فان علم الله تعالى غير مستبطن عن الادلة وعلم الانبياء والملائكة من ناحية الوحي .

« ان كان المراد بالاحكام البعض لم يطرد »

اي لم يكن بمانع من الاغيار ووجه تسمية ذلك بعدم الاطراد واضح اذ لم يكن له الطرد والمنع . والطرود في اللغة المنع والنفي .

« و ان كان المراد بها الكل لم يتعكس »

اي لم يكن بجامع للافراد ووجه تسمية ذلك بعدم الانعكاس عبارة

## في تعريف الفقه

عن عدم انعكاس الافراد في التعريف والعكس قد استعمل في ازالة الصورة ونحوها  
فيقال انعكس الثور او الحرارة او الصورة .

« اما على القول بعدم تجزى الاجتهاد فظاهر »

قد تعرض المصنف لهذا البحث في اواخر هذا الكتاب في المطلب التاسع في بحث  
الاجتهاد والتقليد وتكلم به في ناحيتين الاولى في امكان التجزى وعدمه .  
الثانية في جواز اعتماد المتجزى على استنباطه وعدمه بعد الفراغ عن امكانه .

« ما يكفي في استعلامه من المآخذ »

المآخذ عبارة عن الكتاب والسنة والعقد والاجماع . والشرائط عبارة عن شرائط  
الاجتهاد من العدالة وغيرها .

« واما عند المصوبة »

التصويب على اقسام احدها ان يكون قيام الامارة سبباً لحدوث مؤداه بحيث لا يكون  
في حق الجاهل مع قطع النظر عن قيام الامارة حكم واقعاً . وهذا هو المستدالي الا  
شاعرة . وهو الذي يلزم منه الدور لتوقف الامارة على حكم على ثبوت الحكم واقعاً  
بينما يتوقف ثبوت الحكم واقعاً على قيام الامارة . وثانيها ان يكون قيام الامارة  
سبباً لكون الحكم الواقعي بالفعل هو المؤدى بان يكون قيام الامارة موجباً  
لتغير الحكم في حق من قامت عنده الامارة . وهذا هو المستدالي المترتبة . وهذا

## في تعريف الحق

لا يدرم منه دور لانه قد اجماع في ذلك على خلافه وذلك ان العلم قد  
 لا يدرم منه دور لانه قد اجماع في ذلك على خلافه وذلك ان العلم قد  
 واقعاً وعدم تغير العلم الواقع بقيام الامد على خلافه . وهذا هو  
 من المحقق الشيخ الأصايري في الرسائل .

« وتبينهم فيه من لا توافقهم على هذا الاصل »

ظاهر ان انقائس المتقدم هو العلامة وهو الذي لم يذهب الى التعويل في بيان  
 من حوايه المتقدم . وهو من غير علم في ذلك .  
 وقد احيى عن الاشكال الوارد على العلامة وهو من غير علم في ذلك .  
 انظر في لائق علمية العلم . من العلم الظاهري لا او افعى .  
 عليه زواشكال التصويب . فتأمل .

ثم قد يبحث عن العلم الوارد . وهو من غير علم في ذلك .  
 لاصوليه المعمول .  
 العلم الواقعي هو كذا . علم لم يؤخذ في موضوعه الشك في حكمه شرعي .  
 العلم الظاهري هو كذا . علم لم يؤخذ في موضوعه الشك في حكمه شرعي .  
 نظير الحق المستندة من قوله تعالى كل شيئي لك خلاق حتى تعلم انه حرام .



## في أجزاء العلوم

« فصل ولابد لكل علم ان يكون باحثاً عن امور لاحقة لغيرها »

ذهب القوم الى ان كل علم لابد له من موضوع معين ينطبق على موضوعات مسئلة ويكون البحث في ذلك العلم عن احواله .

واورد عليه سيد الامام الحسين دام الله صده العالي ع ، من تهذيب لاصح  
 حاشية عليه ان لسر « تتبع العلوم بعضها على حلال » انما هي العلوم  
 كما سمعت لهم من اخصها في بعض مسائل مرور الزمان وسمي بالعلوم  
 عند المؤسس المدرس متصفا حتى يبحث في حوله  
 « كيف كان في كثر العلوم المتدولة له . موضوع « محلي و مسائل و مبادئ  
 اما الموضوع فهو الذي مر به المبادي « منه في مريد الله في سائر الكتب  
 الدراسية الآتية شاء الله تعالى .

و اما المبادئ فهي عبارة عن موضوعات بحثية في العلم عنها  
 واما المبادئ فتتقسم الى قسمين احدهما مبادئ تدور بدورها في مبادئ تصديقية  
 واما المبادئ التصديقية فهي عبارة عن موضوعات تدور بدورها في مبادئ حرقية  
 واما مبادئ التصديقية فهي عبارة عن موضوعات لا تدور على مبادئها كالمعلم في  
 مثل علم الفلك مثلا « هو عبارة عن الكلمة و مسائله عبارة عما  
 يعرف من مبادئ الفلك من الاعلان « لغات « المصنوع و الاستعمال و نحوها



موسمات مسالمة حار حار من الدم، من عمل المكاف والصلاة في المثال المتقدم.

[illegible]

حجرات الاموات في القبور

م. رادی کدی اوردو لشم قیلمه: موم بیه دله دله ا- (م- لشم) ۱۰۰

## في تقسيمات اللفظ والمعنى

« او تماوت و هو المشكك »

التحليل والتحسين

[illegible]

مكتبة في الجبل

« وان غلب وكان الاستعمال بالمعاصرة فهو المقبول اللغوي »

الظاهر له لم يتجدد له فهو لا يجد في نفسه من قبله له حياء

\* \* \* له بعضه، لبعضه ولة سم لا، من اذ يستعمله في حله، وما احب اليه في

هو كماله في ذلك ما لا يحصى لله العز والجل

الدعوى وأما المقول البرهني فتدريكون يجب أن يعرفوا ما يدعون أنه واقع وأما ستم

وقد يكون محاسب العرف الخاص "مخطئ" بمعنى المصنوع في رأي المحاسب العام.

على معنى مستقل مقترن بإحدى الأزمئة الثلاثة .

« وان كان بدون العمامة فهو المرء رجل »

مثل حمير لم يورث لعد للنهر الصغير المقبول الى المرحل المسعى ..

## في الحقيقة الشرعية

« لا ريب في وجود الحقيقة اللغوية والعرفية »

ما تقدم من بيان المنقول اللغوي والعرفي وشرعي لا ربط له بالحقائق المدعى  
من الحقائق المدكورة اعم منها لا مكان كون لفظ حقيقة في معنى لغة او عرفاً او شرعاً  
فقد يعرف الحقيقة اللغوية « به اللفظ المستعمل في ما وضع له بحسب اللغة » ويعرف  
الحقيقة العرفية بما استعمل في ما وضع له لا بحسب اللغة وهذا المعنى كما نرى في  
لحقيقه اللغوية والعرفية شامل للمنقول اللغوي والعرفي وغيرهما

« ونقطع ايضاً بسبق هذه المعاني عنها الى المفهوم عند اطلاقها »

الاسباب ان يحمل سبق هذه المعاني الى الفهم وجهان ذكرهما سابقاً من ان اسناد  
سم للركمات المخصوصة الخ كما فعل نفسه الشريف فيما سيأتي حيث قال :  
في الحجة فلان دعوى كونها اسماً للمعاني الشرعية ليس بها منها الى المفهوم الخ  
« والعرب لم يصنعوها لانه المعروف »

اي واصنع لغة العرب لم يصنعها لان المعروف من ان الشارع هو الذي وضعها والشارع الخ  
النبي صلى الله عليه وآله وان كان نفسه عربياً لانه لم يكن سماً بلغة العرب كما لا  
يخفى

« فان عميمهم بالتفهيم وناقل ما يتناول هذا » مما يظلال الاراء »

لظاهر ان التفهيم بالنسبة الى المحاطين بشك الالفاظ والمقد بالنسبة الى

« حقائق شرعية في تلك المعاني مجازات لغوية في المعنى اللغوي »

الظاهر ان قوله في المعنى اللغوي كما صرح به بعض المحشين غلط والصحيح  
في المعنى الشرعي وحده يكون استعمال الشارع لهذه الالفاظ حقائق ومجازات

باعتبارين قد حصر و أعرسه بعد كونها محذورة من حرمانها عنها .  
كونها حقائق .

وقد أجبنا عن الاستدلال المدكوك من المراد بالآية الشرعية ليس أن القرآن  
عربي الفاطمة كلها بل المراد أن القرآن الكريم أسلوبه عربي وقد لا يشمل  
القرآن المجيد على الفاطمة من مدح وسجود مشكوة وعلى إعلانه لم يصحها وأصح  
لغة العرب مثل إبراهيم واسماعيل .

ويمكن الجواب أيضاً الواسع في كل لغة لم يكن شخصاً معيناً من الواضع  
منعده قد سيدد لأمام المحمدي دام الله طله العالي على ما في يده من الأصول ح ١  
والسنن الوحد كالمري أو الميري لم يكن في مدعائه الأدلة على مدعوه بل كانت  
على حسب وقوفهم على الأشياء مع احتياجهم أو شقاقهم إلى اظهار ما في ضمائرهم إلى  
أن بلغت حداً واقعياً كما هو المشاهد من المحضر عين أهل الضمة في هذه الأيام  
نوع افرادها هو لاجل ما عدل المدعو عدم الرباط لتسهيل بين الضوابط الشرعية  
و احتاج كل في إقحام مقاصده إلى وسع الفظ ويصعب له وتعليه وليس الواضع شخصاً  
واحداً معيناً بل أس كثيره وشرعية غير قليلة على اختلافهم في الصور وساعدتهم في  
الزمان .

هذا من طرف ومن طرف آخر يلحق في الانتساب إلى كل لغة أن يكون  
الواضع من أهل تلك اللغة ولغة عربية إذا كان وأصح من العرب وعاريفه إذا كان  
واسعاً من العرب وهكذا وعليه فسكن وضع الشارع الذي هو من العرب وسددهم  
تلك الألفاظ لهذه المعاني المستحدثة في كونها غير مدع



محدوداً وليس له نفس القيمة العددية - لا يوجد الاختلاف بين استعمال عدد  
للمرأة في الحدود غير العادية في الجملة وبعض الفرق خمسة لاجراء

## فِي الْمَشْتَرَكِ

« الحق أن الاشتراك واقع في لغة العرب »

[illegible][illegible][illegible]

والمعنى محل له عهده من استعماله في معنى له ثم يحو استعماله  
بحيث يكون لاصاقا واحدا في حاله طارفا استعمال في معنى وفي حاله  
الاصالات استعماله استعماله لانه احد في حاله استعماله في استعماله  
ويكون كذا واحد في معنى من احدى استعماله وعيد استعماله لفظا واحد  
في معنى واحد في استعماله كذا في حاله استعماله في حاله  
الاستعمال في حاله استعماله في حاله استعماله في حاله استعماله  
بعموم الحجاز.



العشرة برفع ذلك لاجز من اربع حزم وثم «المجموع من حيث المجموع»  
 وبذلك في المقام ان شذوذاً يعبر عن المجموع شيئاً واحداً يسمى «المجموع»  
 يعبر عن كل من اجزائي جزاء - اسماً للمجموع فيتم لفظ «المجموع»  
 في كل واحد من الكلمتين «المجموع» و «المجموع» في كل واحد من الكلمتين «المجموع»  
 في «المجموع» لا يرادى ولعمري في «المجموع» في «المجموع» في «المجموع»  
 متعدد متعدد لا يرادى في «المجموع» في «المجموع» في «المجموع»  
 بينما يكون في «المجموع» في «المجموع» في «المجموع» في «المجموع»  
 ثم كل عالم متعدد «حوت الاكرام» متعدد «المجموع» في «المجموع»  
 على حدة فداكرام «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 مثلاً - لعدد اكرام «مجموع لعدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 للمجموع من حيث المجموع «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 جميعهم او بعضهم لم يكثر العدد «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 مع تعددهم «مجموعاً» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 اشارة الى كونه «لوجود» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 لا اختلاف شيئاً واحداً «توجد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 حيث لم يكن للمجموع «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 «المجموع» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»  
 «مجموع» مع «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد» في «عدد من العدد»

وإذا استعمل في لاء احداً لانه مشترك بشرط واحد من ما يكون الخلقه فيه  
حقيقاً فانهما ان يكون الحرف بطرفه من شقائه انشاء الخلقه مشتركاً في ذلك  
هو جوداً في المقام الاول معقوداً في ذلك المشترك من لاء المقام المختلفه  
ليس بشرط حقيق بل مشتركاً في صير ذلك مشتركاً في محتومه  
« وناوئل بعضهم انه بالمسمى تعسف بعد »

ذهب قوم الى ان يجوز زيد بن ثنية وجمعاً مما لم يكن فيه اتحاد بحسب المعنى  
اختلاف يجوز زيد بن عمرو بن زيد بن بكر مثلاً وعدم مفهوم كني من لاء في  
عليهما ما أول بالمسمى قال ثنية الجمع واحسن في الخلقه لم السمي وهو  
مفهوم كني من الانطباع على الفرد في لاء افراد مشترك كني من الفرد في  
الافراد في ذلك المفهوم في متحد كانه واحد في رجل اذا استهما في مفهوم كني الذي  
هو: حر - الداء عدم - في رجل اذا التمر في لاء يجوز زيد بن ثنية وجمعاً وعدم  
دخول التمر في كني مع عدم كني كني زيد بن ثنية من جهة تعريف زهير  
سائر تشبيهه - جمعه



## ٢٠ الاستعمال في المعنى الحقيقي والمجازي

« أخرى بملاحظة الاتفاق منه إلى أنه ذهب بعض آخر منهم إلى أن لكتابته من استعمال القطعي سر أو صريح له مع حوار. ثم المعنى الموضوع له في المثال لعقده المستعمل في الرصد في الحق. ويريد ذلك أنه سبحانه قد أراد هو ملزم له في كونه أكثر أو عدد وسنة ولأنه مثل النجاة من جهة الاستعمال في غير الموضوع له في التبعين العرفي مستعملاً عن غيره حوار. ثم معنى الموضوع له في المسار وحوار إرادته في الكتابة

« لا يريد بالحجة على محارفته أن فيها حراً وحاً عن محل المراجع »

وذلك حمل المصنف على عبارة المستدل على أن اللغز قد استعمل في مفهوم كلي مشترك بين المعنيين صادق عليهما فدون مراد المستدل حول معنى المحار في الموضوع أنه دخول الحر في حب الكلي ولا يحتمل أن هذا قد صرح به صاحب الحاشية على المعنى المحقق الشيخ محمد بن زهرا في حلاو الظاهر من كلام المستدل بل لدى تراثي من ظاهر كلامه عليه من استعمال المعطى مفهوم كن من المعنيين على أن يكون كل منهما مضافاً للحكم ومتبعاً للأنات والمعنى

« لأن إرادته المجاز تعانده من جيبين مضافاً للوحدة الملحوظة »

وحدة المسافة أنه يدرك أن يكون المعنى الحقيقي مراداً وحده وغير مراد

وحده وهو محال .

## ٢١ في دلالة صيغة الامر على الوجوب وعدمها

« فصل صيغة الفعل وما في معناها، حقيقة في الوجوب »

لم يفر من التصديقه اجتناب مادة الامر من انها معنوية فيها ايضاً وهو  
الحقيق صاحب الكفاية الى ان بعد كون لفظ الامر حقيقة في الوجوب  
استدفعه عند اصطافه . و قد لا يبعد الامور المحسوسة اذا ما الله طبع العالي  
على ما في تهذيب الاصول ج ١ .

« وتضمنه اصالة ٢٠ الفعل الى ذلك ثم المطلوب »

هذه الصيغة هي شوقية . ذلك المتضمن في محتاج اليها . ووجد  
الاحتياج ب لذي شئت قد تقدم . من ان الوجود والعدم من الامور  
المعصية في صيرها . واما في صيرها في (ص) والائمة عليهم السلام ولا شئت  
تقدم الى شئت صيغة مماثلة هذه . وتربط اصطافه . لغير انه لو لم يكن  
صيغة الامر حقيقة في الوجوب في صيرها . عيبهم . الامور كان حقيقة في غير  
الوجوب بمرم قلها . من ذلك في من غير ان وجوب الى الوجوب . لاصح عدم العقل  
في الامر في الحقيقة . عن مستجاب الفقهاء في . هو وجد في خصوص  
باب الالفاظ كما علم في محله .

« قوله تعالى مخاطباً لابليس ما منعك الا تسجد ان امرئك »

في القوس . هذه الآية ايضاً لا تدل على دلالة الامر على الوجوب . من  
وحده . الشرح لا ان يقال الامر . بقوله تعالى سجد . بل هو وان امتد  
من التعليق هو كون العبد مخاطباً له . من حيث انه امر . لا من حيث هو  
امر . تعالى فتأمل .



## في دلالة صيغة الامر على الوجوب وعدمها ٢٣

« والحواب ان المجاز وان كان مخالفاً للأصل »

قد ذكر في وجه مخالفة المعجزة للأصل ان يجب الاحتجاج الى اوجه لا  
في معية بين اوجه من القول بخلافه عليه في وجه من وجه الى وجه فقد  
والجواب من وجوه النظر الى لحقيقته لاخذ احد الى مقدمات اكثر  
« والالزم الاغتراب المخالف للأصل »

قد ذكر في وجه مخالفة الاثر الى الاصل ان يشترط الاحتجاج الى وجه  
مع الى قرينين من جهة على وجه من وجه الى وجه لا خلاف في وجه وجه  
سماه على ما هو مستند وهو اداة تضمن المعنى ان كان مشتملاً على المعنى  
ر اطلق على احدى وجهين انما هو يتحد في وجه وجههم هو في وجه وجه وجه وجه  
قد ذكر في وجه من وجه وجه الاثر في وجه الى وجه الى وجه  
اعلى واكثر في العرف ولقد لا يستقر في الاثر دليل الر حجاب  
« على ان المجاز لازم بتقدير وضعه للمقدار المعتبر كإيضاً »

اورد عليه المحقق سبط العلماء انه ما استعمال صيغة الامر في كل من المعنيين  
حصوله وان كان مجازاً الا انه لا يلزم من القول بما قد حقق في القدر المعتبر  
ان استعماله فيهما على المعنى المذكور ان قد يكون استعماله فيهما من حيث  
حصول الكل في صيغة واتحادهما فيكون استفادة لخصوصية من الجواب  
لا من صيغة الامر حتى يكون ذلك من استعمال اللفظ في غير ما وضع له مجازاً  
ولاحظه ان الكلام في استعمال الالزام في الالزام في شي من الاشياء كالمعجزة  
منه على القول المذكور بخلاف ما لو قيل بكونه موضوعاً لكن من الوجه مستند

## ٢٢ في دلالة صيغة الامر على الوجوب وعدمها

او باختصاصه بما حددهما ولزوم التحول على فرض استعماله في خصوص كل من المتيين مما لا يبدله بما هو المنحوص في المقام

« ومن حمل الصحابة كل امر ورد في القرآن او السنة على الوجوب فبأنهم »  
 لعل الامر بالتأمل شارة الى ذكره المحقق ملا صالح المارديني من  
 عدم التناهي بتقرير ان كون الامر في القرآن والسنة للوجوب والتدب على  
 سبيل الحقيقة لا ينافي كون الامر عند الشارع حقيقياً في الوجوب فقد لا يكون  
 التدب معنى مجازياً بهذا الاعتبار لا ينافي كونه معنى حقيقياً باعتبار وضع اللفظ  
 والمراد بالحقيقة الحقيقية التقوية

وان شئت فقل ان التناهي اما يكون اذا اريد استعمال الامر في القرآن  
 والسنة في التدب حقيقة ومجازاً بحسب المعنى الحقيقي بحسب اللفظ ومجازاً  
 بحسب اللفظ ايضاً او بحسب الشرع كذلك وام اذا اراد ان الاستعمال  
 في التدب حقيقة بحسب اللفظ ومجازاً بحسب الشرع فلا ينافي ولا تناقض  
 سلالاً علم في المسقط من انه معتبر في التناهي وحدت منها وحدة الاصل  
 وهذه الوحدة مفقودة في المقام نتيجة ما تقدم ان الاوامر الواردة في القرآن  
 والسنة اذا كانت محردة عن الترتيبية تحمل على الوجوب شرعاً بينما يتوقف  
 بحسب اللفظ من جهة اشتراك الادامر من هذه الناحية اذا كانت لاو مر مع  
 لقرينه على التدب بحمل عليه (تدب) شرعاً ولعمدة هذا الاستعمال حقيقة بحسب  
 اللفظ ومجازاً بحسب الشرع ويكون القرينة معينة بحسب اللفظ وصارفة عن المعنى  
 الحقيقي بحسب الشرع .

## في دلالة صيغة الامر على الوجوب وعدمها ٢٥

« فمشكل التعلق في اثمات وجوب الامر بتجردد وروا الامر به مبنيهم عليهم السلام »  
 قد اورد عنه انه لم ينس سعة . صيغة الامر في الندب ما يريد من استعاضة  
 في وجوب وعلى تفرد التسليم والاستعاضة المدخلة مع القرينة وهذا لا محذور  
 تعالى في احتمال المحذور مع احتمال الجملة

## في دلالة صيغة الامر على المرة او التكرار وعدمها

« الحق ان صيغة الامر بتجردهما لا اشعار فيها بوحدة ولا تكرار »

وهو صاحب المعاد . ان في صيغة الامر موضوعه لطلب الماهية الذي  
 هو له مع من مرة ولا تكرار . فالدلالة على عدم الاحلاق والتجردد عن المرة عند  
 خصوص المرة والتكرار لا يأتى من استعاضة من الخارج بغيره  
 . شذوذا عنه . ان المحذور من صيغة الامر هو نفس طلب تعداد حقه  
 لفعل والمرة والتكرار خارجان عن مدلولها ( صيغة ) مثل خروج الزمان  
 . المكان والاشدة . الصف . الآلة . نحوه .

« وعن الثالث بعد تسليم كون الامر بالشئ نهياً عن صده »

سيأتي انشاء الله تعالى ان الامر « اشئ » كالامر بالصلاة مثلاً . لا يقتضى النهي  
 عن صده لخاص كالأكل والشرب والمعنى مثلاً . والصداء امامه اطلاقاً واحداً  
 . ان رده حد الامداد لو حوذيته لأبعده وهذا راجع الى الصدء الخاص بل هو  
 عنه في الحقيقة فانهما الترتيب والامر بالشئ يقتضى النهي عن صده العا

## ٢٤ في دلالة صيغة الامر على الفور او التراخي وعدمها

هذا المعنى، لتعميم الامر، لئلا مثلاً - يدل على الفور عن تركه أصلاً، بل عن  
عدم ما ذهب إليه صاحب المعالم - في مثله اقتضاء الامر دلالة للفور على عدمه  
وفي المثلة قول حم ساني ذكرها الله تعالى

## في دلالة صيغة الامر على الفور او التراخي وعدمها

«و ثانيهما انه اذا يلزم تكلف الحال لو كان التأخير مقتضياً»

الاولى ان يقولوا بما ذكره المؤلف - محال له في الاستدلال

«والا لكان مفاد الصيغة فيهما مافياً لما يقتضيه المادة»

و لو جاز في المسألة ان مفاد الصيغة هو الوجوب - فمضى عدم جواز تأخير  
المادة، بل مقتضى عدمه على ما اورد الاستاذ حوار تأخيرها فمضت  
مسألة، لتأمل عدمه في الامر دون التصرف في الهيئة بدون  
في الاستصحاب من التصرف في عدمه على الفور، بل من  
لصارعه والاسم انه - لتركه مع الاول من جهات الاولى اشتهر - صعب  
الامر في التدبير

التي هي مضادة حمل الاول مع 'صالة عدم' فوراً

ثالثه ان التحديد الاول في عدمه من الدليل على عدم الفور والتراخي  
المر بعد الاول، بل يصح لاكثر على تقدير حمل الامر على الوجوب لشمول  
آيات الاستصحاب اعم ولا يجب لمباركته والاستباق فيها كما لا يخفى.

## مقدمة الواجب

« اصل الاكثرون على ان الامر بالشيئ مطلقاً »

سعى تقديم امور ليعلم من كبر المراع اولاً و مراد السيد لم يرى . . من  
التفصيل المستفاد من كلامه به ثانياً

الاول ان الواجب له عدة تفصيلات ومن حملها تقسمه الى المطلق والمقتضى  
وان الواجب اذا لوحظ مع شيئى آخر فان كان وجوبه غير مشروط به فهو مطلق  
بالإضافة اليه والا فمشرط بالصلاء بالنسبة الى رول الشمس واجب مشروط  
لاشترط الوجوب بالردال بالنسبة الى الطهارة واجب مطلق لعدم اشتراط  
الوجوب بالصهارة . ففى الحقيقة يرجع القيد فى الواجب لمشرطه الى الوجوب  
لألواجب وفى الواجب المطلق الى الواجب به

الثانى ان لقيد والشرط فى الواجب المشروط يمكن ان يكون مقصوراً  
كالاستقطاعه ، بالإضافة الى الجمع وممكن ان يكون غير مقصور كروى الشمس  
بالنسبة الى الصلاة بينما يكون لصدد الشرط فى الواجب المعنى مقدوراً قديماً  
الثالث ان مراعاة فى وجوب المقدمة وعدمه اياه هو مقدمة الواجب  
المطلق واما الواجب المشروط فلا شبهة فى عدم وجوبه من الامر بالوجوب  
المشرط والعقيد ليس امراً شرطه وقدمه وان كان مقدوراً وذلك لتأخر وجوب  
الواجب عن وجود القيد والشرط ومعه كيف يمكن سريره الوجوب عن  
الواجب الى القيد والشرط وان شئت قلت لا وجوب لدى المقدمة  
قبل وجود المقدمة حتى يجب مقدمة ومعد

وجود المقدمة يلزم من وجوب المقدمة تحصل الحاصل مضاف إلى ان لوجوب  
 لهو محض فان وجوب الحجج مثلاً - متوقف على الاستطاعة فهو من سريّة  
 لوجوب عن الحجج إلى الاستطاعة التي هي مقدمة الوجوب يلزم ان يكون هذا  
 لوجوب المتعلق بالاستطاعة لمؤاد العزم من الوجوب انبعث إلى منعقد ، بحادث  
 في الخارج وهذا العزم حاصل بدون الوجوب دافع ومن تحققت من قبل  
 الرابع ان المقدمة لها تقسيمات و من حملتها تقيدها إلى السبب والشرط  
 عدم المانع والمعد اما السبب فهو ما يلزم من وجوده وجود السبب و من عدمه  
 عدم السبب كمقد السبب بالنسبة إلى حصول المقتل والانتقال اما الشرط فهو الذي  
 يلزم من عدمه عدم لشرط ولا يلزم من وجوده وجود الشرط كالتهاية بالنسبة  
 إلى الصلاة واما عدم المانع فقد اختلف في مقدميته ولا شك في ان وجود المانع  
 يمنع عن تحقق ما يكون مانعاً عنه واما المعد فهو الذي له دخل في سير المقدمات  
 ان لم يكن له دخل في ذي المقدمة بلا واسطة مثل صعود الدارحة إلى السلم  
 ، نه مؤثر بالنسبة إلى لدرحة الثانية ولثالثة بنمالم يكن دخلاً بالنسبة إلى  
 الصعود على السطح بلا واسطة .

اذا عرفت هذه الامور فيقول قدس إلى السيد المرتضى ره انه فصل بين  
 لمقدمة السبب وبين غيرها فذهب إلى وجوب المقدمة السبب و عدم وجوب  
 غيرها وادعى صاحب المعالم ره ان المستفاد من كلام السيد عبارة عن  
 وجوب مقدمة الواجب المطلق الذي هو محل البحث متعلقاً من دون  
 ورق بين ان يكون المقدمة سبب او غيرها و الفرق بين السبب وغيرها من  
 المقدمات في ناحية اخرى وهي ان المقدمة ان كانت سبب كان الواجب بالنسبة



و غير سب وفي عدم وجوب مقدمات الواجب المشروط وانته حالهم في تعيين الواجب لمطلق والمشروط بمعنى ان اى واجب مطلق واى واجب مقدم مشروط فذهب المشهور الى ان اظهر المتبادر من كل امر هو انه واجب المطلق فيجب مقدماته الا ان يقوم قرينه على التقييد والاشراط بحوزه تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقوله تعالى : اتوا لرؤسكم لمقيد بدليل آخر بالنصب اما السبده فهو لا يقول بذلك بل يقول بان السبده من التمسك الى السب مطلق حراماً فدل على وجوب السبده واما التمسك الى سبده المقدمات فيحتمل كونه واجباً مطلقاً ويحتمل كونه مقيداً ومشروطاً

ومع هذا الوصف فلا دلالة للامر على وجوب ثبوت المقدمات

ومما ذكرناه الى بان طهر امور ترتبط بمسألة التمسك

الاول ان مراد المصنف به من قوله مصنف في اول البحث حيث قال

لا كثر وعسى ان الامر بالنسبة لمطلق عدة عن غير المقيد والمشروط

الثاني ان مراده به من غيرهما في قوله (شرطاً كان) سبداً او غيرهما

سادة عن عدم المانع والمعد في مقيد الشرط والسب

الثالث ان كلمة مقدور في قوله مع كونه مقدور كمال كونه واجباً

لما بين به - توضيحي انه من مقدمة الواجب المصنف الا انه مقدم - و

مقدمة ليست بمقدورة كان الواجب بالنسبة اليها واجباً مشروطاً

« وبني على هذا في الشافي نقص استدلال المعبر له لوجوب نصب »

توضيح جواب السبده ان عا الامم ليس مقدمه سببه لافقه الحد

حتى يلزم من وجوب افقه الحدود وجوب نصب الامم

ومن المحتمل ان يكون وجوب اومه لحدود على تقدير صب الاهام انفاق  
 كوجوب الحج على تقدير الاستطاعة والركواء على تقدير النصاب  
 «ثم ان انصاف الاسماء انها في التكليف برقع ذلك الاستمعات»  
 الى هذا اثبت رد بل حوار تعنى التكليف بالسمات ولما كان لاساوي  
 حوار تعلق التكليف بالسمات اعتماد بخلق التكليف بها  
 شرع في دفع هذا الاستعداد للمدعا

### «ولكنه غير معروف»

ولذا قال المصنف «سابقاً انه ليس محل خلاف معروف

### «واثر النك في وجوبه هين»

والوجه في ذلك ما قدمه من سيرة موارد تعنى الامر بالمصنف  
 «والجواب عن الاول بعد القطع بمقتضى الوجوب ان المقدور كيف يكون متصفاً»  
 وان المتنع هو التكليف بشرط عدم اعتماده لاحال عدم مقدمه  
 «وتأثير الاجاب في القدره غير معقول»  
 في حاشيه المحقق ملا صالح المازندراني «وهو (تأثير)

«انصب عطف على المعدر لاول اى والوجوب عن الاول بعد القطع بمقتضى  
 ان وجوب ان تأثير اجاب لمقدمه في القدره غير معقول لان بعدها متوقف  
 على اجابه وبعاده متوقف على القدره عنه ولو كانت اعتماده عليه متوقفة  
 على اجابهها واثراً من آثاره لزم الدورح .

هذا مع ان الاجاب مراعاتارى ولعدة امر يكونى ولا يعقل تأثير

امر الاعتسارى في التكويني

## « والحكم بجوار الترك هما على »

هذا - كما ذكره المحشون - مطلب متعارف و محتمل ان يكون من ضمن المقصود والحوار - عن الاشكال - في العالم بحسب المقدمة بجوار التمكنك من كنهها ومع التبرك يستحضر في المقدمة - بقرينة الحوار ان حوار التبرك لم يكن حلالاً شرعاً اذ لا وجه هذا التبرك الذي لدى المقدمة ان يحكم بجوار التبرك مقدمته نعم بما ان المقدمة ليست به حجة شرعية - يحكم المقرر بجوار التبرك كما ثم انه لا يسمي به و ارد ههنا من حوار التبرك عقلاً لما ذكره سابقاً بقوله « لا يمنع عدم تقدير نصير مع الامر به غير واجب » و « حجة عدم التبرك في اريد » وفي نصير مع الامر به عدم الوجوب و بين نصير بعد حوار التبرك والاحتجاج هو الثاني شرعاً

هذا ولكن لا يحق عليك ان هذا الذي ذكره به من حوار التبرك عقلاً لا شرعاً و قد مر ح القوم بخلافه و ذهبوا الي ان وجوب المقدمة مما لا شك فيه و ان البحث عن وجوب المقدمة ليس من راحته و حجة المقالي لا نه مفعول عه و اما الشك في وجوبها الشرعي و هو المبحوث عنه في هذا الباب و يظهر الثمرة في استحقاق الثواب على فعله و استحقاق العقاب على تركها على القول بالوجوب و عدم استحقاق الثواب و العقاب على الفعل و التبرك على القول بعدم الوجوب و قد انكر كثير من العلماء هذه الثمرة و صرحوا بعدم ترتب الثواب و العقاب على مقدمه الواجب حتى على القول بوجوبها العبري و حاولوا التصوير لثمره بجوار آخر مثل ما اذا وجد اتفاق لغربي و توقف على مقدمه محرمه اقل اهمية

## اقتضاء الامر بشئى للمبى عن ضده ٣٣

فان لا بد من ان لا يكون الامر - مبدأ - ويجوز ان يكون المقدمه المحرمه تمهيداً  
لأنه ان العرف قد اقر من ان المالك تلك المقدمه المحرمه ولم ينفى العرف  
عن انقوا بوجوب المقدمه مطلقاً مع المقدمه التى - فيها المالك مضاف  
له جوب ولا يكون محرمه في ذلك الحيز - على القول بعد وجوب المقدمه مضاف  
او عدم وجوبه او لم يكن موصوله الى ذى المقدمه لأتقن المقدمه المدكوه  
مصادقاً للواجب وتكون محرمه بالفعل

« فحوار بحق الحكيم العقلى شهما دون الشرعى نظير لتأمل »  
في قوامين بعد من كلام المصنف وما هذا بعد وان - من تنقيح لتأمل  
حوار اعدك حاتم لمعد ههنا من الشرع فم نقف على واحد يعتمد عليه

## في اقتضاء الامر بشئى للمبى عن ضده

« اجماع الداه - الى انه عن العنى عن السداد انه لو لم يكن له كان امينه  
او ضده او خلافه »

وراث لان الشئيين لثمة من معيه ما - من مثال - هم المشتركان في حصه  
واحدة ما هما مشتركان بوجوبه - هم - هم مشتركان في لاسبابه وجوب  
لاسان والفرس - هم - مشتركان في الحيوانيه - اما متحالين وهم المتعيرين  
من حيث هم متعيران ولا مراع من اجتماعهما في محل واحد - كان من  
صفات مثل لسان والفرس - هم - لسان وفرس - مثل السواد والحلاوه  
وامم متقابلان وهما المتعيران المتعيران المتعيران لا يجمعان

في محل . حدى جهه حده في زمان و حدى في المكان على وجه اقسام  
 ١- تقابل المقصود ٢- تقابل الصدق ٣- تقابل العداة عندها ٤- تقابل لمتص عين  
 ٥- مما ذكره يظهر ان مراد صاحب الامم من العدين جميع قدم التقابل  
 من الذى وراء المتعدين والعلايق على وجه امتصاص

«ونقابلها المعنوية المقتضاه الى فعل امر رائد كالحدوث والتحير»  
 في الاذن والتحرر عند معهما مشتركان في لحدوث والتحرير  
 بعدا متبين لان الحدوث والتحرر ليس من الصفات النفسه فهما بهذا الملاحظ  
 متحالون اتم برهما نعم هما متماثلان عند اشتراكهما في العسمية كاشرا  
 الاذن والعمر في الحيوانه و اشتراك ردد وعمر في الالبية

«بالحاصله ان الامر بالشئى له عبارة اخرى كالأحجية»

في اقرب الموارد الاحجية لكلمه لمعقله تحتاج الى الناس فهذه  
 الاحجية واحده وهي احواله من حداثه وهي في الاصل من الحمايم  
 لمعنى لان المحاجه كالمعاداه في العقل فاذا حاجت فكأن عاقل  
 قول الاحجه مراد باللمه الفارسيه چستان ، لغز ، معما

سؤاله جرى بادن مشابهات آت يعورى كه جوابه ان به آن مشكل باشد

«لان العلايق قد يكونان متلازمين فستجمل فهما ذلك»

• ذلك كالشمس والنهار مثلا - فهما متلازمان ولا يجتمع الشمس مع  
 ضد النهار اى الليل ان يلزم من اجتماع الشمس مع الليل اجتماع متلازم  
 لآخر الذى هو النهار مع الليل وهذا هو اجتماع الصدس .

## اقتضاء الامر بشئى للهوى عن صده ٣٥

« وقد يكونان صديق لامر واحد كالنوم للعلم والقدرة »

وان العلم يجتمع مع القدرة : لا يجتمع مع صده اذ هو النور ولا يدرم اجتماع الصديق او المعروض من العلم : النوم صدى : كذا القدره يجتمع مع العلم ولا يجتمع مع صده لى هو النوم او يدرمه حته مع الصديق لما هو المعروض من الصديق : القدرة : النوم : المعده من حد الله : سالت ان الامر بالشئى كالامر بالصلاة : مثلاً : الهوى عن صده كاللهوى عن لا كذا مثلاً : صدى الامر لصدى لى هو الامر بالاكل في امثاله : يجتمع الامر بالصلاة مع الهوى عن لا كذا : لا يجتمع مع صده اى الامر بالاكل ولا يدرم اجتماع الصديق : كذا الهوى عن لا كذا : يجتمع مع الامر بالصلاة : لا يجتمع مع صده اى الامر بالاكل لدرم اجتماع الصديق : مثلاً

« واقصاء الدليل التصديق بان الكل يستلزم الجزء وهو كما ترى »

قوله : كما ترى : كذا في اجتهادى : المعامل للمحقق الشيخ محمد بن زه : اشارة الى ضعف وجه الاعتذار

« الوجه الثاني ان امر الاجاب طلب فعل يذم على تركه »

هكذا في القوس أيضاً وفي النص : ان الاجاب طلب فعل يذم نفسه الامر بالاجاب لا يحراج الامر بالبدن كما لا يخفى  
« لا يقول بانه لازم عقلى له »

اى لا يقول بالدلالة الالزامية في معاد المطابقة والتصديق

« بل انما هو حطاب تبعى كالامر بمقدعة الواجب اللازم من الامر بالواجب »  
فكما ان الامر لمقتضى بالمقدمة حطاب سعى بالمره من تصور الحطاب

بدي المقدمة تصور الخطأ بالمقدمة فكذلك الهى المتعلق اثر الصدحصد  
 نعى لا يلزم من تصور الخطأ بشيئى للهى عنه (شيئى) تصور الخطأ بترك صدره  
 « وجوابه يعلم مما سبق آتياً فانا نسمع وجوب ما لا يتم الواجب الاله »  
 واجيب ايضاً بمنع المقدمة فان المقدمة بمنفى تقدم المقدمة على ديها ولا  
 سبب ولا تأخر بين الواجب الذى هو المأمور به ودر صدره بل هما في مرتبة واحدة  
 « وكذا اذا كانا معلولين لعل واحد »

ودلك مثل ما اذا يلزم من رمى سهم قتل مؤمن وكافر معاً وان كان قتل  
 المؤمن حراماً لكان قتل الكافر حراماً ايضاً والا يلزم عدم تحريم شئ التى هي  
 الرمى ولازم ذلك تحريم المعدول اى قتل المؤمن من دون تحريم علتة وهي الرمى  
 « على ان ذلك لو اثر لثبت قول الكعبي »

الظاهر ان سم الاشارة (دلت) ثمة الى التصديق وكذا لصغر المستوفى  
 قوله (لو اثر) على التصديق لو اثر مع من اجتماع حكمين من الاحكام  
 في امرين مثلاً ومن ثبت قول الكعبي فيه استدلال على انتهاء المسألة على  
 وهو الظاهر من عبارة المصنف « دلة من طريق لا مثله » يتقرر ان راء  
 الحرام ملازم مع فعل من الافعال « ما ان راء الحرام واجب فذلك  
 ملازمه واخرى من طريق المقدمة يتقرر ان راء الحرام موقف على وجه من  
 الافعال « ما ان راء الحرام واجب فذلك مقدمته وجوابه عن الاول  
 عبارة عن ان المتعارفين لا يجب تفهما في الحكم « عن شيئى انهم تفهما الصواب

## اقتضاء الأمر شبهة للمتي عن صده ٣٧

عن الحرام والكراهة عنه لا مقدمة صدق هذا ان يترك الحرام لا يوجب  
سبب فعل من الأفعال ومع شدة الضرر في الجرم لا يوجب تركه  
على فعل من الأفعال كالدليل العمل معدوم اثر الجرم لا يوجب وجود  
مقدمه ولو حب ان كانت سبب في الأفعال بوجه لا لمقدمه حيث يقتضي وجود  
عمل في خصوص هذا الأمر لا يوجب من ان يتعدى لمباح والاحكام

«لأنما على من لا إرادة الوجود حيث يقول بعدم بقية الأكوان»

هذه العبارة وما بعدها الى قوله «مع شدة الضرر في الجرم لا يوجب تركه»  
التي هي مقام الجواب عن شبهة الأمر لمقدمه الجرم لا يوجب تركه استصفا  
به لبيان قبحه وهي ان الأمر لا يوجب تركه بل يتوقف تركه على  
فعل لا يجوز لاسان عمه بل هووا بعد عدم الأكوان التي هي من  
الساكنين الجرم لا يوجب تركه لا يقتضي تركه بل يكون الجرم كما في الآيات التي  
مع تركه الجرم لا يوجب تركه لا يوجب تركه جرمي في الأولى «لأن الأفعال من  
الآيات التي «مع عدم سببها في الآيات والأمر هذا في الاحتياط  
والافتراق وكذا على «مع بقية الأكوان ان يكون الجرم لا يوجب تركه  
التي هي شدة الضرر كما في الآيات لا يوجب تركه جرمي وهذا في الآيات  
احتياط لبيان في بقية الآثار حيث احتياط لحدث في حدثه ليد (مؤثر)  
في الأفعال من لوازمه «مع ان على هذين القولين حيث انه لا يمكن  
حبوه من كون حذره في الآيات في الآيات التي «مع ان يقول بناء لا كون  
«مع احتياط في بقية الآثار في مؤثر جرمي لعل لم يناف عن فعل ولا يكون  
الأفعال من لوازم حذره الآيات لا يكون له كماله لعل من الأفعال

من يترك الصلاة عن جميع الاعمال فكيف يتوقف التارك عليها .  
« فمن يقول بوجوبها لا يتم الواجب الا به مطلقاً يلتزم بالوجوب »

الظاهر ان العمل في العزم للمدكور مقدمه سنة لترك الحرام او ترك  
علمي وجود العمل ترك الحرام وعلى عدمه عدمه (ترك الحرام) وعدمه فان قيل  
بوجوب المقدمه السسه فقط يدرمه نصاً ان يقول بوجوب العمل في هذا  
العزم ويكون قوله به مطلقاً غير واقع في محله كما صرح به المحقق ملا  
صالح المارديني رحمه

« اذا تمهد هذا فاعلم انه ان كان المراد بالصلاة الحرام »

توصيه ان فعل الصلوة في الصلوة كالصلاة بالسنة أي ارادة الصلوة عن  
المسجد التي هي المأمور بها ليس علة لتركها بل العلة لترك الارادة عبارة عن  
انصاف والدره عن ارادة ولم يكن ترك الارادة فعل الصلوة كلاًهما  
معلولين لعدم وحدة الانصاف عن الارادة وان كان على ترك الارادة  
لم يكن عنه العمل للصلاة نصاً بل لعدم العمل بالصلاة عدمه عن العمل بالسنة  
لي الارادة مع راد الصلاة وان لم يكن من فعل الصلوة وترك الارادة عدمه  
ومعلوليه ولم يكن كلاًهما معلولين لعدم ثابته انصافاً بل بوجوب محذور عدم  
الاعتكاف في الوجود الدرجي لم يدر من تحريم حدهما أي ترك الارادة  
حرمة الآخر أي فعل الصلاة

ومن هنا يظهر ثمره هذا البحث أي اقتضاء الامر بشيئ لم يهي عن صلاته وعدمه

وعني الامر بترك صلاة من كان عليه أو بتركه المحض من المسجد بطلان

## اقتضاء الامر بشئى للمبى عن صده ٣٩

في سعة الوقت وعلى الثاني فلا يتوجه لبحثنا في وهو انه يبره ان يكون  
لصدور حرمان الواجب ما حرمه فلو كان عليه لترك الواجب لا له  
واما وجوه وجوه فلو كان مقدمه لواجب في الصلاة هذا على تقوى وجوب  
مقدمة الواجب مطلقا واما على القول بجمع من الوجوب بالمقدمة السند  
وافاد حرام فقط ولا بأس بالتوصل به الى الواجب الذي هو الصلاة

«انه ليس على حد عمره من الواجبات والا لكان الامر في «حوال»  
والوجه في ذلك ان العرس من الواجبات التقدمة حصول التقرب بها اليه  
عالي ولا يتحقق هذا العرس بالمحرم سيما يكون العرس من الواجبات  
التوصله حصول التوصل بها الى ذي لمقدمه وهذا امر من حرم المحرم ايضا  
ويرد عليه ان توجه في استحالته حتم على وجوب والحرمة في امر  
واحد شخصي عمادة عن نصد الاحكام وهذا الوجه حارفي التعديلات والتوصلات  
كثيرتهم وتعدد الجهة لو كان مصححا للحوار الاحتجاج في ما اذا كان الواجب  
بوصفا لكان مصححا للحوار ايضا اذا كان الواجب تعديلا من دون فرق  
بينهما من هذه الجهة .

واما ما يظهر منه من الفرق بين الوجوب التوصلى والوجوب  
التعديلى من سقوط وجوب المقدمة بعدها لحصول العرس منها الذي هو التوصل  
ومعه لا مانع من كونه محرمه دون الوجوب التعديلى ويرد عليه  
اولا ان هذا لا يختص بوجوب التوصلى ادعاهن واجب الا انه يسقط وجوبه  
بعد لا بد به ( واجب ) و ثانياً انه لا فرق بين نفاذ الوجوب وعدمه بعد  
احتجاج بوجوب والحرمة حسن الايمان بالواجب .

بقي في مقامه بعد رد أحد ر حتمه - له حور - أحد مد وفي مر -  
 يستحي - كان - حور - بوصفها بقله المسافة أحد مد لتخرج مدعوى - لا وضع  
 ليس في الحد كدرة - حور - مع - - - - -  
 - حد المعبر - ليس - دعوى الواجب - - - - -  
 لتمام معددا من جهة الأمتار - - - - -  
 من الحكم كما - - - - -  
 على العرض - - - - -  
 من - - - - -  
 والعور - - - - -  
 وشبه ذلك - - - - -  
 حور - - - - -

«فما عرف ان الوجوب في مثله انما هو للتوصل الى ما لا يتم الواجب الا به»  
 اظهر ان هذه لغة - - - - -  
 الى الواجب الذي هو علة - - - - -  
 عنها - - - - -  
 فيها انما هو للتوصل بها الى الواجب .

«ومن هنا نجد ان يصل لعدم اقتضاء الامر التام للميتى عن الصدا الخاص»  
 هذا حور - - - - -  
 المقدمة - - - - -

## في اقتضاء الامر بشئى للمبني عن ضده ٤٩

هو واجب مطلق لا يجوز المقدمة مختص بحاله امكان التوصل به الى  
 ذى له مقدمه ومن المعلوم سبحانه التوصل بها الى ذى لمقدمه الذى هو الارادة  
 في المثال مع وجود اذرف منه اذى المقدمه وقد عرف ان الصارف موجود  
 دائماً مع فعل الضد الذى هو اما الصلاة في المثال

انما قد عرفت في الامور ان شئاً لا يجب الا في امكان تركه  
 : جدير بعمل واتوصل اليه مقدمه كما في تكليف الكافر «لقد علمت ان  
 مكلفه حال الواجب مكلفه ان ما يتوصل اليه على الفور بوجوب المقدمة

« وايضاً فوجه القول بوجوب المقدمة على تقدير تسليمها انما ينهض »  
 « دلالة على الوجوب في حال كون المكلف مريداً للفعل المتوقف عليها »

هو وجوب آخر عن الوجود لا من وجوبه ان وجوب المقدمة على القول  
 به هو به (المقدمة) يحصل به ان المكلف فعل ذى المقدمة وفسده وان  
 مع بقاء اذى له ذى المقدمة فلا وجوب له منه وعدمه فلا وجوب لترك الصلاة  
 اذى هو مع فعله لانه لم يرد له ومن المعلوم ان عدم اذاه لا يرد  
 مستمر مع فعل الصلاة

و قد ر علمت لصحة صاحب المقدمة حال وجوب المقدمة بناء على الملازمة  
 بين في الاطلاق والاشترط وجوب ذى المقدمة ولا يكون مشروطاً بغيره

## الواجب التخييري

ينقسم الواجب من جهة الى قسمين

احدهما الواجب لتعيني وهو الذى يتعلق بالوجوب بدمعاً ولا واجب

آخر يكون عدله فتوقف قتاله على اسان واداءه حب وخصوص  
 لا يجد او حب التحريم وهو معادل لتعدي وتتحقق اعداله بالايدي واداء  
 عدله مثل كفارة لظفر له مدي في سوء شهر من المجره من ائتق ودينه  
 شهر من قتله من صدقه سنة مائتا وقد اختلف في كونه او حوب في الو حب  
 التحريم هل هو مطلق لجميع مجرم او لا حدد لشيء او الاشياء لا عينه  
 على اقله من عمر من المصنف و المعصية

وهي لقولهم "عندما نعلم ان ما هو اعم من المربع قد ابدى ان ما هي ثلاث  
من حركته عند تعليق او حركته من المثلث في نفسه فيكون له بالاثبات بعد  
الاثبات من اثبات مصنف غير الا" (اي على القول بان الواجب اجمع احصيا)  
بحال من هذه الاسماء فان احصاء ام تعمق احصاء من الماهوم الذي  
المستخرج منها

« يعني الله لا يحب الجمع ولا تجوز الاحزاب بالجمع »

صرح بعض الباحثين بهذا القول ، حذره العقاب في ضوء القصاص و كذا  
الجمعة في العقاب الذي لا يحسن به ، ولكن مقتضى القصاص بعد العقاب و مثل  
قوله العقاب على خمسة المحاطين في له حب لك في بعض بهم

« إلا الله تعالى بعين ما يحارده المكلف هي ذلك المعين »

• على هذا القول يختلف الواحد باختلاف الحكمين من اختلاف حالهم  
فإن لمالك و غيره قد يختار هذا وقد يجردك ولا يحوب قبل اختياره \* ثم  
البيان لا يكون وحوب في صورة المعصية

## الواجب الموسع

ينقسم الواجب بالمسبة إلى الوقت الذي يقع عليه هذا الواجب قسمين  
 أحدهما غير الموقت وهو لا يكون لأدائه إلا من مخصوص بحيث لا يحل  
 بغيره ولا تأخيره عنه من المصلحة من غير أن يفرض من المصلحة على أحد  
 الفوراً ومن دون اعتباره أيضاً .

ثانيهما الموقت وهو ما عين له وقت مخصوص ثم يقع بالمسبة إلى وقته لعدم  
 يتصور على ثلاثة أوجه .

أول أن يكون العزم إذا كان وقته

الثاني أن يكون مساوياً له

الثالث أن يكون ناقصاً عنه .

أما الأول فلا ريب في امتناعه لاستلزامه التكليف بمصر المقتدر

و أما الثاني فلا ريب في جوازه وهو أنه لا يوجب شيئاً من غير أن يفرض من المصلحة

أما الثالث فهو محذور لحال من بعض إلى الحق . وهو أنه لا يوجب شيئاً من غير أن يفرض من المصلحة

المحققين . بعض أبي المصنف . هم من من ذهب إلى حتمية الواجب من غير أن يفرض من المصلحة  
 انتزعه في الشريعة كالمصلحة . والوقت عين من ذهب إلى حتمية الواجب من غير أن يفرض من المصلحة  
 آخر الوقت .

« ففي الحقيقة تكون راجعاً إلا الواجب المنجز »

ولكن لتجيب ههنا نقى . في الواجب المنجز كخصال الكفارة شرعي .

« وليس فيه تعرض للتخيير بسمه وبين العزم بل ظاهره يسمى المحصر »

والوحد في الظهور في معنى التحصر سادة عن ان التحجير يحتاج الى مؤنة

لأنه ما يؤتى بكلمة « و » نحوها في مقام الاثبات

« فليس وجوبه على سبيل المحصر بسمه وبين الصلاة »

والاحتصاص للمعزم « الواحشات لتحصر به من ناحية توسعه لوقت واحد

بعد الوقت بل يجب ولو قبل عشرين سنة

« ومع العملة لا يكون مكلفاً وهو كما ترى »

فوله « كما ترى اشارة الى ضعف الدليل المتقدم » حذ الصنف « و »

مع حرمة الحرم على ترك الواجب بحيث او احل « الواجب » له « عدمه »

من جهتين ومع عدم انعكاس المكلف من هذين المعنيين نحو « له »

« الذي قد يرد عدم الانعكاس لا محذور في حرمة الحرم على ترك الواجب من دون

وجوب الحرم عليه

« وقصداً نحن فيه الجرائب المنعقة الحقيقة »

« نظير ذلك لتوسعه في المكان كوقوف عرفات وعمره

« والامر فيه سهل »

والمراد « التخيير في » : الوقت هو ما ذكرناه من التخيير بين

الحركات بحسب حراء لوقت

## الكلام في مفهوم الشرط

« اصل الحقان تعليق الامر بل مطلق الحكم على شرط يدل على انتفاءه »

سعى تقدم مقدمتين

الأولى به ينقسم المفهوم إلى مفهوم له فقه « مفهوم » له معناه « مفهوم »  
 الموافقة فهو ما كان الحكم في المفهوم موافقاً في السنخ للحكم الموجود في  
 مصطوق بعداً ورساً نحو قوله تعالى فلا عذر لهم في ذلك من المصطوق « مفهوم »  
 حرمة لتأليف المفهوم عند « عن حرمة الصرب والتقم في نحوها فالمصطوق  
 والمفهوم مشتركان في نوبة التعريم « مفهوم » له معناه فهو ما كان الحكم فيه  
 مخالفاً في السنخ للحكم الموجود في المنطوق وله موارد كثيرة يذكر بعضها  
 في الكتاب لأول مفهوم الشرط الثاني « مفهوم » لوصف الثالث معناه « معناه »

لأنه ان المراع في المفهوم « مفهوم » في « وجود المفهوم » عدمه « مفهوم »  
 في الحملات المصنوعة « مفهوم » في « مفهوم » عدم التعريم « مفهوم » لا  
 ما ان المراع كروياً في حجية المفهوم « مفهوم » حجية عدم « مفهوم » وجوده « مفهوم »  
 « يدل على انتفاءه عند انتفاء الشرط »

« عنه فالكلام مداول يجاني ثم لم يطور « مداول » سعى « هو المفهوم »  
 في ذلك كانت الحجة المشتعلة على لشرط هو حجة « العكس في العكس »

« وذهب السيد المرصفي إلى انه لا يدل عليه »

أي لا يدل على شيء لعدم عدم انتفاء الشرط في مداول لحجته « العكس »



لا يرد على الدعاء من حيث هو لتخصيصه على تفسير لا يرد بهما لغير  
عنى لا يرد له لا على ما يرد به كما قرر لمصنف به

« وثانيهما ان المعلق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه »

هذا لو جازح ان يلى انتفاء المفهوم لآية الكرمه من جهة ان لقائهم  
مفهوم بشرط انما يقتضي ان (المفهوم) اذا لم يكن للشرط وثيقة سوى رات  
في لآية الكرمه فائدة لشرط المتعلق في النهى عن لا يرد  
« وان آية يرد في نفس يرد المحتص »

في صحيح ان يرد في نفس يرد انى كان المستحق يرد بهما على  
الاسس بالانقضاء يرد بهما في سول الله (ص) فيكون ليدور لآية  
« وثالثا انما استصمان آية قدل على انتفاء حرمة الاكرام »  
هذا الواحد جازح ان يلى لآية الكرمه دالة على المفهوم الا ان المفهوم  
بما به من الغلو اهر يرفع ليدسه بدليل قاطع

## الكلام في مفهوم الوصف

« اصل واحتملوا في اقتضاء المعلق على الصفة نفي الحكم عند انتفائها »  
المراد بالصفة كما في الحاشية على المعالم ما نعم المعنى المحوى وغيره  
ولا يرد ما كان من الاوصاف مثل كرمه خلا عالما غيرها كما كانت الجملة  
لاسمه عند وجوده كرمه كرمه لم لا لجملة المعطية كدلت نحو كرمه وحده  
كان يوم عالما من اصفوف نحو كرمه وحده في له

« اول دفع توهم عدم تناول الحكم له »

بحرهم لآية كرمه لعالم نحوى مثلاً من به هم ن المحوى من العند لا يجب كرامه

وهذا الإجماع من كل من عودا في جملة له عليه السلام في ثمة نعم . ثمة  
 دلائل له من عدم وجوب الكفاية في العنق القائمة ووجوبها في المعلومة  
 من عدم ما به هم ' من حيث الكفاية في المعلومة . مع ما في ذلك من التمسك  
 من حيث التعريف . يجب أن يكون الكفاية في العنق القائمة من حيث  
 كفاية الثمرة . يصح أن يكون الكفاية في العنق القائمة من حيث  
 و ذلك لعدم من البحث لا يقتضي ذلك الأمر .

### في مفهوم الغاية

[illegible]

الثاني في معرفة الجوده بمعنى ان يكون في القصد به ذلك الذي هو الغايه لاجل  
 هو، بعد الجوده به في غايه وجوده في ذلك لانه من غايه به بعد به ما  
 به في ذلك : حيث : هو الجوده بمعنى ان يكون في القصد به ذلك الذي هو الغايه لاجل



المكلف من الفعل أو شرط أن يقدمه أن العلم في خصوص شرائط غير المقدورة من الوجوب

« فاما العالم بالعواقب وباحوال المكلف فلا يجوز أن يأمر بشرط »

بل يأمر مطلقاً مع عدمه بالشرط ولا يأمر أصلاً مع علمه بعدمه وهذا العلم كما ترى يدل على عدم جواز الأمر الأمر مع علمه بانتفاء الشرط وأما ما ورد في الشرع مما طهره الشرع فإنه أحجج و لداو ك فسهل الاشتراط - كما في القوانين - إلى حكامين مهملين تنوب بالنسبة إلى الواحد و سلمى بالنسبة إلى العدة « فحج ما أن تأمر بذلك لامحالة »

وكيف بالله تعالى المبرر عن كل نقيضه

« و إنما حسن دخول الشرط فيما يصح فيه العلم »

المأمر أن قوله « حسن بتعدد المعنى وهل ما من من باب التعميد و كونه دخول معوله المتقدم لفظاً وقد عطفه على المتأخر والمعنى أن جهداً بصفة المأمور في الاستقبال هو الذي يوجب حسن ذكر الشرط من قول « مثلاً - أذهب إلى المعركة » فإنه مع العلم أن لم يزلت عذر و فماً أدام يعلم وجود العذر وعدمه فإنه لا قبح في الاشتراط المذكور وأما إذا علمنا انتفاء العذر فصح ذلك الشرط « ولما أله طريق نحو حسن الفعل »

« ن يقال - مثلاً - أكرم لعلماء أن كان ، كرامهم حتماً مع العلم بحسن ذلك .

« وإنما هو في الشرط الذي يتوقف عليه تمكّن المكلف شرعاً »

« هو عبارة عن شرائط الوجوب وأما شرائط الواجب كالارادة والطهارة و

## ٥١ امر التأمر مع العلم بانتفاء شرطه

بحو هما فلا يتوقف عليها يمكن المكلف شرعاً  
 « والدليل على هذا قوله تعالى فادعهم ان يا ابراهيم قد صدق الرؤيا »  
 تقرير دلالة الآية الكريمة ان تصديق الرؤيا طاهر من بعد الامر في  
 عليه وآله طهارة في ان المرئي هو مقدمات الدخول وقد نعت من ابراهيم عليه السلام  
 كان المرئي هو الذبح نفسه له صدق التصديق ولم يكن وجهه غير انه تعالى ابدى على ذلك  
 واورد عليه صاحب الحاشية على المعالم به ان ذلك يختلف ظاهره في انه  
 تعالى (انني ربي في المنام اني احبك فانظر ماذا ترى) فان اظهر منه كذا ما هو  
 به نفس الدخول وحمله على ربه لمقدمات محذرة وحمل قوله تعالى قد صدق الرؤيا  
 فريسه عليه حسب ما ادعاه قدس ادلى من العكس بل يمكن ان يقال ان دوران  
 الامر بين الوجهين كاف في دفع الاستدلال .

### في بقاء الجوار وعنده بعد نسخ الوجوب

« اصل الاقرب عندى ان نسخ مدلول الامر هو الوجوب »

بحو نسخ وجوب ثبات الواحد من المسلمين للعثرة من الكفار في المعركة  
 بقوله تعالى الآن حلف الله عنكم و علم ان فيكم صغفراً فان كنتم منكم ماء واحدة بعدوا  
 ما بين وان يكن منكم الف فماتوا العيا نادى الله والله مع الصابرين (١٦٧)  
 « وبالجملة التأخر الذي هو رفع الحرج عن الفعل »

اي الحرج الاول فان رفع الحرج عبارة عن عدم الحرج في الفعل الذي عمر عنه  
 سابقاً بالاذن في الفعل .

## ٥٢ في بقاء الجوارز وعدمه بعد مسح الوجوه

« لأن الفصل علة لوجود الحصة التي معه من الحسن »

فان باطناً - مثلاً - عنه انه جود حصه من الجوارز التي هي ممن الناصو و  
بذهاب الناصو وارتفاعه يرتفع به الحصة التي في حصه صاً وعلية وفي الحصة  
بما ان الادب في العمل حسن للجوارز - الحصة من الترك فصل له يرتفع به  
المسح من ترك حصه من الادب التي في حصه المسح من الترك - لم يكن حصه  
اخرى حتى يبقى بعد ذهاب الفصل المذكور .

« فقد انكره بعضهم وقال انما معار لأن لعله واحد »

ترد عنه بان لقول المدكور ايضاً كاف في ثبوت ما ذكره المستدر وانه  
ان كان معلولين لعله واحد كان ردول حدهما عاشقين - قال سلكه قاضي -  
المعلول الآخر

« يمكن الجوارز عنه بما ذكره صاحب الحديث في على امهالم - انه لما  
المقصود من بقاء الاحتمال المدكور - لا يمنع لاجلهم صدور المقصود عنه الحسن و  
ين كونه دأب من امثال الخالفة في المقصود من دأب عدم وصول العدل في  
المسئلة لا حصر لوجهه في القولين المدكورين حتى يقال بان ان فيه ١٥٠  
في اثبات المقصود

« ولو ثبت الحتم في ترجيح الاحتمال الاول باصالة عدم تعلق المسح بالجمع »  
هذا لا ينافي مع الاستصحاب في نفسه - استصحاب المسح قبل محيئه  
ممكن تعلق بالجمع قطعاً وعدم محيئه - في يعقده بالجمع وهو حد الشك انه

« لكن معارضة باصالة عدم وجود القيد »

[illegible]

فإن الحق مذهب الله المتأخر وليس من الواجوب مفهومه سبحانه - ع  
من الكتب النسخية من (أ) في الحقيقة - عليه الصلاة والسلام الجواز بعد ارتفاع  
عن الواجوب

## في دلالة صيغة النهي

« اصل احملى الناس في عدلول سمعة النبي »

استبدل على انصفة النهى حقيقة في التحرر بم نامو . منها الذد . موه و له  
تعللي و ما بها كم عنه و تنهم . معرب ان محمد اخص لوجوب و وجوب لاسه  
عن الشمس ليس ، لا تحرر بم فعده ودا على حرره . نهى منه

« واستعمال المبهية في الكراهة نايح في اخبارنا المروية عن الائمة ع »  
 يرد عليه ما نقلناه من الايراد في الاواخر فراجع

### المطلوب بالمواهي هل هو الترك أم الكف

« فذهب الاكثرون الى انه هو الكف عن الفعل المبهية عنه »

وقد قرر الكف بحر النفس عن فعل الشئ عند حصول الشئ له وقام  
 الداعي الى فعله فان الكف احصى مطلق بحسب الوجود عن الذات لدى هو مجرد  
 عدم الامتناع بالفعل وان الكف بالمعنى المدكوك مستند الى الامتناع لا يستلزم  
 ترك حصول الكف مثل ما اذا لم يكن للمكلف شوق من بعض من الالامر فلا يصدق  
 معه اسم الكف مع حصول التركة .

ثم انه على تقدير ان يكون المطلوب هو الكف بالمعنى المدكوك لم يكن  
 الترك الحاصل من المكلف مطلوباً بالمعنى وهداماً لارادته وان يقع الكلام  
 في ان النهي هل هو مطلق شامل لمشتاق الى الفعل المحرم والاراع فيه وعبره م  
 معتنى بالاولى وجهان ووجه لثاني غير المشتاق الى الفعل المحرم والاراع  
 فيه يكون فيه عن فعل المحرم وعدم شوقه اليه معتنياً عن التكليف وتركه للاكتفاء  
 به في صرف عن الفعل والمع عن دخاله في الوجود فلا حاجة الى تكليفه به  
 ذات الحاجة الى التكليف المعروف بها وان كان ما لا الى المعنى راعياً فيه  
 ليتعلق التكليف بالكف .

ويرد عليه ان هذا خروج عن ظاهر الاطلاق مداهان لظاهر معنوي شمول  
 التكليف لجميع المكلفين المشتاقين منهم الى الفعل المحرم وعبرهم ومن المعيد

## المطلوب بالنواهي هل هو الترك أم الكف ٥٥

حداً عدم تحريم المحرمات على من تركها فيها  
وقد يقرر الكف بالمعنى من الفعل والاعتراض عنه بتصور الطرفين سواء  
حصل الرعي إلى الفعل والأفان لما قبل المتصور. للفعل والترك لا بد من ميله إلى  
أحد الجانبين فالمراد بالكف هو منه إلى جانب الترك ويجعل متعلق الطلب هو  
ذلك الفعل نظراً إلى ما تنوهم من عدم قابلية نفس الترك لأن متعلق به الفعل  
بجلاى الامتداد فيه لا يقع من متعلق الطلب منه فلا فرق بين القولين في القول  
بكون المطلوب لتركه والقول بكون المطلوب الكف إلا للاعتراض حيث يقول  
لقائل متعلق الطلب الكف بكون المطلوب هو فعل النفس عن الفعل واعتراضه عنه  
ويقول القائل شعاعه بتركه بكون المكلف به نفس لتركه المصعب عن ذلك  
لعله لدا قد مضى شراح المباح حيث عرى فيه لقول بعدم الفرق بين القولين  
المذكورين ويشير له ما ذكره الفقهاء في المطلوب من تقارب القولين  
وكيف كان والحق حثه المصنف به من أدب متعلق الطلب في النواهي  
هو الترك لأموه .

الأول أن الترك هو المتبادر من الصيغة .

الثاني أن الدم والعقوبة إنما شرت على مخالفة المكلف لما طلب منه فإن كان  
المطلوب بالنهي هو الكف لزم أن لا يتعلق الدم والعقوبة بفعل المنهى عنه بل  
على ترك الكف عنه ومن الواضح خلافه وعلى القول بكون المطلوب هو الترك  
أصبح وقوع الدم والعقوبة على الفعل أو هو في معاملة الترك  
الثالث أن معاد المباح هو الطسعة المظلمة وحرف النهي الواردة عليها

## ٥٦ المطلوب بالنواهي هل هو الترك أم الكف

بعد النظر في هذه المسئلة لعلنا نجد على قدر عدمه هو المشاء لطلبه ولتخصيصه من المحذور هو صواب عدمه وذلك لعدم انقيص صوابه

المرجع في الأمر صواب لا محذور فيه : لغيره ان النهي مقتضى له صوابه كعدمه

« احتجوا بان النهي تكليف ولا تكليف الا بتقدير التكليف »

والجواب لا استدلال بان النهي تكليف ولا تكليف لان من تعلقه به المحذور

لا يستلزم له التكليف بعد عدمه : كما لا يندفع عنه عدمه في عالمه بل حاله

في التكليف لا يستلزم له حصوله : كما لا يندفع عنه عدمه محض سابق

فيما ذكره من وجوبه في مثل ما ذكره من الوجوب حتى يكون مفهوماً كعدمه

بهذا الوجه معينه لا يعقل ان يكون متماثفاً للتكليف للزوم تحصيله الحاصل

« والجواب النعم من انه غير متماثل »

والجواب من ان شكل عدمه ليس لتركه محذوراً : كما لا يندفع عنه شكله

تحصيله الحاصل فهو عبارة عما يجب من ان عدمه انما يجعل اثره للقدرة

التي هي مستمرة

« ان تأثير صفة القدرة في الوجود فقط وجوب لا قدرة »

وان كان لقدره في افي ناحية خصوص له وجوداً في ناحية لعدمه لا يصدق

بوجوده لا يصدق انه موجود : كعدمه لا يصدق ان الشمس مثلاً ينفذ في افي انحاء النهار

ويعتقد ان ينفذ في ناحية وجوده لا يصدق ان الشمس الا في ناحية وجود النهار

بعدمه فقط عند كون ان التكليف قد لا ينفذ في افي فقط لا ينفذ في افي

## المطلوب بالو اهي هل هو المرك أم الكف ٥٧

عليه انه قادر على الفعل بل يدق في حقه انه موجب و هذا مظهر الفساد لكونه  
 ١٠١١ على القدر صعب و ... .. على الترك ايضا  
 « فيما العدم اما يجعل اثرأ للقدرة باعتبار استمراره »  
 هذا جواب من ... .. ان الاشكال ان لا اثر لاندال يستند الى المؤثر  
 و يتجسد به و اما الجواب ... .. الاشكال الا ان الاشكال ان العدم لا يشاهد من ...  
 فعلا العدم لا يصح ... .. ان العدم لا يشاهد من ... .. ان العدم لا يشاهد من ...  
 عدم لمطلق في عدم ... .. ان العدم لا يشاهد من ... .. ان العدم لا يشاهد من ...  
 الى الفعل نحو عدم المرء ... .. ان العدم لا يشاهد من ... .. ان العدم لا يشاهد من ...  
 ان يكون برا للقدرة

## اجتماع الامر والنهي في شيئي واحد

« اصل الحق اجتماع توجه الامر والنهي الى سببي واحد ولا تعلم في ذلك مخالفا »  
 في الفقه ان القول ... .. اجتماع هو مذهب كثير الاشاعرة و اصل من  
 تدرك من قدمائهم و هذا ... .. كلام لسد ... .. في تدريجه و ذهب له حجة  
 من محمول متحريم ... .. المحقق الادبيلي و سلطان العلماء و المحقق  
 الخوانساري و ولده المحقق ... .. العاقل المدقق الشيرازي و العاقل الكاشاني و السيد  
 العاقل صدر الدين و مثبوت ... .. حجة الله تعالى بل و يظهر من الكلبي و الذي  
 يقوى في نفسي و ترجح و نظري هو حوار الاجتماع

## ٥٨ اجتماع الامر والنهي في شيئين واحد

• معنى دهر لبي لجوار من المعاصرين سنده لامر الحماني ادام الله صده  
 له بن حنن في - على ما في نهج الامول ح - د عرفت عار تساه من المفصلات  
 يظهر لك ان الحق هو حواز الاحتجاج.

« ويسعى بحريز محل السراج او لا فيقول الواحد تكون بالجنس وبالشخص »  
 لو حده في يكون بالشخص به ر د وقد يكون « النوع مثل الانسان وقد  
 تاهن . الجنس كالجوار ومحل البحث هو الامر «ا بعددت جهة الامر والنهي  
 « اما الذي في الثالث فلا شبهة في حواز «نق الامر» لهي شيئين واحد فيهما والسر  
 في ذلك « صرح في الامر فيهما «حسب الواقع متميز «بما يتعلق به النهي وفي  
 مثل السجود : ان كان المعلق بحسب الظاهر في الامر والنهي كليهما هو السجود لا  
 بامته في الامر واقفا هو السجود للاله «ما في» متعلق بالنهي هو السجود للشمس والقمر  
 ومما ذكره ظهر ان « اذا انصف ر د من الوحدة بالجنس اعم منهما « من  
 الوحدة «له ع وفيهما مشتركان من جهة تعدد الامر فيهما بنفس لا تعد في  
 الواحد «حسب الشخص

« و ربما صفة مانع لكنه سديد الضعف باد »

لمانع هو نفس المقر له

« وقد يجبره بعض من جواز تكليف المحال »

المعاري هكذا في عبارته من لسخ ولشها غلط وصفا «عبارة الصحيح هكذا  
 بعض من جواز التكليف بالمحال - كما في القوانين - والمجوز للتكليف بالمحال  
 عبارة عن الاشعري .

## احتماع الامر والمضي في شئ واحد ٥٩

« لان معناه الحكم بان الفعل يجوز تركه ولا يجوز »  
 ومن المعلوم ان حوار الترك وعدمه متساويان هداما له بمرور زمان  
 شئ واحد محبوس . معوضاً من جهة واحدة . هذا ما يقصده صاحب  
 « فان الكون ليس جزءاً من مفهوم الحياطة بخلاف الصلاة »  
 فان الصلاة من كنه من الهيات . لا كنه في الذات . فبوسعها ان تكون  
 بدون الهوى الى الركون . لحدود ولها من جهة الى حدود .  
 احراز الصلاة فلا محالة يكون الاعتماد على الارض المعترف في صدق السجدة .  
 احراز السجدة وهي السجدة من احراز الصلاة وذن ما يتحقق في الحيز من الاستعداد  
 على ارض غير في حال السجدة منهي عنه باعتباره حرثي . فلو كان كني  
 الذي هو العصب . انتهى لمتعلق . لعب متعلوية ايضاً وصورة . احراز  
 للسجدة الحرثية التي هي جزء للصلاة الحرثية ايضاً هي اي الصلاة الحرثية  
 للصلاة الكلية فالامر بالصلاة الكلية امر بالصلاة الحرثية لمتحقق في احراز  
 والامر بالصلاة الحرثية امر باحرازها . احراز . احرازها

« على ابعاد الرأيين في وجود الكلي الطبيعي »

ذهب بعض الى ان كني الطبيعي فلا بد له وجود له غير . وجوده بمعنى  
 وجوده عن . وجود امر . وذهب بعض آخر الى ان كني الطبيعي . وجوده في  
 الخارج . ينقسم الى حصص كثيرة فحصة منه في ضمن هذا . حصة منه في  
 ضمن فرد آخر والا فلا . وبالرأيين والشيء

## ٦٠ اجتماع الامر والنهي في شئ واحد

« فيجتمع فيه الامر والنهي وهو يسمى واحداً . »

يوضح ذلك ان الامر والنهي . ان كان معناه بالطائعات الكلية لا يسرى تلك الاوامر والنواهي من المصالح لنفسه . من فرائدها الموجودة في الخارج ولا ينفذ في نفس تلك الطائعات الكلية . . . . . من الطائعات الكلية مع وجوده بين وجود امردها او قضاها ان الطائعات الكلية . . . . . من حسب او اراده . . . . . فالنهي وان كان متعلقاً بطبيعة العصب الكلية الا انه . . . . . من ذلك الطبيعة التي في فرائدها الموجودة في الخارج لا كذا الامر فانه واراد . . . . . معاً بطبيعة السلام انما الا انه يسرى من تلك الطبيعة الكلية الى الجزئية . . . . . استحقاقه في الخارج . . . . . عليه فتشوحه الامر . . . . . النهي كلاهما الى اللون الواحد . . . . . مع وجوده في خارج دأبه . . . . . اللون الجزئي . . . . . معنى عنه . . . . . عند انه في اللون الذي هو . . . . . من اعلم عايرت من ان النهي شمولي . . . . . العصب . . . . . كلي . . . . . الى . . . . . من اللون لتلك . . . . . تنعدي منه . . . . . جزئية . . . . . في رددها . . . . . من . . . . . من جزئية جزئية للصلاة الجزئية التي هي فرد للصلاة لكنه قد عرف من هذا ان الامر . . . . . من . . . . . للصلاة الكلية . . . . . تنعدي منها التي الصلاة لجزئته والامر . . . . . تنعدي . . . . . صلاة لجزئته من . . . . . ( صلاة الجزئية ) و اجراء اجزائها ايضاً



وقاده ولذا يجوز التصريح بالصحة مع الحرمة من دون ان يكون في ذلك ما يفسد  
« و ذلك دليل على عدم الثبوت بين »

قوله له بين صحة لقوله له دليل على وثبات دليل بين على عدم الثبوت  
« لم يرالوا يستدلون على الفساد بالهبة في ابوابه كالانكحة والبيع »  
الظاهر ان المصنف في قوله له في ابوابه ارجع الى الشرع والهبة في الانكحة  
بحق قوله تعالى ولا تسبحوا المشركين حتى يؤمن وفي البيع وهو قوله ع  
لا بيع ما ليس عندك

« بل لقوات قدر الرخاء من مصلحة الهبة وهي مصلحة حالته »  
اي بوجوب الصحة لقوات قدر الرائد من مصلحة الهبة مع ان هذا القول الرائد  
- من المصلحة له وجوده في التبرك - مصلحة راحة الاما بها شئ من  
مصلحة الصحة والمفروض ان هذا قدر الرخاء في جانب الفهر  
« اذ الخلاف والشاجر فيه ظاهر جلي »

تساجر القوم يحلفو و سارعو اي تشدوا في الشرع شدة الاشجار  
« لجوار اشراكها في الارم واحد فتد ان يافى احكامها »  
مثل لاسرا ك لمتقات في الارم واحد بالحر والبر والمير طين مشتر كين  
في اقتضاء الهلاك والظاهر ان هذا من النظر الى عدم  
« سلمنا لكن نقص قولنا يقتضي الصحة انه لا يقتضي الصحة »

و ذلك ان بعض كين شئ رفعه فمقص القول له به يقتضي صحة عبارة عن  
القول له لا يقتضي الصحة بوجه الباطل المحصنه لا لقول احد يقتضي عدم لصحة

## التهى فى العبادات والمعاملات ٦٢

نحو الموحى المصدق له ليعلم ان قولك صدق عليه الموادعة  
عن قولك لا صدق عليه ادلا ان يكون مصدق عليه عدم السواد  
« واجب تصحح الالزام فان مقام الدليل الظاهر على معنى »  
الظاهر ان قوله « د غير معنى متعلق بقوله انه الدليل وقوله « د الظاهر  
صفه له (الدليل) د معنى « د قوله دليل على شئ وكان ذلك الدليل ظاهراً  
فى ذات الشئ لانه « د حافية « بما بالاسم الى بعد « انصرح بحال خلافه لتفصيل  
ان الظاهر غير « د ذلك نظر ان صفة الامر - مثلاً طاهرة فى الوجوب  
هذا الصهر الامسح من التصريح « د خلاف هذا الظاهر مثل انصرح بازاء  
الاستصحاب وفى امه « ما ان الهى ظاهراً فى الفساد من دون ان يكون مصدقاً  
الامسح من التصريح « د الفساد يداه ان الظاهر برفع الدعوى « القرينة  
« وفيه نظر فان التصريح بالتفصيل يدفع ذلك الظاهر »  
يوضح ليعلم ان اسم ان الهى او كان ظاهراً فى الفساد لم يكن مدعى من  
التصريح بازاء خلاف ذلك لظهور الان التصريح « لخلاف لانه وان يكون  
مساوياً لذلك الظهور « دما « التصريح « د اذ لا بد من صيغة الامر - مثلاً لظهور  
الامر فى الوجوب « دما « نحو فى الحمام لظهور الاسد فى الحيوان المفترس وفى  
مثل رأيت اسداً فى الحمام يمسلم يكن منافاه فى المقام بين ظهور الهى وبين  
التصريح « دما « وهذا دليل على عدم ظهور الهى فى الفساد والاحصل التماهى  
د بعد التماهى بغير ظهور لقرينه كاسر مواد القرينة ودى القرينة

## الفاظ العموم

« اصل الحق ان للعموم في لغة عرب تسعة حصة »

ده صاحب المصنف : « المتأخر من المعاصرين وسرهم ليس للعموم  
لوطا يختص به بحث و سميت في خصوص اكان لا تعدد مع وعلى هذا  
نقول ان وجه بحث آخر وهو بحث عن تلك الالفاظ وفيه على قسمين  
أحدهما : ما من موضوع للعموم الا كلام فيه

ثانيهما : مع كلام فيه وهو عبارة عن امور منها اجمع المعروف بالام  
والمراد بالمراد : ذكر لذكره في : ان لفظ التام

« لكن القائل راي الناس كلهم اجمعين مؤكدا للاسماء »

نقول : ان الاشتباه على ما في الفصول ان سار لئال يوجب ان  
لمدلول : كان امر : ان لا يكون في الكلام : فهو لا يتعدد مع انه  
حيث كان قد : ذكر لك كيد في امؤ كد (الفتح) فقط : بعده فهما والمؤ كد  
الفتح والخسر فيتم الالامه لا تا كد الالامه في امؤ كد (الفتح) فيرددها  
من ان تأ كيد المهم مثله لا يوجب تأ كيدا بهمة و لسانه وهذا ظاهر

ثم يردده على الاستدلال لمد كد بقوله : يملأ دونه من قرصة الت كد  
لشأنه من رادة العموم في مورد استعماله عند ذكر الت كد قائمه على ك  
على ارادة العموم فلا محذور .

« اد لا مجال للعقل بمجرده في التوسع »

لنعم بقوله بمجرده لا سند كرهه من دحر العقل في ائتات التوسع  
احياناً لا يحاله بل بضميمة النقل .

« وعن الثاني منع التخصر فيما ذكر عن الاوجه »

وجد الجمع ان التخصر بين اقسامه المجاز لا يتخصر في نفس الواضع وتصريحه  
« العقل عند صرحنا قد يعلم بوجود الامارات كما سأل في الحاشية الآتية »  
« والجواب اما عن الوجه الاول فانه اثبات اللغة بالمرجح وهو غير جائز »  
« وجد عدم وجود ان ائتات التوسع منحصر في امور »

الاول نفس الواضع وتصريحه .

الثاني انفس من له صاع محضاً بالتوازي « بال »

الثالث « قد » من الواضع « بعد » من العقل « مثل » في القواين  
« هو » لا « او » استغنى عن مقدمتين « صاع » مثل عموم الجمع لمجالي  
« بال » « و » « مثل » « اقسامه مقدمتين « متفادتين من النقل « بعد » « ما » « ثبت » من « من »  
« بعد » « او » « الاستغناء » « ما » « قد » « من » « الجمع » « احتمال » « تموله » « له »  
« في » « له » « موضع » « في » « ان » « الاستغناء » « هو » « حرج » « له » « له » « ل » « قد » « ب »  
« من » « ذلك » « به » « وجود » « حرج » « كل » « قد » « من » « الجمع » « تم » « بعد » « بحكم » « من » « الشئ »  
« لم » « ان » « لا » « في » « شئ » « لا » « بعد » « احده » « ف » « ان » « جميع » « الا » « قد » « داخل »  
« به » « هو » « معني » « كونه » « موضوعاً » « للعموم » « وهكذا » .

رابعاً عن غير ما يكون ناشئ عن اوضح كشف ان التبادر ونحوه  
من علائم الحقيقة مما هو مذكور اوضح وانما استلزام اوضح كشفاً امياً فلا  
يجوز اثبات الوضع به ومن معناه ان استلزام اوضح من يقضي في الخصوص  
من هذا القبيل حيث يكون بعض اوجه الخصوص على اوضح فيستكشف من  
وجود بعضه في يقضي لا شك في وجود المعلوم في اوضح

### « وهذا لا يحلو من نظر »

وجود المصير عدمه مشتق في المذهب لا يوجب نحو كل افعاله من لحن  
على العموم في بعض في مسائل الحر والاشتم في بعض له حبات ايضاً نحو  
فعله امشركين وقد يقضي لمحتزعه شد من مخالفة الامر

### « فبان احصاج خروج المعنى عنها الى التحصيل بمحتص طاهر »

وهذا هو ما هو حركته ان يوضح ان التحصيل بخروج من الاقر دع  
امور تفتقر الى محصل لا يجوز التحصيل بدونه وهذا الافتقار الى  
المحصل دليل على عدم كونه الالفاظ حقيقة في الخصوص الا لم يكن  
فيه الافتقار الى كونه

### « على ان ظهور كونها حتمية في الاعب انما يكون عند عدم الدليل »

هذا جواب آخر في مسند لا سلم ان اللفظ اذا علم في معنى كان حقيقة  
فيه وانما يكون ذلك اذ لا يقم دليل على كونه حقيقة في غير الغالب .

## الجمع والمفرد المعروف بال

« اصل الجمع المعروف بالأداة يقصد العموم حسب الاعتقاد »

وهو أن كان جمع سلامة أو مفرد مذكر أو مؤنث أو جمع منوع لم يوصف

« وعراه المحقق إلى الشيخ »

عرا الراجح قال في منه معروفه عروفاً منه

« لما عدم تناذر العموم منه إلى التميم »

أي ليس به دال على عموم دلت على المفرد الواحد لعدم التجرد عن معرفة

وهو دليل على أن المفرد الواحد لا يدل على جمع أصلاً بل هو مقتضى تقدير

منها العموم دائماً عند التجرد عن اللفظ وعلى هذا لا يرد على المصنف وهو ما

ورد صاحب المحقق في جعل ما به لفظ الجمع لا يدل على الجمع بل هو مقتضى تقدير

الجمع في العموم والعدم السادر من اللفظ لا يدل على الجمع بل هو مقتضى تقدير

من كونه حقيقة في العموم فلهذا لا يدل على الجمع بل هو مقتضى تقدير

حقيقة فيه في اللفظ

« لخار الاستقضاء عنه مظهراً وهو عيب قتلها »

وهو عدم إيراد اللفظ أنه يقع حائلي الرجل إلا الصري والكرم

الرجل لا لفظه

« اهلك الناس الدرهم الستين والدينار الف »

توضيح الاستدلال انه قد وقع بوصف المفرد المذكر بال الجمع المعروف  
في كلام من يعتقد مشابهة من العرب حسب ما حكاه لأحقش من بعد  
المذكورين فيبدد ذلك حواشيه بوصفه به حيث ان الجمع المعنى هو بعد  
العموم كما مر بهذا المفرد ولا سم يحصل المطابقة بين الموصوفين  
وأورد عليه صاحب الأصول (١) ان الاستعمال المذكور قد ورد لأختصاص  
النفس بمقتضى خصوص الموصوفين فيمكن المدح في نسخة أو ثوب (٢) ولا سم  
وهو مقصور على مورد المدح فلا ثبت المقصود في (٣) مع ذلك وهو انه  
ما قرئ به فلا ثبت عند عدمه (٤) على انه قد مر من استعمالهم لدون الجنس في  
مثل قولهم اخرج من حجر من لمرثه هه مظهر في الحدود والتمثيل به حد  
لاستعماله ليس بدولي من لمرثه - بالآخر

« لان مدلول العام كل فرد و مدلول الجمع مجموع الافراد ويسميان في بعض  
بعض ان الاستدلال المنقذ يتوقف على ان يكون الموصوفين مفرد واحد  
الموصوفين و عموم الجمع هه الوصف كلاهما افرادياً مع ان العموم في الاول  
افرادى وفي الثاني مجموعى .

في اصول يمكن تدوير هذه الامثلة على وجهين  
حواشيه والجمع في جمع الى الجمع من نسخة ما تعاك به عليه من المثالين

## الجمع والمفرد المعرف بال

٤٩

و جمع ثبوته و طرده العام من المأثورة . الجمع كبراه من كون موضوع  
بالجمع عاماً أو ادياً بل مجموعاً لخاص وهو غير موضوع له ع  
« قلالة معنى على ان عموم الجمع ليس كعموم المفرد وهو خلاف المحقق »  
اختلف في ان عموم الجمع افرادى حتى تعدد اجسام مثلاً لا فرداً كال  
معنى قولنا اكرم العلماء اكرم كل فرد من عدده . فالفرق بين افعال المفرد  
و بين قولنا اكرم كل عالم بحسب المعنى . معناه على حتى لا تشمل الاجسام بتعدد  
الأفراد وكان معنى قولنا اكرم العلماء . مجموعه على العلماء . فبما ان الاجسام  
للمجموع بها هو مجموع لالذات فردية فبما تعدد كرام البعض بسبب اجسام  
لو حدثت له اجسام و عدده حصواً امر من ما كرم . فبعض و هذا خلاف الآخر و من  
مثال المرحوم عدى درهم قرأ . درهم . حدثت فرد فرد من لرحال على الاول  
بما يكون اقراراً مدهم . حدثت جميع ارحاء على الذي . يظهر عرق صاً  
في معنى بمعنى لا يمار . انصاف لا يمار . ثانياً فرد فرد من انصاف ان كان لعموم  
افرادياً و بعض ما كرم . معصوم و معناه لا تشمل مجموعه انصاف . كان العموم  
مجموعاً و لحرام هو اكرم . جميع انصاف لا معصوم

« لا محال لانكار اقنوه المفرد المعرف للعموم في بعض الموارد »

به صحه . المفرد المعنى بال قد شتم في الاستعراق احداً وهذا مما لا ريب  
فيه كما لا ريب في ان هذا لا يشمل حصه لان الاستعراق لو لم يكن معنى

الموضوع له المفرد المحلي بل دائماً لكان حد معيّن وقصده ما لا كلام في ن  
المفرد المحلي بل موضوع للاستعراق دائماً كسائر المقادير المعموم بحيث لو  
استعمل في غيره كان محذوراً لا يجوز استعماله ان استعمل المفرد المحلي بل في  
الاستعراق كان معموماً ان سمى في الجنس من دون ان يسمى بالاستعراق لم  
يكن للمعموم واستعماله في كل من الامر من جهة الكثرة وقع المبحث فيما تقدم .  
« ومن النسخ ان هذه الجملة لا تبيّن ثبات ذلك »

كما ان الجملة الاولى على تقدير: « الحكاية » لا تبيّن ثبات ذلك  
المفرد المحلي بل على حد صريح المعموم بحيث لو استعمل في حد من كان محذوراً  
لمعارف فيما تقدم عن صاحب الفصول من الايراد ان هذه الجملة لا تبيّن ثبات ذلك  
ان المفرد المحلي بل ان من صرح للمعموم المستعمل في الجملة من محذوراً  
من الاطراف لم يشر له من المعموم وخصوصاً

« فاعلم ان المصلحة الحالية قائمة في الاحكام الشرعية على ما يلي ارادة المعموم »  
لتحقق مدلولها من هذه الجملة المستعملة في المعرف بل بغير مدلول  
الحالية والمعموم المبحوث عنه من المعموم المبحث عنه من المعموم الذي  
يكون مدلول المقصد الواسع المعموم في الجملة من المعرف بل بغير مدلول المقصد  
اصلاً من مقتضى احكامه المدعوم في الجملة من المعموم من  
المستعمل في ان يسمي ذلك « لاطلاق » يعرف من المعموم « لاطلاق »  
من المعموم بالوضع « الاطلاق » بغير مقتضى الجملة « بغير كراهة صريح

سند. لا علم للجمهور. قد لله فيه لغاي حيث ور عني ، في تهذيب لأصول  
 ح ٢ . م . لاء . الام . فيه في المقرد يقيد تعريف الحس فقط دون الاستغراق  
 ويحتاج الى مقدمات الحكمة لاثبات الاطلاق

ثم ن امة . في ن مقدمات الحكمة . م . م . عن ثلث امة

الاول ان يكون المتكلم في م . م . ن . م . م . امة . لا يكون في م . م . م . م . م .  
 الاجمل كما في قوله تعالى فيموا الصلاة . وا الزكواة .

السير . لا . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . M .  
 م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . م . M . م . م . م . M .  
 هذه المقدمات في بعض النسخ لأصولية الدراسة . في مباحث درس الحاج  
 انشاء الله تعالى .

« اد الاحكام الشرعية انما تجرى على الكلمات باعتبار وجودها »  
 « لو وجد في ذلك ن امة هذه » الجمعية « الطبعه مدهي لم يكن مرادة و م .  
 يكون مرادة باعتبار وجودها في الخارج

## الجمع المذكر

« لنا القطع بان رجائاً مبالين الجوع في صلوحه لكل عدد ثانياً »  
 بوصفه . ن . ح . في ال حاد تشمل هذا لرجح واد . ن . ح . والثالث هكذا

يبدأ عن غيره . هو يقطع بدلاً كناية عن لا غير ، و لو حدة ولا تشمل جمع  
لأحد كما لا يختص ، و واحد معن فذلك أقطع رجال من الجمع يشتمل هذه  
الثلاثة من الرجال . هناك لأربعة ، هؤلاء ، أمثله ، والالف و الجمع بدلاً من  
الأ من هذا المراتب من مراتب الجمع ، لا يشمل كلمة رجال لجمع هذه  
المراتب كما لا تختص بعضها

ن قلب من جملة أم مراتب الجمع والألف ، ثم هو يقطع ، حال له اجميع  
ومعه يشت الموم

وقت الجمع ، ان كان من مراتب ، يصح له الجمع المذكر له الا انه  
لا وجه لتعيينه .

ن قلب وما وجه الجمع على الألف ، مع به ، كغيره من المراتب  
قلت الوجه يتيقنه

« اد نكتي فيها كوني اقل المراتب مراداً قطعاً وفيه نظر »

وجه لظن على ، ثم المحقق ملاحظ المراتب ، هي . ان هذه القرينة  
من بعد عن اداة الاء ، لعدم المساوئ ، ذه لاق ، اداة الاء ، مراد الشرح  
من لف به لمرتبته المصعد ، به ، اهتم ، حمده على لسان ، قد هو مناط دليله  
« فاما نجمع كوني اللفظ حقيقته في كل مرتبه و اما هو للقدر المشرك »  
ان ليس منه ، كلفظي ، مراتب المصعد ، كالثلاثة والماء والالف حتى  
مما ن جعله على الجمع جملاً عن جميع حقائقه كما في كلام بعض القدماء ان

هناك معنوي بين جميع المراد فلا دلالة على خصوص بعض المعنوي الذي هو  
الجميع وإنما حملناه على الأقل لكونه المنفرد.

« ولئن سلمنا كونه حقيقة في كل معيا لكان الواجب التوقف »

وهو أحد أن سلب لا يراد به معنى لأن المشترك المعنوي قد  
استعمل محذوفاً عن القرينة « حال تعلقه بالجملة لا بالجزء » « وجوده  
متمم في كل واحد من جملة المعنويين للجمع فهو لا يستعمل  
بصورة على أحد وجهي ».

أحدهما أن ساو لا يستعمل لعدده من حيث أن للجمع جمع له  
المرتب التي « بالجملة » « هو » « كان معطوفاً للجمع ليس به استعمال  
العين في محذوف مع بنية « قد عرفت » « ما يستعمل في محذوف لمجد » « استعمال  
على هذا الوجه محذوف « لا دلالة من » « به للمجرد أي لمرتب له «  
عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي والقرينة مفقودة

« سلب » « من » « لا يستعمل » « لعدده من » « حيث أن للجمع جمع له المراد  
بها كما عرفت « في غير » « لا دلالة على لعدده » « استعمال على هذا الوجه  
أن لم يكن محذوفاً بل حقيقة من جهة أن لمرتب « ص » « معطوفاً لهذه الـ «  
لا دلالة من قرينة معينة له « في محذوف من استعمال المشترك في  
كل واحد من معانيه « حيث » « في قرينة معينة » « هي مفقودة »

## أقل مراتب الجمع

« و ذلك دليل على انه حقيقة في الرايد دونه »

المدعى في قوله انه دونه راجع الى لئس باعتبار المدعى .

« والمراد به ما يتناول الاحوين اتفاقاً »

و ذلك ان ائمتنا اذا كان لهاب واحد من دون ان يتناول له ولد فلام ثبت المار  
مع عدم العاجب وندسه مع العاجب قال الله تعالى وان كان له احوه فلا يند  
الندس و اما في كله لالاب في الصورتين . العاجب عبارة عن احوين فصاعداً  
او اربع احوات اواح واثنين ووجه تسمية العاجب به (عاجب) عبارة عن معنه  
لام عباد د علي السدس شرائط مد كوزة في العهد كتاب الادب والخصب في  
المنه الجمع ولا يحتمل ان العاجب اى الاحوة المعنى المتقدم وان كان لا يرث  
من ائمتنا شيئاً الا ان له دخلاً في زيادة ارث الالاب كما ستعرفه تفصيلاً شاء الله  
تعالى في الفتحة .

« اد الخلاف في صفة الجمع لا في ح م ع »

ون لعهد الجمع بمعنى مطلق صم شبيث الى شبيث واحباب صاحب الفصول  
« غيره من المراد عبارة عن ان صلاة الاثنين وما فوقها صلاة جماعة فيقدر طرق  
لاستاد ان اهي بحكم الجماعة في انعقاد الجماعة و تفصيله

## الخطابات الشفاهية

ينبغي ذكر أمور لم يتعرض لها صاحب المعالم ،  
 الأول أن لم يذكر أحد من شهوده ، من الأحداث أو من سمعه  
 بها الناس ، وبها لدى آهله ، قسمه الصلاة بحوله من ، يخط له  
 و ذوات الخطب : و قد سمع هذه الخطب ، من أبيه و من شهوده  
 من الشفة يقال شافه فلا فلا ، و قد سمع لي شقة ، حصة من حصة لي و قد  
 الثاني أن الظاهر ، كما صرح به سيدنا الإمام الحسين ، أنه صاه أو إلى  
 على ما في تهذيب الأصول ج ٢ ، حود فلا ، لمراع في مثل قوله أنه لي ولدته  
 عسى الناس حج البيت و قوله تعالى المر حاد بحسب ما ذكر في الولد من م  
 يصدر لفظ البدء وادء المصاف فيمكن أن يقال هل يدرك من شمول اعتبار  
 تلك المناويز و الأحكام لميز الموجودين بخلق التكليف لعدم فهم في حال عدم  
 و صدق المناويز عليهم في هذا الحال أولا .

الثالث أن هذه المسئلة عطفه على تقدير أن يكون المحدث عنها في حو  
 مخاطبة العائنين و الممدومين عقلا و عدمه و لفظية على تقدير أن يكون المحدث  
 في به من يجوز استعماده أحكام العائنين و الممدومين من هذه الأحداث ، لا و تصور  
 المسئلة ، هذا النحو الأخير استبعد بمحض العلم ، و صحت حج عن شعور اللفظ العموم





وفي المجمع بصل أن المسلمين قال يوم أحد حين أربس مصري ، محمد  
 بن عبد الله بن مسعود بن عبد الصخر بن العبد بن شيت وقد سوره الله (ص) ، وإن  
 بنه وسبك فلهذا كان له لمصل خرج يوسفان في هذا مكة حتى رأ محمد  
 من واحد الظهر ان ثم لقي الله عليه الرعب وهذا يعني بن مسعود الأرحس  
 وقد قدمه معتمد أفعال له يوسفان ابن عبد محمد و محمد بن مسعود الأرحس  
 بن الصخرى وان هذه عام حدث ولا يصلحها لأحد برعي وقد أخرجوه عن  
 اللبس وقد بدالى ان لا أخرج إليها وأكره ان يخرج محمد ولا يخرجهم  
 ذلك حرأة والحق بمدنه فنهطهم ذلك عندى عشرة من الأهل معها على مدسها  
 بن عمرو فأتى نعم المدنه فوجد الناس يتجهرون لميعاد بن سعد فقال لهم رأس  
 الرأى رأيكم انوكم في دياركم ووراءكم فلم يفت مسلم الأمر بد فترددون  
 ان تخرجوا وقد جمعوا لكم عند الموسم فوالله لا يفت مسلم حدثا به اصحاب  
 رسول الله (ص) الخروج وقال والذي نفسي بيده لا يخرجوا وواو وحدي فاما الحدان  
 وانه رجع واما الشجاع وانه تأهب للقتال وقال حسبه الله ونعم الوكيل  
 « المصع من عدم الاولوية فان الاكثر اقرب الى الجمع عن الأقل »  
 الظاهر ان العدة هكذا فان لاكثر اقرب الى الجمع كما في المويين  
 « لما كان معنى الدليل على ان استعمال العام في الخصوص مجاز »  
 وسد كر ان شاء الله تعالى عدم نفعه ما ذهب اليه صاحب المد لم زه من ان

بجميع العلم ووجب محاربه د الخوان والاثلا بوجوب محاربه العام اصداً  
 « فلب لا رب في ان كل واحد عن افراد العام بعين مدلوله »  
 يعني ان في واحد من افراد عام فرد المدله العام لا حرج به لان مدلول العام  
 ان فرد فرد لا مجموع لا افراد مع مدلول مدله الا ان افراد لا كلان افراد  
 « فصار ذلك استعارة للعظمة ولم يبق معنى العموم ملحوظاً فيه اصلاً »  
 قوله رد ستمه العظمة في نسبة غيره فليس من باب التعميم والتخصيص  
 في حارسه لمحقق المصالح والاعمال في مدلوله ولم يبق معنى  
 العموم ملحوظاً فيه في لا يجمع الا في لا يجمعها ما لا يظهر واما الثاني  
 فلان ملاحظته لعموم من فرع ملاحظه امه « وانتمي الاصل انتمي الفرع قطعاً  
 وقد اشهد ان لعموم المد كونه مد مد لعموم « لان لعموم غير ملحوظ اصلاً  
 وربما يقل ان مدولت من صيغ امه « صاً « له لاهذه العبارة لا يمكن جعل قوله  
 وليس من التعميم والتخصيص ايما الى هذا القول .  
 الاظهر من ذلك لعموم « من قوله « لم يبق معنى العموم ملحوظاً فيه اصداً  
 ليس ما هو مد هو في المراد من العموم المد كونه ليست من صيغ العموم  
 بل ان الامر من احدهم مباشر اليه لمحقق المد كو « من قوله « وليس من  
 التعميم والبحث من في شئ في ثبوتها مد كونه « في الاراد على الاستدلال  
 لراجع من شبهه بالثالث حيث قل « ليس اربع ادعي تقدير ثبوت كالثالث  
 في حرجه حد عن « لراجع لان البحث في جميع العلم « ليس على هذا التقدير  
 اس = »



وهو ما عتد به كره سابقا كقوله تعالى فعصى فرعون لرسوله بعد قوله تعالى  
 كما رسنا الي فرعون رسولاً فيقال له هذا الذكرى انه اعتبار حضور ذلك  
 امره كقوله تعالى انه كملب الام دسما وقدره الجنس باعتد وجود  
 ورد من منه الجنس في لذهن وبقوله العهد الذهني وقدره باعتد وجود  
 الجنس في جميع الأفراد ويقال الاستعراق

« انريد بخصوصه عن بين تلك المحتملات بدلالة القرينة »  
 والقرينة لدله على ان الجنس في المثالين للمعهود الذهني المصطلق على  
 الجنس الحارحي فمعنى انك لحر وشربت الماء عبارة عن اكل الحر المعين عند  
 كل المعهود عند السامع وشرب الماء المعهود عند المعهود عند السامع من قبيل  
 حارح الامس عندى ان اللام في المثال المذكور ليس للاستعراق بالمداها  
 لعدم اكل كل حر عند شرب كل ماء وليس اللام لتعرف الجنس من غير اعتبار  
 الفرد كما في حارح الحيوان جنس والاسان نوع واحواله رجل حارح من المرأة  
 وفرد في هذا المثال الحارح ما به انه لا يمنع ارادة الافراد في الحارح بيمين  
 ومنع في غيره (الحارح) والوجه في ذلك ان في عدم كون اللام في المثالين لتعريف  
 الجنس من دون نظر الى الافراد ان الماء كولا ليس ماهية الحارح والمشروب ماهية  
 الماء والحر الموجود في الحارح والماء الموجود في الخارج وليس اللام  
 للعهد الحارحي مثل ادخل السوف واشتر اللحم لانه معهود به الخبز الماء كولا  
 والماء المشروب عند غير الاكل والشارب فيعين الاول ان يكون اللام في  
 المثالين للمعهود الذهني المصطلق على الجنس الحارحي



## مجازية العام بعد التحصيلي وعندها ٨٣

- « لما انه لو كان حقيقه في الباقي كذا، في الكل لكان مشتركا بينهما »
- « والتحقق مذهب المفسرين بعد » بعد » بعد من المعاني من لغة »
- « غيرهم من ان تخصيص لغة لا يخرج لغة الا » لغة » لغة في » لغة »
- « انهما مستعملان في معانهم المعنوية » خصوصية لغة » لغة »
- « العربية وراقت » لغة » لغة » لغة » لغة » لغة » لغة »
- « خصوصية كونهم غير فاسقين مع » لغة » لغة » لغة » لغة »
- « وهما معانير ان فقد استعمل في غيرهما وضع له »
- « والوجه في ذلك ان ما وضع له عبارة عن اداة مع ما خرج بالتخصيص لا
- له في فقط فان وضع العموم لم يضع له في » لغة » لغة »
- « ان الكلام في الحقيقة المعادلة للمجاز وهي صفة للمفرد »
- « لا في الحقيقة التي تراد » لغة » لغة » لغة » لغة » لغة »
- « ما في حقيقة يعني التناول باق واقعا »
- « ككون الامر للوجوب والجمع لا نفس والاسماء مجازا في التماثل »
- « وقد توهم ان لم ير الامر ما » لغة » لغة » لغة » لغة »
- « كونه استثنيت ويحذف مع » لغة » لغة » لغة » لغة » لغة »
- « والثالث ادوات الاستثناء اي الا واحواها »

« وهو من باب استناد الغرض بالمعروف »

الغرض عبارة عن عهد (عام) (ع. ا. م. ) ومعروضة عبارة عن لصح و لتعريف  
عن لفظ العام بالمعنى من جهة اتصال هذا اللفظ وشموله لصح عموم . كون  
صيح العموم محلاً لاصلاح لشمول المتقدم وفي الحقيقة اخرى حاشا انك  
اقراده فان لفظ العام كى وصح العموم كالجمع المعروف بالـ مثب اقرده  
« حجة القائل بانه حقيقة ان حتى نعلم مستعمل انه لو كان المتبادر »

نوصح الاستدلال ان التخصيص نوع من التقييد والتقييد ، لمصدر معناه  
اى سواء كان في محل البحث لى هو التفسير من ناحية التخصيص كالتفسير لاسماء  
في نحو «عزل الناس الا العرب» والتقييد بالوصف في مثل قولنا لرحل المسمى  
بماء على اعادة الجمع المعروف بالعموم ام في غير محل البحث كالتفسير الشرط  
في نحو اكرم مني نعيم ان دخلوا عليك لا يوجب تحورا والا يلزم التحور في نحو  
مسلمين والمسلم والى به الاحكام عامة ايضا واللازم باطل فقررنا الملازمة  
ان الوجه في محورية التقييد عبارة عن ان اللفظ بعد انقضاءه يستعمل في ما وصح  
انه قبل التقييد وهذا الوجه يعبه حاشا في الامثلة التي ذكرناها حاشا ان مسلمين  
قبل تفسيره بالواو كان مستعملا في فرد من المسلمين بعد التقييد في جمع منهم  
المسلم قبل تفسيره بالواو كان مستعملا في فرد من المسلمين بعد التقييد

في الحقيقة المشار إليها من حيث هي أن كانت الأحمس \* من حيث \* وجودها في  
 ضمن شخص معنى أن كانت اللفظ : كلمة ألف قبل التقيد ، لاستثناء كان مستعملاً  
 في مفهوم من دف هـ ( ١٠٠٠ ) بالعرضة ، من التقيد كان مستعملاً في مفهوم \*  
 من دف بهد و يستعمل ( ٩٥٠ ) في تلك للعد له منه

« و لكن بحوالف منه الاحمسين عاماً مجازاً »

ثم يكن المستثنى منه في هذا المثال عاماً أي من صبح العموم ، المستثنى منه  
 وإذا كان الاستثناء من لفظ مجازاً كان الاستثناء من عدد مجازاً

« فلا يقال ان مسلم للجس والالف واللام للهد »

الظاهر ان عرصة رد من الحس هو لمسلم مندرجاً في لفرده من المسلمين  
 واما مع الالف واللام فهو مع للحقيقة المشار إليها من حيث هي أن كانت  
 اللفظ أو من حيث وجودها في ضمن شخص معنى أن كانت اللفظ لفرده  
 في بعض توضيحاتها .

« وان الاحراج منه وقع قبل الاسناد والحكم »

فمقتضى قولنا عمر يزيد ألف سنة الاحمسين عاماً بحسب الواقع عبارة عن  
 قول ألف سنة الاحمسين عاماً عمر زيد وزيد من ألف سنة فعناء ان لا يتم اخرج  
 الخمسون من ألف سنة ثانياً ثم حكم بالتمسك ثالثاً

«ولأن المقرر من إرادة الساقى من لفظ العام لا ينافى المذكور على اعتبار حلي الاسماء»  
 فلا يكون معنى قوله أكثر العلماء لا ينافى معهم العلماء عليهم السلام و  
 كرمهم وقد عرفت سابقاً في رد البرهان عن سلبه من جهة من جهة من  
 المعاصر من دسره من أن العامة في موارد التخصيص أيضاً سمعوا في عدة  
 أداة الخصص من أمثالهم من جهة لغيره ولا فرق بين مثال الفاسد (الخصص)  
 عاماً وبين موارد تخصيص العام أصلاً.

ثم إنه قد يستدل في رد البرهان من (أخرج) من كتابه من جهة  
 عدداً أو عاماً خصوصاً إذا كان هذا كقول من لا ينافى من لا ينافى (أما لأوجه  
 ليعول من معنى عمر زيد الفاسد لاخصص عاماً في جهة له أخرج من  
 أمثلة الإخصص عاماً عمر زيد وهذا في مثال أكثر العلماء إلا أن  
 لا يكون المعنى بحسب الحقيقة العلماء عليهم السلام أكثرهم  
 ويمكن الجواب عنه من أن البرهان من (أخرج) من  
 الإسناد إلى المعنى المقصود في اللغة الذي هو عدم عن الإسناد إلى المعنى  
 متأخر عن (أخرج) والمراد (إسناد) من (أخرج) هو الإسناد إلى المعنى  
 فلا يرد عليه شك.

## حجية العام بعد التخصيص

«لا يحرجه عن الحجية في غير محل التخصيص أن لم تكن التخصيص من جهة مختلفة»  
 الظاهر أن قوله من مطلق جمع إلى صيغة المصداق في قوله لا يحرجه عن  
 الحجية فيكون (الاطلاق) من جهة واحدة من جهة التخصيص من جهة التخصيص



مما لا يشك في صحة قوله «...» كقول فرد قصدوا لعموم العام «...»  
 - مثلاً - ولكن شك في صحة قول المخصص «...» عليه لأن جهة الشك في  
 مفهوم الفاسق بل بعد العلم ببيان مفهوم الفاسق مثلاً «...» عن خصوص مر تك  
 لكسيرة يشك معدلت في انه هل ارتكب كسيرة أم لا. هذا كله في المخصص اللفظي  
 وأما المخصص اللغوي «...» خارج عن باب «...» فاعاد لاجتماعه مع  
 فإن المخصص لم يكن يلغى بل أمر به لفظي كما لا يخفى وقد اختلف في جواز  
 «...» مدون الأمر من الآراء المتقدمة «...» فيها في بعض الكتب  
 الدراسية ومباحث الخارج إن شاء الله تعالى .

« إذا كانت المجازات مساوية للدليل على تعيين أحدها »

المراد بالمراد «...» مساوية كلمة «...» فرددت كما في بعض النسخ لأن  
 يكون تشبيه كما في بعض النسخ أيضاً .

« مضافاً إلى ما إذا عدم إرادته للحكمة حسب تقع في كلام الحكيم »

«...» في قوله «...» بوجه دلالة المرد «...» بمضمون «...» بقرينة الجملة و «...»  
 بقرينة دلالة «...» بعد التخصيص على رادة «...» بقرينة الجملة فهو إن شاء الله  
 المرد على ما هو المراد من «...» بقرينة الجملة «...» صفة «...» من أن الظلمة  
 «...» لم تكن مرادة «...» لأن الظلمة «...» باعتد وجودها في الخارج فلا  
 محالة «...» بقرينة «...» أضاعه في ضمن بعض النسخ «...» إن أراد «...» بقرينة  
 في ضمن تمام «...» حيث لم يتم قرينة سوى التخصيص وإن «...»

دلالة على عدم وجود حصة في ضمن أصل لا يتم بتعيين « ذو وجه » أحد مد  
في ضمن تمام الباقي « حصة » هو المقدم بـ

« مع أن الحجة غير أفدية لدفع القول بحصة في أول الجمع إن لم يكن التصحيح نياً »  
تقدمه على الاستدلال بقدر ما تقدمه على عدم حجة العام في الاستدلال  
مطلقاً أي حتى في أول الجمع ، ما أن لا « المقدم » يدفع « كقول »  
القول بالإنشاء « حجة في أول الجمع من حيث » نفسه إن كان مستدل من رى  
عدم حوار تقدمه « أ » حدة « حدة » دفع « في حجة على هذا القول منسق  
وأما أن « المقدم » من رى حوار التحصيل لـ « حدة » حجة متقدمة دفع  
لقول بأن لعدم حجة في أول الجمع إذ قدمه ( جمع ) على قول استدلال ليس متيقن  
« وعن الثاني للجمع من عدم الظهور في الساقى وإن لم يكن حصته »  
فكيف إذا كان حقيقة على ما عرفته سابقاً

## التمسك بالعام قبل الفحص

« أصل ذهب إليه في التهذيب إلى جواز الاستدلال بالعام قبل استقصاء البحث »

يقع الكلام في هذا الأصل في موضعين

الأول في جواز العمل بالعام قبل الفحص عن المحصل « عدمه »

الثاني في مقدار الفحص على تقدير عدم حوار العمل بالعام قبل الفحص

« أنه هل يجب تحصيل لقطع بعدم المحصل » يكفي الظن به

عن صاحب المصنف في موضع آخر في وجوب التخصيص في عموم  
 العلم وفي موضع آخر في كونه لطلب العلم التخصيص  
 « بعد ذكره لهذا الكلام عن ذلك القائل وهذا غير معتد وعندهما من صاحب العرف (١) »  
 القائل ان امرار بقوله ( هذا الكلام ) قوله ( وهذا غير معتد ) عن  
 عن القول بجواز التمسك بالعام قبل الخاص في التخصيص . عنه فالمراد بقوله  
 ( عن ذلك القائل ) عبارة عن القائل بجواز التمسك بالعام قبل الخاص .  
 - وهذا انما هو في قوله ( وهذا غير معتد ) ( وهذا غير معتد )  
 الموجبة التمسك بالعام قبل الخاص . ( وهذا غير معتد ) عن قول الموضح  
 « كما يجب ذلك في كل دليل يَحْتَمِلُ ان يكون له معارض احتمالاً راجحاً »  
 « وهو غير معتد » غير ان هذا مثلاً « حتم من شأنه عدمه من حتمه »  
 « وقد افحص في ذلك في الاما ان ذلك الاحتمال لا يوجب له قطعه بالتمام  
 في بحث عدمه من امه » ( اصول لعدمه بالعموم ) « في قوله « وهو غير معتد »  
 « فصار احتمال ثبوته مساوياً لاحتمال عدمه »  
 ( احتج له ) « وبما مضى الى الخارج من شهره وان كانت » حب حجاب  
 التخصيص « راجحه العموم لان صالحة لجمعية بوجوب حجاب العموم و  
 « راجحه محتمل فصلا » الاحتمال « متب » بين احتمال العموم من وجوب مع  
 قطع النظر عن اصلية الحقيقة .



من ما ظهر، لعدم في معناه، حقيقى ظهور، لا يعمد إثارة المحذور منه، بل  
 ظهور، يعطى لعدم في معناه، ظهور، لا يعمد إثارة المحذور منه، بل  
 » و بهذا أصبح العلامة على محذور في المبدأ وهو كالتصريح في موافقه  
 هذا المائل «

و احتج بذلك صاحب التمسك في ما لا بد منه من ذهب في  
 التهديد، و حوار الاستدلال به، في المعنى من المحذور، لا بد من على هذه  
 المسألة، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 حوار الاستدلال، في ما لا بد منه من المحذور، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 « فتأمل »

أما في ما ذكر من أنه يجب أن يكون الاستدلال، لا بد من  
 عدم، و حوار المحذور، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 على حقيقة شرطية، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 و اعتبار الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في

والوجه في ترجيح الاحتمال المذكور، من جهة الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 في عدم، في الاستدلال، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 التهديد، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 و حتمه، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في  
 بعد اعتماد أصري المحذور، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في هذا الاحتجاج، في

ثم في النهاية في بحث لميل من العامة صرحت مع دعوى الجمع عدد  
وعد في النهاية من جمع عدد

ولكن يرد على ترجيح الاحتمال المذكور من جهة أخرى أنه لا يستفاد

في العادة أن هذا النوع من التعميم لا يكون له أساس في الواقع  
في عداد العامة لأنه لا يمكن أن يكون له أساس في الواقع  
بإعلامه في النهاية لا يجوز أن لا يكون له أساس في الواقع  
إلى آخر ذلك حيث لا يمكن أن يكون له أساس في الواقع  
أما العام فيجب صراحة في النهاية لا كنه في

« فصار حمل النقط على العموم مرجوحاً في الظن »

هذا مع قطع النظر عن كون الجمع أمراً عاماً لا خطاً متبادلاً

الحقيقة فقد عرفت أن الاحتمالين متساويان

## استثناء المتعقب للمتعدد

« وصح عوده إلى كل واحد »

بجواب ما إذا لم يصح عوده إلى بعض أعمدة المجموعة من جهة أخرى

لا يساق فإن الاستثناء جمع في هذا المقام إلى أن يصعد العدد من أهم فضاء

حتى يرجع إلى إنشاء التعميم الذي لا يفرق بين أعمدة المجموعة العدد

إلا الفاق .

« أو يختص هو به »

ي يختص المحض ، الآخر ، نحو : « بود لصبر المصعب » أي لا .  
و لصبر المحرر ، « لما » أي المصعب ، « يختص الآخر » للمحضر

« و قبل بالوقف »

القائل هو الفزالي .

« فانه مجاز على ذلك القول »

أي القول الثاني

« محتمل عند أول هذين »

أي الوقف .

« حقيقة عند ثانيهما »

أي قول السدري

« و ان كما في المعنى مع اقفين له »

لقد مر ان وجه لموقف عبارة عن الاحتجاج إلى له وجه .  
التي خصوص الاحيرة . تصحح كما سيجري تدبر حيث يقول : لكنه في  
حكمه باعتناء الاحتجاج إلى القرينة .

وقد ساعد صاحب القوايين . من كلمات المصنف . في أمه .

لاستر ، بمعنى قول زيدا ، وهذا قول حميد ، حيث إنه حسب المعالم ،  
وهو قول لاشر في المعنى ، حميد ، الاستثناء ، مع صوغ لمطلق لاخر ح  
و استعماله في قول من لاشر ، حقيقة

١ قد عثر من على صاحب لقول من حيث هو ، وهذا ، في عموم الوصف  
و خصوص موضوع له غير اشتراك المعنوي .

٢ ويرد على صاحب الف ، هو ، على تقدير اشتراك المعنوي لم يكن  
استعمال المقول في كل معناه ، خصوصاً على معناه صاحب المعالم ، حيث قد عثر  
في خصوص الرجة غ لى لأخيرة والرجوع ٣ لى لجميع لما تقدم منه ، في البحث  
عن صيغة لا ، من ناحية الأمر ، فابعد من وجهه على جميع من لوجوب  
والمدى الذى هو لفظ ثان المعاني ، في خصوص لوجوب والمدى معاراً

« وهي ان الواضع لا بدله من تصور المعنى في الوصف »

٣ صرح مقام ان الواضع ، ما ، قد عثر على الواضع ، موقف تحقيقه

على تصور اللفظ والمعنى ، وهو أى لوضع من ناحية تصور المعنى على اقسام  
الأول الوضع الخاص والموضوع له الخاص ، وهو ان تصور الوضع حين  
اراد به للوضع معنى خاصاً كقوله دمين ، مثلاً فصيح لفظاً ، جداً ، بحول لفظ الحسن  
مثلاً ، او لفظاً متعددة معناه ، مثلاً ، بحول لفظ أحمد ، وأبي حميد وعماد الاسلام







بالنظر الى سببه الحدث في فعله عامه والمعبر الى نفس الحدث في معنى عامه  
ذهب اليه المصنف ثم

« واما الاسم فلانه من قسمل المشتق »

ي من قبيل المشتق في كون الومض عامه لاني جميع حروفه لا يترك  
لتدنيها لما يقدر منه من ان الومض عامه سوي له كليهما عامه في المشتق  
والوحدة في ذلك طمعه غير وسوي من قسمل المشتق عامه من دلائلهم  
على المديرة التي هي معنى سمي فسدوا بسمعي معناه في القول بين الاسماء  
ايضاً وان كان لها جمع مستقل لكنه لا بد ان يردها في باب استثناء المعنى  
الحرفي والمستعمده فيه ليس لخصوصيات الاحراج في حروفه لانه في  
كون المخرج امراً كلياً كما لا يخطئ .

« فاي الامرين اراد من الاستثناء كان استعماله فيه حقيقته واحتجج في  
فهم المراد منه الى التقرينه كما في نظائره »

سيأتي في الرد على القول بختصاص الاستثناء بالاحرسة وسعد منه  
عده احتياج حوجه الاستثناء الى الاحرسة اي امر به لا امره متفقاً والقريظة انما  
يحتاج اليها في الرجوع الى الجميع والامر بطرفه في جهتها في احتياج الرجوع  
الى الاحرسة الى القرينة عده عن الاحتياج الى القرينة بالنظر الى الخط  
نظيره في سياق في عدم احتياج الرجوع الى القرينة عده عن عدم احتياج  
اليها بالنظر الى يقين الرجوع اليه .

« لا يفي في الجمع بين كذا تفسير » ، يقال ان هذا لا يفي ،  
 لقريظة عبارة عن الرجوع الى الاحيرة بتجاهر ، ط لانه المتفق على ان يفر  
 الى القريظة ، عن الرجوع الى الاحيرة بتجاهر ، لا في دحره مقصود من غيرها ،  
 ثم انه لم عرف كيف يكون الاحيرة متفق مع ما من المذهب ، رجوع  
 استثناء الى غير الاحيرة ، مما يعدم عليها كذا ، سألني في ذلك ، فقال ان الله سبحانه  
 يهرق من شرب منه قدس من ومن لم يعممه فانه مني لان اشرى عرفه بعبده  
 وان اظهر رجوع الاستثناء في الآية كرمه الى الادري ومن شرب منه  
 « ومبها كونه من الالفاظ المشتركة بحسب يكون صلاحه للعود الى الاحيرة »  
 نحو كرم من اشد ، خالص من تميم الافارس ، اذا فرض كونه شخص من  
 من تميم ، يسمى فارس وفارس وحود له من معنى البراك في جميعهم ، فله  
 فارس مشترك بينه وبين البراك .

« والى الجميع باعتبار آخر وح فحكمته حكم المشترك »

اي فحكم هذا لقسم حكم المشترك ، فكيف يكون الوجود في المشترك  
 متعدداً وكذا في هذا القسم من المستثنى ، لدى هذا مجال البحث  
 « وقد تصح بهذا بطلان القول بالاستثراك مطلق »

الظاهر ان قوله دم معدداً في القول بالاشتراك يعني ان يكون بالاشتراك حتى  
 بالية الى ما يكون المستثنى من القسم السابق ان يكون معدداً ، اسف منهما



في هذه الآية البرهنة الأولى ومن شرب منه

« ومن أرجعه اليها أنه إذا احتسب بالجملة التي فيها دلالة »

الظاهر أنه كما تقدم والضمير المتكرر في قوله حتى يذهب

راجع إلى الاستثناء الضمير مؤنث منصوب بوجه من جمع في الجملة

يد من أرجع الاستثناء إلى الجملة يدعى أنه إذا احتسب لاستثناء الجملة التي

يلي الاستثناء تلك جملة دلالة وفرة

« أحمل ما عقب تذكره من الحال أو ظرف الزمان أو ظرف المكان »

الضمير المحرر . وفيه الذكر إلى راجع إلى كلمة « فكم من »

« فان قوله تعالى في آية القدر الأمن تاب جار محري في قوله ان لم يموتوا »

آية القدر . وفي قوله تعالى « لا تدنس »

« بعد شهادة » « من » « لا تضلوا لهم » « ان » « انما هم

الماسقون » « لا يدنس » « من » « ذلك » « صلحوا » « الله » « هو » « حرم » « عليه

والأولى » « من » « ان » « قوله تعالى في آية القدر » « لا تدنس » « ان » « حرم » « محري

قوله ان لم يموتوا

« اولاً فرق بين قولنا رأيت زيد بن عبد الله ورأيت زيد بن عمرو »

هذا دليل على ان أحمد المتعددة في حكم الجملة أو حدة ولا يكون

من باب تعقب الاستثناء للمحلتين .





من له آثره به ما أدلك فالمنع منه في... معدود... ودحو له على الماضي  
نحوه يستدعي... لا كالترك أو تقديره كالقبول في مثال الحج... مادة ونحوه  
في نحوه ثم ما ذكره... ان الاجماع هو الفارق بظاهره غير سديد لانه اذا ثبت  
المعدود في... في... معدود... معدود...

« واحتج من حقه بالاحمرة بوجوه الاول ان الاسماء خلاف الاصل  
لاستثائه على عدله الحكم الاول »

فرد... معجزة الحكم... من... الاستثناء كان  
له... كان... حكم...

« لو حب فيه أو كان مستقلاً بنفسه ان يكون تعلقه بغيره »

حي... ان... كان مستقلاً بنفسه ان يكون بغيره

« انه موجب للتجوز في لفظ العام والاصل الحفتمه فله جهة صحه »

والوحيد في... ذهب اليه... من... احصى له... في...

معدود... من... رد... لمحقق... الصالح... ان... من

ان الاستثناء... لاولين الاولين من... لانه... لا... ان... نحو

من... العام... طلق على جميع... ان... الحكم... معدود  
بقرينة الاستثناء.

« اما على القول بان الاستثناء احراج من اللفظ بعد ارادة تمام معناه  
وقبل الحكم »

فرد... المعنى... يخرج... حكم... فقير... الا...

رداً عليه لعدم ذلك من جهة أن مهم فهمه لا يكون الاستثناء محالاً  
 الحكم بأن الحكم لا يكون محالاً في ذاته بل هو محال في غيره  
 من جهة الحكم

« وكذا على القول بأن المحقق من التمسكي عند التمسكي مع الاداء  
 عنده عن الباقي فله استبان مفرد مركب »

بمعنى أن الباقي هو المراد من مجموع المستثنى والمستثنى منه واداء  
 الاستثناء من أن التمسك به لا يكون محصوراً في ذاته بل هو محال في غيره  
 لا بد منه لأن الحكم محال في ذاته من جهة أن الحكم محال في غيره  
 من جهة أن الحكم محال في ذاته من جهة أن الحكم محال في غيره  
 من جهة أن الحكم محال في ذاته من جهة أن الحكم محال في غيره  
 « فإن الحكم لم يتعلق بالامتناع إلا بالباقي »

وعليه لم يكن له من مستثنى حله وهو المستثنى منه  
 في حد ذاته أن الحكم لا يكون محالاً في ذاته بل هو محال في غيره  
 من جهة أن الحكم محال في ذاته من جهة أن الحكم محال في غيره  
 متعلق به ثانياً أي بعد الاستثناء.

« و قوله أن ترك العمل بالدليل يعنى الأصل في الجملة الواحدة لدفع  
 محدودر الهدرية »

رد عليه المصنف بأنه محال في ذاته من جهة أن الحكم محال في غيره

في لعمري شيئي وبصها راحم الى عدم تعاميه العاة المذكورة

[illegible]

مرکز باغچه (باغچه) در میان

التي هي اب حويع لاسمها اي احيرة بحدودها مع مدلا عبره

التعاليل شمسها

الثالث : المعدن الخام : هو المعدن الذي لا يخلو من شوائب أخرى .

• لا تقبل الاستثناء • من انفسه • من بطون • وأما وجه عدم إيمانه بهذا النص

« والاستثناء من ذلك لبقاء الأصل بمعنى القاعده واستصحاب هذه الاراده »

لأوراحي القاعدة في لقولنا لا تستشعروا في شيء من الأمور من غير

والله اعلم ، ثم ياتي الاستصحاب ، الذي هو قول ابن الاستمارة عليه السلام ، والله اعلم .

المعروف بـ "الشيخ" (أو "الشيخ") (أو "الشيخ") (أو "الشيخ")

« وأن قدر عروص أسباه فيه عليك فاسد ومجحة بالمدير في سمعه الآخر »

١٠٥ صبح الغد في العار . لا ذك النقص في سعة الامر . لقول بكونها

حقيقه في الدب مشتركان في امرين

في هذا الموضع من الكتاب

أنا ووالدي حاسبان بمسجد وفي مسجد أبي في الأ. ح. - في سنة ١٠٠٠

في ان استعمال الصيغة مع الفاعل في الواجب حققه على الاشتراك

« أقر به قرينه » معناه « يجوز على القول بملابها حقيقة في الأدب والقرينه  
قرينة صادقة » كذا الأمر في لغة « قالوه لها لدى عرفت ما لها من عموم الواسع  
مشتري لأن مع القول بالاحتصاص الاستثناء بالاحتمال في أمر من  
أحدهما عنه الاحتياج إلى الأمر في رجوع الاستثناء إلى لا حيرة  
تأسيها الاحتياج إلى الأمر في رجوع الاستثناء إلى الجميع » يعترفان في أن  
رجوع الاستثناء مع القرينه إلى التجميع حقيقة على قولك « ما يكون محذورا  
على القول الآخر

ثم لا يخفى على من ما ذكره المحقق أنه في صحة الأمر « نعم على القول  
بأن كل مفهوم الواجوب وما على « هو التحقق من ساطع مفهوم الواجوب  
كما يخلصه « بقا فلا بد من احتياج حما صحة الأمر على الأدب « على القول  
بشترها كما « في أقر به أصا

### « غير مستقل به عنه إلى غيره »

أي غير متعلق بذلك الاستثناء عن محله أي غير محله

« كما يؤوله من ذهب إلى كونه حقيقة في الأدب فقط »

أي كما عدا لا يخفى من ذهب إلى كونه لفظ الأمر حقيقة في الأدب  
فقط فإنه قد بان استثناء صحة الأمر في الواجب وقوعه في « وحده »  
ما كان متعلقا عن محله إلى « محله

« و هذا عما يترق له بين المتولين »

وان الاستعمال في قوله هو حقيقة على القول بالاستثناء مع

على القول بالحقيقة في خصوص التدب

« حيث ان الاحتمال الى الترتيب بحسب الحقيقة »

ليس هذا وحدها للمرق بل وجه لعدم عرق في الحد على الواجب من

جهة حيث جاز المدد الى انه قد على الاستثناء

« و قد بعث الأصوليين القول بالاسرائل في فرق الوقت انه هي »

قوله قد عد هذا وقوله « انما هو ليس الى نفس المعنى »

« و هذا بعد جدا بعدما علمت عن عموم الموضع في التفردات »

الى هذا تكلم به في الفرق بين مدد « و ذهب «تماس الاستثناء الى رجوع

الى الأخير وقد شرع به بعدد في رد القول باختصاص الاستثناء وبالرجوع الى

الأخيرة بقوله « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب «

فتبين عدم الاحتصاص الأخيرة « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب «

الأخيرة « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب «

و قد رأيت مستعما ليعطيه « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب «

الرجوع الى الجميع « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب « و قد ذهب «

هو كذا حقيقياً .

و قد للمحقق ملا صالح المازندراني « على المصنف به بانما نحن فيه

محدد من باب صلاح لأن على الجزء وهو غير مشروط بشرط وذلك لأن الاستثناء موضوع للأخراج المخصوص وهو لأخراج عن الأجزاء وقد استعمل في حر الموضع له معنى الأخراج المطلق شامل للأخراج عن الأجزاء والأخراج عن غيرها كان محاذراً فليتامل .

« واما قوله لوجار مع الفادنه واستقلاله الج فظاهر الطالان »  
توضح وجه الطالان انه فرق بين المستبعد لذات المسمى والعرض  
والاول لا يمكن تفعله مرة أصلاً له هو المسمى من استقلاله أم الثاني  
وقد انه غير مستقل بالذات لا يختص جزءه عن عدم الاستقلال بل لاستقلال  
بمحو حاصل التصو في المقام باحد الجوانب احدى تفعله بالأجزاء وتفعلهما  
تعلقه بالجميع ومعه كيفه يقطع بالاول .

« واما ذكر رجم الأئمة رد اليهم حملوها على التوثران الحقيقية »  
ووجه الحمل على من دعوى ان العدل مؤثر في لأجزاء لا سر له وفي  
الجزارة - مثلاً -

« وقد جورو في العلل الشرعية الاحتماع لكونها عرفات »  
كاحتماع العدل - العائد - مثلاً - على ايجاب له صوء فيها على  
للمصوء اي معرفات لايجاب الوصوء بعلامات له .

« و قول التراء في باب المداخ مشهور و قد حكم فيه بالشرك بين العملين في العمل اذا كان مقصدهما واحداً »

المستفاد من استخدامنا في أسمى به - لا أنه في الحديث عن المواضع  
التي يعود المصدر فيها مع الحفظ + بعد أن حلت لغز + ثم نشأ  
الفعلين في معمول + حد + مشعر + مشر ثمر

طالبها للرقع فيصير المثاني نحو ١٠٠٠ عي ١٠٠ عند ٥

للشعب في مدخله له اذا كان فضلة

فإنها ان كان العطف . او . . . . . مشترك للعاملين في معمول واحد ح عادة عن ان المتعاطفين بالاولاء بمسألة العامل الواحد واما اذا كان لعطف بعن او . او . كالف . . . . . ها . . . . . باللاحق عند الفراء مشترك للعاملين في معمول واحد . ان يحقق ما تقدم من الشرط : لظهور ما يعتقد . . . . . لا يشك الاول بالصحح المصعمل في الآخر

ومما ذكره يظهر : وجه لظن في ما سنده المصنف \* إلى إخراج من ذهبه  
إلى الترشكك من العمل في العمل إذا كان مقتضاه \* جداً \* بحسب الإصلاص  
خصوصاً \* بمصنعه مثاليه الذي أدى بدون إعمال فيهما صائباً لنسب

« يحوي هذا حلوجاءتي ولا يحوي حلو هما عن التمتع اتفاقاً »  
 ووجه عدم الجواز عبارة عن كونهما صفة مشبهة لدلالتهما على الثبوت  
 ولا على الوجود بل على الوجود في غير ما هو عليه . فلو كان معزداً مشبهة  
 لابتدأ من تحمله للصير كما في الفية ابن مالك :

والمعزذ الحامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستثنى

« والثالث هو المطلوب »

« عليه فلو ان شرطه كان معزداً لكان شرطاً له فيكون شرطاً له فيكون شرطاً له  
 لعدمه في معزذ . حد »

« فلو عاد الدرهم المسمى مع ذلك الى العشرة لكان وجوده كعدمه »  
 وهو ما كان وجوده لا يستلزم من الاستثناء كعدمه على تقدير عوده الى الامر  
 ان الدرهم في المثال المذكور ما استلزم عن اثنين والاثنان منه يثبت  
 درهم احمر فيعبر المحمّد عن درهم الدرهم بما استلزم عن عشرة واثم  
 ثلث على درهم فصار المجموع ثمانية عشر درهم فما وثبه استثنى الدرهم و  
 اخرج من العشرة مثل ما ادخله .

« بعض من قال يعود الاستثناء الى الاحمر حكم يعود الشرط الى الجميع  
 لحيال فاسد »

الظاهر ان احبار الهند عذرة عن ان الشرط والجزاء معزذ له العلة  
 في المعقول والشرط وان كان مؤجراً لا يعلق الا به مقدم رتبة كقوله العلة على

مما لا يبيح في معناه معناه : الجميع

« والامر فيه هين »

والوجه في كون الامر هيناً ان تقدم الشرط على الجملة التي تعمق الشرط  
بها مسلم ولكن الخلاف في ان ما يتعلق الشرط به هو حجية العمل او الاخير فقط

## الضمير المتعقب للعام

« فانه بتحقيق التجاز في التفسير انشأ على تقدير تخشع العام لكونه  
مراداً به بخلاف ظاهر المراجع و حقيقته »

فان اروم المجازح ان ما يكون المراجع اى العام ظاهر افيه وحقيقة فيه  
ليس مراد من الضمير حتى يكون الضمير حقيقة

« والاطهر ان توسعه لسا يراد بالمرجع »

فان قوله انشأ انشأ في احد : وكلمته يكون استعمال اسم المرجع  
العام في المرجح انشأ حقيقته باسم العام استعمالاً عاماً في المرجح  
انشأ محذراً

## ١١٤ تخصيص العام بالمفهوم

« اصل لأرب في حوار تخصص العام بمفهوم الموافقة »

تخصيص العام بمفهوم الموافقة كالتخصيص العام بمفهوم الحمل أو الحمل العام  
 ١٠٠ الحمل العام بمفهوم الموافقة كالتخصيص العام بمفهوم الحمل أو الحمل العام  
 خدمة نكاح مدعى له من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 روح المرأة عند المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 من قبل المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 اعتراف المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 بموافقة المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى

« وفي حوار بما هو حجة من مفهوم المخالفة خلاف »

تخصيص العام بمفهوم الموافقة كالتخصيص العام بمفهوم الحمل أو الحمل العام  
 مفهوم الموافقة من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 « والحوار مع كون دلالة العام بالنسبة إلى خصوصية الخاص أقوى من  
 دلالة مفهوم المخالفة مطلقاً »

قوله مطلقاً أي في جميع صور المفهوم

« بل التحقيق أن أغلب تموز المفهوم التي هي حجة أو كلها لا يمتز في المواد »

من قبل المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى  
 المدعى عليه من قبل المدعى عليه بمفهوم الموافقة من أن يرى

## في حوار تخصص الكتاب العزيز بالحبر ١١٥

« اصل الخلاف في حوار تخصص الكتاب بالحبر المتواثر »

تخصص الكتاب بالحبر المتواثر تخصص من له « ... »

لقد ذكر مثلاً حقل الأسير (١١٠) ...

« ووجهه ظاهر ايضاً »

الظاهر في قوله « ... »

تخصص له « ... »

عنه اي كما ان « ... »

« و عن الثاني ان الاحماع الذي ادعاه هو الفارق بين السج والتخصص

على ان التخصص اهلون من السج »

قد ذكر المصنف في فيما سيأتي من وجه كون التخصص اهلون من السج

في السج رفع « ... »

وهو « ... »

وجه « ... »

كأنه « ... »

« السج رفع الـ « ... »

« ... »





« فقد نردد الحاص مع جهل الساريج بين ان تكون محصصاً »  
والتحصيص في اربع صور هي (صور) عبادة عن جميع الصور الأربعة مع  
ورود الحاص في حضوره في العمل أي ما اذا كان قطعياً و طبعياً أو العام  
طبعاً والعام قطعياً والعكس في العام قطعياً والعام طبعاً

« و بين ان يكون ناسحا مقبولا »

السبع بقى في ثلاث صور هي الصور الثلاث بمقتضى مع ٥٠ ص  
في حضور وقت العمل بالمال أى م د ك ل ه ز ح ط ي ق ر س ص  
و لاء قطبي د كان الحاصل المتأخر وأردا بعد العمل بالمال وحسب الواقع

« ۛ بین ان یکوں ساجا مردوداً ۛ

المسح المزدرد في صفة م حذره هـ هـ و كان لعنه قطعت والجز من طمس  
و كان لعنه الماحر اودا بعد الصل لعنه حـ هـ قح وادنه بعد الصل  
بعد صلاحته لتخصيص والا مسح اعد مسح انظمي و لعنه

« آدم عداہ من الشور جائع من خدا الشوب »

• وحد حصوص ما عد له • مدد كه • من شانه لاشكاً المتقدم عد قدس  
دوران الامر في ما عد الصبه • المتقدمه بين المتخصصين • بموجب لعمرو • عني كذا  
تقدم من فاعلم بالحرص • مدد بخلاف ما اد • كان العام قطعي والجاس صعب

في الامر دئوس المحققين . مسج له ٥٥٥ . في دور العمل بالتحقق من

و على الثاني بالعام

« اد الظاهر ان جهل الماريح لا تكون الا في الاحتمال واحتمال المسح انما يستور  
في السوى عنها وهي قليل عندهم »

• عيبه وما قصده فيه ليسج • هو الفرق بين الماريح لاجل في • يحده •  
ماور • جهل في تاريخه • هو الفرق بين الماريح لاجل في • يحده •  
ليسج • هو الفرق بين الماريح لاجل في • يحده •  
• يأتي الجهل في تاريخه الا انها تاديه جدا

« مذهب من قال بالسج في التيم السابق »

عنه السابق عبارة عن • هو • مقدم لاجل على العام

« و وجهه بعدد لاحتله الماء على مذهبهم هناك ظاهر »

• او حده في طهره • حده اتوقف منه من المحتمل ان يكون بالاجل متوقفاً على العام  
حسب ما وقع في لاجل لاجل ان الاجل المعلوم محقق بالعام المتأخر عن عقدتهم  
من العام • مسج للاجل ومع • حود هذا الاحتمال لم يكن وجه العمل بالاجل  
على وجه الجرم بل لابد من التوقف

## المطلق والمقيد

« المطلق هو عادل على سائر في حقه تعالى كونه حقه وحقيقة الحق من كبره »

نصبر في قوله (أما بعد) فإنه لا يصدق قوله (أما بعد) إلا بعد ما مضى من القول.

۱۵۱۱ هجری قمری در آستانه شوال و در روز جمعه

« وقد تطلق المتعدد على امر آخر وهو ما اخرج عن سبعم »

و عليه فالمطلق هو ما لم يخرج من شيا

« قَبِيْ مَعْلُوْمِيْنَ مِنْ رَحْمَةِ وَبِحُسْنِ عَمَلٍ وَحَدِّ آخِرِ »

• لاسمة بين المطلق بالمعنى الاول والعقيد بالمعنى الثاني عموم من وجه وقد

عرفت مادة الاحتمال في مادة رقتراق بالنسبة الى المطلق بالمعنى الاول فمثل

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار 1816، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023، 2024، 2025، 2026، 2027، 2028، 2029، 2030، 2031، 2032، 2033، 2034، 2035، 2036، 2037، 2038، 2039، 2040، 2041، 2042، 2043، 2044، 2045، 2046، 2047، 2048، 2049، 2050، 2051، 2052، 2053، 2054، 2055، 2056، 2057، 2058، 2059، 2060، 2061، 2062، 2063، 2064، 2065، 2066، 2067، 2068، 2069، 2070، 2071، 2072، 2073، 2074، 2075، 2076، 2077، 2078، 2079، 2080، 2081، 2082، 2083، 2084، 2085، 2086، 2087، 2088، 2089، 2090، 2091، 2092، 2093، 2094، 2095، 2096، 2097، 2098، 2099، 2100، 2101، 2102، 2103، 2104، 2105، 2106، 2107، 2108، 2109، 2110، 2111، 2112، 2113، 2114، 2115، 2116، 2117، 2118، 2119، 2120، 2121، 2122، 2123، 2124، 2125، 2126، 2127، 2128، 2129، 2130، 2131، 2132، 2133، 2134، 2135، 2136، 2137، 2138، 2139، 2140، 2141، 2142، 2143، 2144، 2145، 2146، 2147، 2148، 2149، 2150، 2151، 2152، 2153، 2154، 2155، 2156، 2157، 2158، 2159، 2160، 2161، 2162، 2163، 2164، 2165، 2166، 2167، 2168، 2169، 2170، 2171، 2172، 2173، 2174، 2175، 2176، 2177، 2178، 2179، 2180، 2181، 2182، 2183، 2184، 2185، 2186، 2187، 2188، 2189، 2190، 2191، 2192، 2193، 2194، 2195، 2196، 2197، 2198، 2199، 2200، 2201، 2202، 2203، 2204، 2205، 2206، 2207، 2208، 2209، 2210، 2211، 2212، 2213، 2214، 2215، 2216، 2217، 2218، 2219، 2220، 2221، 2222، 2223، 2224، 2225، 2226، 2227، 2228، 2229، 2230، 2231، 2232، 2233، 2234، 2235، 2236، 2237، 2238، 2239، 2240، 2241، 2242، 2243، 2244، 2245، 2246، 2247، 2248، 2249، 2250، 2251، 2252، 2253، 2254، 2255، 2256، 2257، 2258، 2259، 2260، 2261، 2262، 2263، 2264، 2265، 2266، 2267، 2268، 2269، 2270، 2271، 2272، 2273، 2274، 2275، 2276، 2277، 2278، 2279، 2280، 2281، 2282، 2283، 2284، 2285، 2286، 2287، 2288، 2289، 2290، 2291، 2292، 2293، 2294، 2295، 2296، 2297، 2298، 2299، 2300، 2301، 2302، 2303، 2304، 2305، 2306، 2307، 2308، 2309، 2310، 2311، 2312، 2313، 2314، 2315، 2316، 2317، 2318، 2319، 2320، 2321، 2322، 2323، 2324، 2325، 2326، 2327، 2328، 2329، 2330، 2331، 2332، 2333، 2334، 2335، 2336، 2337، 2338، 2339، 2340، 2341، 2342، 2343، 2344، 2345، 2346، 2347، 2348، 2349، 2350، 2351، 2352، 2353، 2354، 2355، 2356، 2357، 2358، 2359، 2360، 2361، 2362، 2363، 2364، 2365، 2366، 2367، 2368، 2369، 2370، 2371، 2372، 2373، 2374، 2375، 2376، 2377، 2378، 2379، 2380، 2381، 2382، 2383، 2384، 2385، 2386، 2387، 2388، 2389، 2390، 2391، 2392، 2393، 2394، 2395، 2396، 2397، 2398، 2399، 2400، 2401، 2402، 2403، 2404، 2405، 2406، 2407، 2408، 2409، 2410، 2411، 2412، 2413، 2414، 2415، 2416، 2417، 2418، 2419، 2420، 2421، 2422، 2423، 2424، 2425، 2426، 2427، 2428، 2429، 2430، 2431، 2432، 2433، 2434، 2435، 2436، 2437، 2438، 2439، 2440، 2441، 2442، 2443، 2444، 2445، 2446، 2447، 2448، 2449، 2450، 2451، 2452، 2453، 2454، 2455، 2456، 2457، 2458، 2459، 2460، 2461، 2462، 2463، 2464، 2465، 2466، 2467، 2468، 2469، 2470، 2471، 2472، 2473، 2474، 2475، 2476، 2477، 2478، 2479، 2480، 2481، 2482، 2483، 2484، 2485، 2486، 2487، 2488، 2489، 2490، 2491، 2492، 2493، 2494، 2495، 2496، 2497، 2498، 2499، 2500، 2501، 2502، 2503، 2504، 2505، 2506، 2507، 2508، 2509، 2510، 2511، 2512، 2513، 2514، 2515، 2516، 2517، 2518، 2519، 2520، 2521، 2522، 2523، 2524، 2525، 2526، 2527، 2528، 2529، 2530، 2531، 2532، 2533، 2534، 2535، 2536، 2537، 2538، 2539، 2540، 2541، 2542، 2543، 2544، 2545، 2546، 2547، 2548، 2549، 2550، 2551، 2552، 2553، 2554، 2555، 2556، 2557، 2558، 2559، 2560، 2561، 2562، 2563، 2564، 2565، 2566، 2567، 2568، 2569، 2570، 2571، 2572، 2573، 2574، 2575، 2576، 2577، 2578، 2579، 2580، 2581، 2582، 2583، 2584، 2585، 2586، 2587، 2588، 2589، 2590، 2591، 2592، 2593، 2594، 2595، 2596، 2597، 2598، 2599، 2600، 2601، 2602، 2603، 2604، 2605، 2606، 2607، 2608، 2609، 2610، 2611، 2612، 2613، 2614، 2615، 2616، 2617، 2618، 2619، 2620، 2621، 2622، 2623، 2624، 2625، 2626، 2627، 2628، 2629، 2630، 2631، 2632، 2633، 2634، 2635، 2636، 2637، 2638، 2639، 2640، 2641، 2642، 2643، 2644، 2645، 2646، 2647، 2648، 2649، 2650، 2651، 2652، 2653، 2654، 2655، 2656، 2657، 2658، 2659، 2660، 2661، 2662، 2663، 2664، 2665، 2666، 2667، 2668، 2669، 2670، 2671، 2672، 2673، 2674، 2675، 2676، 2677، 2678، 2679، 2680، 2681، 2682، 2683، 2684، 2685، 2686، 2687، 2688

مطلقا بالمعنى الاول

[illegible]

ای عباس، و در ۱۰۰۰ ی از مقدار عمومی ۱۰۰۰ ی از اطلاق، و

١٠) في المسند به محمد بن يحيى له مصنف والمعنى الثاني هو قوله

من: حمد الصفا لصفحة غاي . رد : ال . هذا مع د . جعني (او) . (لقد عني . م .

الشيخ في حقه من عظمى ما ينبغي له من الدعوة وما له من جرح من شيع

وصدق الاول دون انه في الثاني ١٨٠٠ ارجو في هذه الحجة لاني من دون

ب. ان من مميزات المعبر كثر جدوا في مد قدره ان يكون راسه معدي  
والمعبر في من هو ان يكون معدي المعبر (ان)

[illegible]

و هـ له اثنتان هـ - مصنف ، المصنف الأول : مصنف ، المصنف له  
 رقم حاشية على اسم من هـ له اثنتان هـ - مصنف ، الأول : حصر واثنتان صدق  
 لأول صدق له من هـ و قد مصنف ، المصنفين : مصنفين له من هـ و لا

من جهة بعد ورائه لا بد من التصديق بالمعنى الاول = انه لا معنى الثاني  
في كتاب من جهة على ما عرفت يعني = انه حتى عظم كماله في المؤمنين صدق  
المصطفى المعنى الاول = الحق بالحق لا يصدق صدق المصطفى بالمعنى الاول.  
دون الثاني اما بعد صدق المعنى بالمعنى له في دون الاول

« ن كانا امرئین او یتیمین ام لا کان یکون احدهما امرأً والاخر یتیمًا »  
 مثلاً الاول کرمه، شب جلیه، شعبه عدله و مثلاً الثانی لا محرم



عنى الحكم المقدم : لوحد في هذه الجملة من الدلائل الاول بنوعه . . .  
عنى رفع الشك : دفع الشك . . . بعد هذه جملة اخرى . . .  
عنى الحكم مستقلا : حكم عارضة . . . لا كالمعنى الاول . . .  
لا يتم الدليل الاول

« فكما ان الحصى المحجر من بعض السموم ليس دسما لفكها المتعد  
المتاخر »

١- المصنف هو المؤلف  
 ٢- المصنف هو المؤلف  
 ٣- المصنف هو المؤلف  
 ٤- المصنف هو المؤلف  
 ٥- المصنف هو المؤلف  
 ٦- المصنف هو المؤلف  
 ٧- المصنف هو المؤلف  
 ٨- المصنف هو المؤلف  
 ٩- المصنف هو المؤلف  
 ١٠- المصنف هو المؤلف

« احتج الداهي الى كونه دس جامع الأحرار بأنه لو كان دسنا للمطلوح لكان  
الشراد بالمصلحة هو المصدق فوجب ان يكون محاربا فيه »

نقريباً (استدلال) دلالة المصطلح على المعنى محاور ٩ خمس المصطلح على



« اصل المجمل هو عالم يتضح دلالة و يكون فعلاً »

الاحتمال في الفعل العارضي كما إذا صلى • نوحاً النبي أو أحد لأئمة

عليهم السلام • لم يعمم • في معنى • أحد • هو • حيث • • •

« فكقوله تعالى أو يعقوب الذي يمدد عنقه الكاح ليردد من الروح والوحي »

وقال أمير المؤمنين عليه السلام • في مدد عنقه الكاح • • •

عن أبي عبد الله عليه السلام • في معنى • • •

وهو مذهب من جملة • يكون مدد • • •

رجول • شجرة • • •

(الذي يمدد عنقه الكاح • • •

جعفر • • •

الناقي • • •

« و أحل لكم ما وراء ذلكم أن يسعوا ناموا لكم محضين فإن تشدد الحبل

بالاحتياط مع الجهل به أو حب الاحتمال »

• • •

• • •

لأنه ليس عليه • • •

• • •

« فوائده تعالى غير متعدين لحدوده ومعارفها غير متعديين على ما ينبغي له »  
واعنه غير زناة على الثاني .

« فتكون حشنة قدر ظاهره منه حال الاستعصال فلا احتمال »

أي يكون لغيره حشنة في العصور التي لا يتصلح فيها (الكاف) و  
مكون كالمعروف أم لا ؟ هو أم لا ؟ لا يمكن معرفة ذلك .  
« فإن ذلك المجردة لا تنتمي الاحتمال بل لابد من كونه ظاهرة في الكل »  
وإن مجرده في سبيل لغيره . و لا مانع من الاحتمال .  
لأن ذلك الاستعصال مع كونه لا في الاحتمال من غير عذر .  
في ذلك يستعمل فيه هو المستعمل فيه في المقام . و لا مانع من  
أن أمارة بعضها بحسب الاستعمال . و لا مانع من أن بعضها  
أي هي هي لغيره . و لا مانع من أن بعضها هو هو لغيره .  
و لا مانع من أن بعضها هو هو لغيره .

« ولا تصدم لمن لم يصب الضمان عن الناس »

أي من لم يصب

« أو لغونا ذا حكم واحد فلا احتمال »

كأنه في أعينه يتفق : لا فرق بين من لم يصب حسبته لا حكام أو لا  
لا حكمة : أي لا يفتقر إلى الحكم . و لا حكام أو لا حكمة : أي لا يفتقر إلى الحكم .

١٠ لعمري، هؤلاء هم الذين لا يهتمون بالعدد، بل يهتمون بالصحة، لا بال...

و کوه بهت سر ب عدم لنگه و نهجوه و امعه و در دین عده لاحکام

« و نفي المسمى ح منك باعتبار قواب الشرط او الحرف »

فهو المسمى أى أدب هو "عندنا" المسمى المسمى من "أدب" - مثلاً -

على القول بالحقيقة الشريعة، الصلاة الصالحة

« ولى نمرئنا الى الله نردده بميثنا فكونه على سواء مميوع »

الظاهر أن عرصة = من التردد عبور عن التردد بدو ١٠ = بعد التأمل ولا

ردا اصل • سے فلاں دیندہ • اشکال المحقق والمصالح المارید • بقولہ :

فیه نظر آن مسلم قتر دود - متفر - اندیم اعداد و دلاورد دود - جدول احمد -

المشروع اسماء ان الله من قبيل هذه الالوه مع العلم بالمراد من الله عن عقول

\* مملوك من بغداد - لا يعرف أصله لأب ولا أمه الثامن من محمدي

أمر ف هذه الحوادث ينبغي أن تصحح دائماً إلا أن قامت في سنة = فهم دليل على

بالحري أن يبقى لكم في يوم (صلاة) أحد (المسجد) في المسجد

« الثالث أكثر الناس على أنه لا احتمال في التحرر لهم المصداق إلى الاعمان »

وَمِنْ أَسْبَابِ الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ مَقَامِ رَفْعِ الْمَكَلُوفِ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَالِكِ ق.

ختم الامور في الحماير - عدمه - كان الحماير في "الخطاب متعلقاً بالاداءات كقولك

عالي احتل الحكم في هذه الأثناء ١٩٥٠م في حين أن حركات عبد السلام كان في حدودها

« اصل المبين نقض الدجمل فيرجع مع جازم لانه لو كان بمفعول جازم في الدجمل  
نبيته عليهم »

ولقد ورد في الأربعة المفعول مع جازم في قوله تعالى  
« وشئى خارج »

« وشئى خارج »

و بحاط عنه بان المبين اعم من كونه « او الظهور او الخصوصية »

« و ليعنى الناس جازم في العمل يصعب لا يعنى له »

« وشئى خارج »

بالفعل لزم تاخير البيان مع امكان تهجيله

« وشئى خارج »

« وشئى خارج »

« وشئى خارج »

« وشئى خارج »

« وشئى خارج »

عقبيه فلا

« وشئى خارج »

« وشئى خارج »

« وشئى خارج »



أي تغاير التكليف منها - د عن الرضا عليه السلام وفيه (مدور) ولو أنهم  
عمدوا أي بقاء حرأثم ولكن شددوا فتدأله عنهم

« و موافقته لذلك القائل على وجوب اصران بيان المسوح به »

أعسر المحرور بالمداد - جمع أي لمداد - لمداد - لمداد - لمداد  
يقول - د - د

« وأما ما توهمه ظاهر عبارة السند من بحتة المنع من حوار الباخر بالعام »

« مسيح ما به حمة طه - السيد زه أنه قد يستظهر من عبارته زه الفرق

بين قول (د - د) - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - د - D

أي إلى بحتة من منع من حوار الباخر بالمداد في قول السيد - د - د - د - D

بحتة من منع من حوار الباخر بالمداد في قول السيد - د - D

أي بحتة من منع من حوار الباخر بالمداد في قول السيد - د - د - D

على قول السيد زه بينما بحتة المنع من حوار الباخر بالمداد أي على

قول السيد - د - د - د - د - د - د - D

« والخراب منع المدارمة وانداء الفرق بأن العربي لا يفهم عن الترجمة شيئاً »

من لفصول - د - د - د - د - د - د - D

من أ بحتة كالمعد - د - د - د - د - د - D

مطلقاً كالترجمة فإننا لمنع حوار اصلاً

« فيقول قد ولستك البلد العالي وعولت على كفايتك فاحرج اليه »

وهو قد رايته أي بحتة - د - د - د - د - D

« وانا اكتب لك تذكرة بمتصل ما يعمله و تأمله »

نصر عن تذكرة بانه سنة ب قانون الله ان من

«الاول ان العلم لفظ موضوع لخصفه ولا يجوز ان يحاطب الحكيم لفظاً له خصفه»

ملخص هذا دليل به صريح بما ان لفظ ادى يكون خصفه . معنى

ظاهر فيه (معنى صريح لمراد منه اللفظ) غير ان المعنى الجملة . . .

هو الظاهر من اللفظ من حيث دلالة على ذات و صفة و صريح . . .

لفظ العلم بدون دلالة عليه . هذا دليل كذا . . .

قول المصنف . . . سيد المرصفي . . .

و يعتقد عدم حوار باحتراس من وقت انحصار في كل لفظ ظاهر او

اريد به خلاف ذاك الظاهر .

« الثاني ان حوار التاجير يقتضي ان يكون المحاطب قد دل على الشمسي »

ملخص هذا دليل به صريح به ان اريد منهم معبر لم يكن بمعنى خصفه ولا

ظاهر آمن اللفظ لا بد وان يكتمل (التفهم بلفظ صريح لدا . . .

ارادة المخصوص من اللفظ العام من دون قرينه عليه . . .

في غير العلم منه له ظاهر . . .

و قد ذكرناه في صريح دليل اول . الثاني يظهر ان عرف من الدلائل

اول و الثاني فان اللفظ في الاول ع . . .

المراد الذي لم يكن بظاهرة عن لفظ . . .

لثاني عبارة عن قبح الدلالة على المراد الذي لم يكن بظاهر عن لفظ «حي»  
غير صحيح فمدل المصطلح في الآية «عدمي وفي الثاني» حودي  
« يقتضي ان يكون المحاطب قد دل على الشئ بخلاف ما هو به »  
قوله ثم المحاطب ليس بمعنى سم و «الظاهر ان الصبر الموهوب  
لمستقر في قوله (دل) هيها و «فما سأل» وكذا الصبر المستقر في قوله (سأل)  
وكذا الصبر المصوب في قوله (كونه) راجع الى محضه و «لذلك» قوله  
(اما) لثانيه عن اللفظ و «ثامنا» في قوله تأتي (اما لدلالة «وه» الصبر امر و «ع  
المفصل (هو) راجع الى المعنى» الصبر المعروف بالآية في هذه الآية و «لأنه»  
تأنيده (من الذي يدل) (الذي يدل) (الذي يدل) راجع الى اللفظ الشئ لثانيه  
عن المعنى و «لأنه» هذه ان محاطب (المراد) قد دل على المعنى  
لذي هو خصوص في لغة «مع لفظ «ال» المعنى بسند (لفظ)  
« فاما حضور زمان الحاجة ليس بمؤثر في دلالة اللفظ »  
والمراد في ذلك ان الدلالة صفة لللفظ لا لغيره (المراد في ذلك)  
« فلما ما الترق بين قولك وبين قول من يقول يجب ان يعتقد بخصوصه »  
ان يعتقد الخصوص الى ان يدل في المستقل عن الخصوص فان لم يدل عليه  
سرح عن ذلك لا اعتدالان لا اعتقاد بالخصوص بل بغيره و «لذلك» على  
الخصوص «مع عدم الدلالة» العموم على حاله لا يجوز اعتقاد الخصوص



« عليه فساد التكليف يأتي من قدر نسخ واحتج به بأن له (الحق فوله) « هذا  
 بخلاف المحمّد فإن لدى صاحب فقهه وقد اتفق « هو عا « عن التكليف به لدى  
 تضمنه المحمّل غير معلوم « نفس الحديث « عنه فساد التكليف « لدى تضمنه  
 المحمّل بما يرفع احتماله - بيان لما يجب فقهه « نفس الفقهه

« لا الأمر يرجع إلى إراحته عنه التكليف في الفعل فإن كنتم أنتم بمنع  
 من تأخير النسيان الأمر يرجع إلى إراحته العلة والممكن من الفعل »

لإراحته لا بعد الإذعان ولعله بعد « « أدى لفقهه «  
 فوله التمكن من الفعل معطوف على « « إراحته فساد « نفس «  
 تضمن من تأخير النسيان في المحمّل الأمر يرجع إلى « « عذر «  
 يرجع إلى تمامه (مكلف) في الفعل «

« وذلك أبع في رفع الممكن من فقد العلم بتمتته الفعل »

وجه لا يبعد أن عدم العلم « « عدم القدرة « « « «  
 صورة الجهل « « « « « « « « « «  
 « فحينئذ عليه حينئذ « « « « « « « «  
 « « « « « « « « « « « «  
 « « « « « « « « « « « «  
 « « « « « « « « « « « «  
 « « « « « « « « « « « «

ويزال الحقد من يكون بعده من في "د الخطاب ويزال لمحب طيب به

و ن ول ه لیس بحر ان می وین جا به هدف کل مراد به لیس

قدّم قد صمّت و هي في الحجاب و لعلّ من ذلك

عَنْ قَوْلِهِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ عِبَادِ الْمُؤْمِنِينَ

[illegible]

فقد هدمت هذه المقامات، وبنيت عليها (التي) وحول المذابح من ناحية أخرى.

الحجرات من دون لها ان لا من جهة من ابناء اهل البيت ان يعلوه ومعه من اهل البيت

أمرين أمكانه فاد اعني العمل بعد مع به لاجل انقضاء القدرة على العمل حتى

اجتنب من - ر - امو حتى لا يثلم اعتبار المدرس على افعاله من ر - ح - اجهل من

وقال له ان اجمعت ما تادبر لى منى في لغاه من جهة ان المحدث لا يملك ان

مَنْ لَمْ يَلِدْ لَمْ يَمُتْ يَقُولُ الْإِسْلَامُ بِحَقِّهِ أَعْلَمُ بِحَقِّهِ وَهُوَ زَيْدُ الْأَحْطَابِ

قد هد يتعصم جنة (أما) وب تديني (معدة) من حملة أمر دود، جريم

١٠ حرب ١٤٦٩ هـ / جمادى الآخرة سنة ١٨٧٢ م - من القصص العديدة لآثار حوار

حرف ميماني في المعجم و د عليه (سند زه) حرف مجري لثبات حوار

صاحب الميثاق في العام

\* انقص على احد اخر نصي = مدحو اخر \* هو المقص بالمحمل يتعرب

به كتب محمود فاحر الدين في المجدد والمساكين في عددات مقصود بالخطاب

من المحذور وهو السب، مراد في هذا الحضور هو من هو فيه عدمه ومراد بالمحذور به  
 وبذلك هو رد حيز السب في العام وليس في الآتي. والثاني هو عدم المحذور  
 منصوص بالحدود من عام مراد في حال الحضور هو من هو فيه عدمه والمحذور هو  
 العام والمحذور في الآتي هو السب في العام وهو محذور في حيز السب والمحذور  
 كان متدعه من حيز السب في العام الأمر يرجع إلى وجوب حسن العظائم  
 والمحذور لأن يكون المحذور في العام محصوره لئلا فهذا مقتضى بالمحذور  
 والمحذور بالمحذور. فالأمر بولاه إلى التمسك بجميع فوائد العظائم كما لا يخفى  
 « وانتقاله فيما قبل وقت الحاجة موقوف على تسمية مع التاخير مطلقا »  
 ثم إنه مقتضى معنى حتى مما قبل وقت الحاجة هو أي مع ما حيز السب  
 وهو وقت الحاجة من الآتي هو مصدر المصروف هذا مع الاستدلال على  
 عدم حيز السب على وقت الحاجة بل هو لا غير، والجهل دورى وذلك  
 بتوقفه على حيز السب على لا غير، والجهل وبالأساس ما لا بد من توضيح  
 وجهه من أن السب في حيز السب لا غير، والجهل ولا غير، ولا غير،  
 والجهل يتوقف على نفى احتمال التحور فيما قبل وقت الحاجة وهو ( نفى  
 احتمال حيز السب يتوقف على عدم حيز السب وبالنتيجة يتوقف لا غير،  
 بالجهل على عدم حيز السب

« نذاك على هذا الانراخ في جوار دحر القربه عن وقب التلقط »  
 في حجاب المصنف « من سمع من دحر من عن وقت لجفت الاراء  
 بالجهل باريه دحوه اولها حلى وباقها نفسى

أما الاول فقد تقدم

« ما لذى وانفس بالحدس المسمى بالحدس صفة الاستدلال » دحوه ادا و

المتكلم القربنة على ارادة المود الى الكل

« ما لذى وانفس » المسمى بالحدس المسمى بالحدس ليعنى ان اسمع المتكلم الع

من دون علم السامع بمخصصه العقلى .

« ما السامع بالحدس » المسمى بالحدس ليعنى من عند ادا اسمع

المتكلم الع من دون اسمع المخصص المود د ساهامع عده علم السامع به

« فن احادى بانه لا يجوز الحمل على الحفصة الا بعد المخصص عن

المخصص الذى هو قريه المخور وبعد قرح وحودها لا ندان بعمر علمها »

« ما لذى » دحوه « فقط عن نفس السبح ح و لو ذ ق قوله بعد

و اسمع به ن حاب ليعنى دحوه سماع الع من دون علم السامع بمخصصه

العقلي فيما د كان لعدم مخصص معنى من دون سماع المتكلم بمخصصه السمعى

فما د كان لعدم مخصص سمعى « به لا يدرى من دله اعراء بالجهل لعدم حو ر

الحدس على لحقيقه « الحدس » بعد الحدس بطلع عليها

« ومن قوى ما يلزمون به ان يقال لهم اذا جاورتم ان يحاطب بالمجمل »

فوالله من قوى يفتح الله له ما يشاء من امير الى امير . . .

بمرور من مسمى المشهور من (الفتح) . . .

« فتجري محزون زمان مهينه النظر الذي لا يمكن وقوع المعرفة فيه »

ما من مهينه انظر . . .

الجهل عند (الفتح) . . .

« مع ان يحردها عن التمر به المصيبة للمراد فيها حال العدول عن موضوعها

تسمرها كذباً على ما هو التحقيق في تسمره من عدم المطابقة لمخارج »

« . . .

« . . .

في امصافه ان كان المعهود اظهر من الخلاء . . .

مع الحاجة الى مع التمتع المتكلم . . .

عسر معصيته مع انهم . . .

« و ان كان غائبه ونس وقت الحاجة فصليم ولا ينعكم هو »

وجه عدم التمتع عند من عثر في . . .

بما من مدة من الحصار . . .

» ادغابته ان يصير مجتلاً في المعنيين وهو غير صادر ولا فيه خروج عن  
القول بكونه موضوعاً للعموم .

فوله في معنيين في العموم = المحدوس = حدد لاحتمال انه لا يميز ب  
المراد هل هو العموم = المحدوس = حدد لاحتمال انه لا يميز ب  
المراد هل هو العموم = المحدوس = حدد لاحتمال انه لا يميز ب  
موضوعاً للعموم = حدد لاحتمال انه لا يميز ب  
ذلك المعنى ذلك انه ان يكون دلالة لفظ على معنى موضوع فيه  
مشرطاً بعدم احتمال التحو = هو ي ختم الالحول موضوع من  
لحاجته لا بعد .

« الاجماع يطلق لغة على عشرين احدها العزم وبه قر قوله تعالى  
فاجمعوا امركم »

« قد جاء الاجماع بمعنى امر » اي فماد د من به لاصيه امر لم يجمع  
الصيام من الليل

« وهو اتفاق من يعسر قوله من الامة في القضاى الشرعية على امر  
من الامور الدنسة »

يخرج بقيد امر بشرى « قال المولى » بعد امر لامة ، اجماع سائر لامة  
ويهم لا يقولون بحديثه ويخرج بقوله اعلى امر من لامة لامة « من جهة  
من العقليات المحضة قوله « امر الامة » لدنسة « عم من الاعتقدي » لمرعي  
وه لامة « في القضاى المتعلق بقوله يعسر « فله لامة اعلى من المتعلق به لامة « (اته ف ا  
« والنحو امكان وقوعه والعلم به وحديثه »

قد وقع الكلام في الاجماع من فواحي .

الاولى في امكان وقوعه وعدمه

الثانية في مكان العلم ، اجماع « بعده بعد الاعتراض امر « فماد

لثمة في حديثه « بعده بعد الاعتراض « فماد « مكان لامة «

الامر لامة في بعد ل حقيقته بعد لا ترف « من حديثه

والحق مكان لامة « مكان العلم به « حقيقة وهذه امر « لاث لامة

لا حاجة لي بالبحث عنها « الذي ينبغي لتكم عند غلبة عن لامة « لامة



فيهم وقد سماع جمع من الأصحاب وطلابه الإجماع على اتفاق جماعة من  
لم يعلم مدخول الإمام عليه السلام فيهم وهذا مع ما يأتى به مع آخره . أما  
مع عدم نصب القرينة فلا بد منه بعد تدليس من جهة أن الذي نقله الإجماع  
توهم أن مراد الناصر من الإجماع الذي نقله عبارة عن الإجماع المصطلح  
وهو اتفاق جماعة كان الإمام عليه السلام دليلاً فيهم . ثم إن مراد ذلك  
أن عرصة اتفاق جماعة من الأصحاب وإن لم تعد . هو الإمام عليه السلام فيهم  
وأورد على المصنف المحقق الشرح الأحادي ( رحمه ) في الرسالة بأن مسألة  
الأصحاب : تسامحهم في اعتبارهم عن اتفاق جماعة من الأصحاب ، الإجماع من  
محلله لو حود مما هو حجة الإجماع الاصطلاحية في اتفاق جماعة من الأصحاب  
والوجه في ذلك أن الأمة في الاستدلال بحضور أعلم من الدليل للمستدل  
وهو أي أحد من اتفاق جماعة من الأصحاب بقائده اللطف أو تقرير  
والحديث قبله . ثم لو كان نقل الإجماع المصطلح حجة عند الدلائل كان  
أحد القرينة في الخلل . يدور به المرجح للغير ، أما لو لم يكن نقل  
الإجماع حجة : كان نقل مطلق الدلائل لعدم حجة لم يرد تدليس أصلاً  
« وما اعتد به عنهم الشهيد في الذكرى من تسميتهم المشهور إجماعاً »  
اعتد به . في الذكرى عن أحد الأصحاب حيث أطلق الإجماع

غير تفادى جماعة من الاصحاب : لولم يمد يداه . لمصنوع فهم . وانه وجود  
الاول ان مدعى الاحد ح طبق لفظ الاجتماع على المشهور . معاً  
لثاني ان مدعى الاجتماع لم يطرأ بمخالف حتى دعوى الاجتماع  
الاثالث ان مدعى الاجتماع كان عاماً . وجود امحلف حتى دعوى الاجتماع  
لا بد من قوله على وجه يمكن معتمد ادعوى الاجتماع  
الاربعة ان مدعى الاجتماع . . عن الاجتماع على يدوس . ارد به انه له  
على احكام من كتبهم مسووما الى الاثمة عليهم السلام  
« واما عدم الظفر بالمخالف عند دعوى الاجتماع فاصح حالاً في المساد »  
وحد توضيح بعد عبارة عند كره . اشهد به . عنه في الذي على ما  
سأى في من به . واقفي جماعة من الاصحاب . لم يعلم لهم محلف وليس  
جماعاً قطعاً خصوصاً مع علم الميع للحرمة بعدم . حور الامم (ع) . ومع عدم  
علم لمن لا يضمن النافي هو افقون ولا يلقى عدم علم حلالهم وان الاجتماع  
هو السوفق لعدم علم الخلاف .

« وليس مسنداً الى نقل متواترا وآحاد حيث تقتض او مع القراني »  
قوله . ( حيث تقتض ) قيد للثاني والآحاد . المعنى حيث ذكر الآحاد  
معصرة بان نقول بحججه حسن لو احد عن المفسد للعلم كما هو المشهور او كانت  
الآحاد مع القراني المفسدة للعلم فانها ( آحاد ) ح حجه قطعاً على جميع الاحوال



وما تشدد به على العلامة به فهو علم به من به قصد مد كره بعض العامة  
من كثر العلم، أو تثبت هم في اوطا الأرض من سجنه لإطلاع على قوا العلماء  
ولا سعيه في من غير طريق النقل ومع انه سعيه في من طريق النقل ان ليس  
لأحاده نقل له سخط في عقله، لانه لا ياتي من حاشيته بالاقوال فالصحيح من  
امكان شاي في مرتبة الصبح من امكان الاول، فمد لاجد لأعلى العلامة  
به يجمع الاطلاع على اقل العلم، والادوية، سعيه الصبح مع الواسطة  
؛ اما تشدد به على صاحب المعالم به فلا يفصود بعض العامة مع  
كان لإطلاع على الإجماع المستفاد بعد زمن اصدقه مطلقا عن طريق التخصص  
لنقل ظاهرا، وعرض العلامة امكان لإطلاع على الإجماع المستفاد بعد زمن  
اصحانه من طريق النقل ولانه واضح بضم له العلامة به بيان امكان  
إطلاع على الإجماع المستفاد في زمن تصحاته بعد طريق النقل لم يكن لأعترضه  
عسان كلام لقائل لانه به صالح لهذا السرب

و اما انتقاده على صاحب القوانين فامور

الاول ان المرحم اي الفتاوى لم يذكر سابقا .

الثاني ان الصير مدكر والمرجع مؤث

الثالث ان العلم بالاجماع بالنحو المدكور اي من ناحيته لتسمع وتصرف  
لاحد، بفتاوى العلماء المحمدين يكون بالنقل عنه ان يكون النقل تفصيلياً



من حيث أنهم لم يوافقوه في حجة . أمرو بقتل من حضر دابة من موافقهم له  
في الأحكام ، فأما ما ورد في الخبرين الأخيرين ، فهو من موافقهم له ، وهو من موافقهم له  
مع أن فتاوى الشيخ مختلفة ، كان تعه بلهم على مقتضى ما جاء في الخبرين الأخيرين  
في رأيه ، فصار مع خروج خلاف من موافقهم له ، في الخبرين الأخيرين ، في موافقهم له  
كما أنه عليه بهضهم ، وهذا الاجماع ، استلزم موافقهم له ، في الخبرين الأخيرين ، في موافقهم له  
الأول ، وهو موافقهم له ، في الخبرين الأخيرين ، في موافقهم له ، في موافقهم له

وفي حاشية ، وهو شيخ ، محمد بن أبي المصنف ، في المال ، هو ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
لتوهمين ، حجة من الخبرين الأخيرين ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
من فائدة قضية ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له

## الاجماع المركب

« اصل اذا اختلف اهل العنصر على قولين لا يحاورون بها فهل يجوز »  
قد دفع لاجل من موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
أحداث ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
قوام من موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
جوزي كالمحور عند حسب ما في الخبرين الأخيرين ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
بغير من حوار أحداث ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له  
وعدمه ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له ، في موافقهم له

ومما ذكرناه في تقرير الاصل يظهر انه لا محال لتوهم انه على تقدير  
عدم المحور كيف ظهرت الأقول المختلفة والوحيد في عدم محال توهم ان  
حدوث القول الثاني من جهة عدم اتفاق من جميع العلماء على القول الأول و  
حدوث القول الثالث من ناحيته عدم اتفاق كلهم بها على انه امر اساميين  
عليه (قور الثالث) وهكذا هذا على قبول العامة حيث ذهبوا الى ان  
المفسر في لاجماع هو اتفاق جميع العلماء واما على ما ذهبوا الى حدوث قول  
الثاني من جهة ان القول الاول لم يكن على اتفاق من جهة من العلماء كان  
الامام عليه السلام داخلهم او كان اعمهم مستلزما له انه عليه السلام وحدث  
قول الثالث من ناحيته ان القول الاول والثاني لم يكن عليهما اتفاق بل هو  
المتقدم وهكذا.

« و منها فتح المباح بالعموب الجملة المحتوية »

لعبوب الجملة عبارة عن العمول - اجزاء ( ٥٠ هـ ) من ( اشيع ) - الحب  
او هو قطعه ( ذكر ) - من ( ٥٠ هـ ) من ( اشيع ) من ( اشيع ) - اجزاء ( ٥٠ هـ )  
العمول في ( ٥٠ هـ ) من ( اشيع ) من ( اشيع ) - اجزاء ( ٥٠ هـ ) من ( اشيع )  
و لاقعاء القرن و الاقصاء - لعين ( ٥٠ هـ ) من ( اشيع ) - اجزاء ( ٥٠ هـ )

« والمسج على اصولنا السبع مطلق لان الامام عليه السلام في احدى الثلاثين »

اي الجمع في مبر - من الاصل - بالقرن - الذي ذكره في مبر - من

جميع العلماء على قول واحد لا جدال فيها و يقولون من علماء الحديث  
قولنا أحدث تعلم ذلك من جهة سليبة السلافة منهم علماء حديثنا

## القول بالفصل

« اصل اذا لم يتصل الامة بين عائلتين فان نصب على الصنع »

القول في هذا الأصل : الأصل السابق في الخلاف في الأصل السابق في حديث  
قول ثالث و عدمه أحد : أحد لاختلاف على قول واحد كان اختلافهم في  
الذي موضوع واحد في الأصل في هذا الأصل في حديث واحد و عدمه  
( حوار ) بعد عدمه أحد بين موضوعين سواء اختلفوا في جامعتهما لا يال  
يستقر إجماع في عدمه أحد في الأصل السابق في الأصل في حديث واحد  
عن الاختلاف بين قولين : أمر سواء كان اختلافهم في موضوع واحد  
كاختلافهم في مسألة واحدة المشقة : الأمر كاختلفهم في مسألة المسيح  
بالصواب : أحد في هذا الأصل في عدم القول : أحد في عدمه أحد في عدمه أحد  
موضوعين : أكثر في إجماعه : اختلفوا : إجماعهم في الأصل في عدمه أحد  
إجماعهم في الأصل في عدمه أحد : يقولون في إجماعهم في الأصل في ثلاث :  
بين ثلاث : الأربع : أحد في الأصل لم يستقر إجماع في الأصل في ثلاث :  
في عدمه أحد : في الأصل في الأصل في الأصل في الأصل في الأصل في الأصل في  
حرف قولنا بالعدم في الأصل في الأصل في الأصل في الأصل في الأصل في الأصل

صل السابق مثل مسئلة الحادية المكررة لقولهم رد المجازية بلا ارض  
 احداث قول ثالث من دون ان يكون قول به العنصر من ناحية القول بالفصل  
 مثل مسئلة شك بين الاثنين ، اثلاث ، بين الثلاث ، لا مع قول لقول به لفرق  
 بين المسئلتين قول بالفصل من دون ان يكون حدث قول ثالث ومادة الاجتماع  
 مسئلة الفصح بالعنود في الكاح وان القول بحقه و الفصح ببعض العنود  
 الخمسة دون بعضها احداث قول ثالث . قول به العنود

« و من قال ثلث الباقي قال في الموضعين الا ان سيرين فانه فصل »

الذي ذهب اليه صحابا عمدة عن الامام ثلث لاصل في المسئلتين اي  
 المسئلة الاولى والثانية اما لمسئلة الاولى فهي ما دامت الروح واحدة كان لها روح  
 ابوان فان للروح النصف . الا ثلث لاصل في ثلث جميع الامم الذي هو السدس

للان والبرصه من منه انه حود مجروح النصف  $(\frac{1}{4})$  . ثلث  $(\frac{1}{3})$

و حاصل ضرب احدهما في الآخر يصير ستة للروح ثلاثة منها وللان اثنين

والان واحد . اما لمسئلة الثانية فهي ما دامت الامم واحدة كان له روح و

ابوان فان للروح الربع . الا ثلث لاصل في ثلث جميع الامم ما بقى

للان والبرصه من ثني عشر لو حود مجروح النصف  $(\frac{1}{4})$  . ثلث  $(\frac{1}{3})$

• حـ صـ صـ رـ بـ حـ دـ هـ ، وـ الآـ حـ رـ يـ صـ يـ نـ يـ عـ شـ رـ لـ رـ • حـ ثـ لـ ثـ لـ تـ هـ • وـ الآـ • وـ عـ دـ  
 الآـ بـ حـ مـ • وـ دـ • وـ دـ هـ • يـ عـ مـ نـ عـ مـ نـ • وـ المـ سـ لـ تـ يـ • وـ دـ هـ • لـ عـ مـ نـ • لـ يـ الـ  
 الآـ • ثـ لـ • وـ لـ يـ عـ Dـ • وـ لـ يـ عـ Mـ • وـ لـ يـ Eـ • وـ دـ • وـ دـ • لـ رـ وـ حـ  
 وـ الـ مـ سـ لـ تـ • لـ ثـ لـ تـ • وـ لـ يـ عـ Mـ • وـ لـ يـ Eـ • وـ Lـ • وـ لـ يـ Eـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 • حـ دـ • • الآـ • ثـ لـ • وـ • وـ • مـ Sـ Tـ • لـ ثـ لـ Tـ • مـ نـ • عـ شـ رـ لـ Rـ • حـ ثـ لـ Tـ • وـ Lـ •  
 • ثـ • • الآـ • ثـ • • وـ • لـ يـ Eـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 لـ يـ • مـ نـ • لـ Rـ • حـ • • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 لـ ثـ لـ • لـ يـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 الآـ • ثـ لـ • الآـ لـ •

• وـ • لـ Eـ • مـ نـ • لـ Eـ • مـ نـ • لـ Eـ • مـ نـ • لـ Eـ • مـ نـ • لـ Eـ • مـ نـ • لـ Eـ • مـ نـ • لـ Eـ •  
 وـ لـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 مـ Sـ Tـ • ٣٣ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 لـ Eـ • مـ Nـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 عـ لـ يـ • لـ صـ لـ • • الآـ • مـ Nـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 مـ Nـ • دـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •  
 لـ وـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ • وـ Lـ •

ثم يبين فممن ما ثبت من ذلك في هذا الفصل خمسة عشر مع الفرقه من سنة ٣٣  
 وحدث في قول المصنف رحمه الله تعالى في الاحكام والآداب جميع ما ذكره ما يقتضي فلالا  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ جميع مذهب ما ثبت من ذلك في هذا الفصل الاول سواء وقال  
 ان سائر في المسئلة لا في قول المصنف رحمه الله تعالى في هذا الفصل من ذلك  
 في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 « و ان لم يكن تبيين علاقة في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى »

في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى  
 في سنة ١٠٠٠ و١٠٠١ في قول المصنف رحمه الله تعالى في قول المصنف رحمه الله تعالى

## اصل في حكم ما اذا اختلفت الامامية

« ثم نقل عن الشيخ تصعب هذا القول بأنه يلزم منه اطراح قول الاعم  
 عنه السلام و قال بمثل هذا لتعطل ما ذكره »

معنى العبارة ثم في المجموع من الشيخ الطوسي و تصعب القول بالرجوع  
 الى دليل من غير القولي منه في الرجوع الى آخر طرح قول الاعم  
 عنه السلام ثم قال المحقق رحمه الله في الاشكال الذي ذكره الشيخ .

عني قول المتقدم في ذلك علة ذلك من لحيته له وهي . ستره هو ذلك  
 علمه في الشرح . كالعلم . و . محله هو . العلم علة سلاله و . في ذلك  
 سلاله لاسلام احمد لقوانين معينه . احمد . علم على القوم . و . في احمد . لطاهر في  
 لاسلام محله هو . لاسلام علة لاسلامه كما لا يخفى  
 « والذي ليس بالاحتمال عندنا لعدم وقوع عينه كما تقدمت الاسرار الله »  
 في . الذي . و . ح . هو . في . لاسلام علة لاسلامه هو . في . لاسلام علة  
 لاسلامه . لاسلام لاسلامه هو . لاسلام علة لاسلامه هو . لاسلام علة لاسلامه هو  
 فواين كذا علة . لاسلام علة لاسلامه هو . لاسلام علة لاسلامه هو . لاسلام علة لاسلامه هو

## الاجماع المنقول

[illegible]



مستنداً الى العلم بالمشهد الى نفس وحده هو الاجماع المنقول بحسب ما حد  
حكم خبر الواحد المنعقد عن القرينة

« وبالجملة فحكم الاجماع حيث تدخل في حيز المثل حكم الخبر »

ولا يقل كذا اجماع منقول به خبر واحد ولا يثبت اجماع خبر الواحد

من الدلالة وغيره ويعد من في هذا الاجماع من الخبر في خبر واحد من ا

والقبول والتعادل والترجيح والتعارض قد يثبت من خبر واحد من خبر واحد منقول

آخر وقد يكون بين جماع المنقول وخبر الواحد ولابد من اعمال جهات

الترجيح مع وجودها لحكم الله دل مدونة (٩٠٠) وبقسم الاجماع المنقول

بالخبر الواحد بالخبر الى الصحيح والصرف والمسد والمرسل وغيره

« من حيث احصاء الخبر الآن الى تعدد الوسائط في النقل والثناء مثله  
في الاجماع »

ووجه انشاء تعدد الوسائط في الاجماع ان نقل الاجماع به انه نقل لهول

المعصوم بالتصديق او بالاثراء لا امانة فيه (نقل)

« الا انه معارض في العال بقله القسط في نقل الاجماع »

القسط في الراى عرفة عن كونه حافطاً لذاته غير معقول ان حدث

حفظه وان يكون صاحبه لكتابته حافطاً له من الخط والتصحيف والتحريف

ان حدث من كتابه عارفاً بما يحتد به المعنى .

## ١٥٦ الخبر المتواتر

« فالمتواتر هو خبر جماعة يصدق بعينه العلم بتدقيقه »

يخرج عن التعريف امور .

الاول خبر اليه احد ، الاثنى لعدد اطلاق الجماعة عليهم

الثاني خبر جماعة لا يصدق بهم العلم

الثالث خبر جماعة يصدق خبرهم العلم من ناحية الخبر من لامن واحد نفس الخبر

« ولا عبره لما يحكى عن خلاف بعض دوى الملل الفاسدة »

وهم يذوقو الملل الفاسدة عبادة عن الضميمة (هم الذين ذفتح الميم و

كسر النون وشددة الراء ، و لراهمه (فتح الراء ذ ك الراء) و هم طائفتان

من هل الهند اولهما عندهم لا دين ، فثقتهم بالتبجح و ثقتهم من الحكماء

عني رعتهم و كلاهما ، فذنب للادمان و لمدحهم

« ومنها ان الضروري يسامح الوفاق فيه وهو مستتب لمحالته »

هذا اللفظ ، الدليل له و يصدق دليلان على ان العلم اخص من التواتر

نفس ضروري ، ليس دليلين على ما يمكن امواته ، و هو عد (تور) اعد

حصول العلم منه بالكلية

« فلا يتبين تشكيك في الضروري حتى كسبه الوفاق طائفة »

لا حدود في الجواب عن تشكيك في الضروري ، و قد مر في الجواب

الضروري ، و قد مر (م) ثم نذكره فسطحية عنه عن الخبر من

بحسب ما ثبت في هذه القوانين في المادتين ١٠ و ١١  
« فالجواب عن الأول انه في دعوات حكم الجنبه حكم الآحاد فان الواحد  
جزء العشرة وهو بخلافها »

والسبب في مخالفة حكم الواحد لحكم العشرة ان من حكم العشرة ان  
الواحد جزء لاثنتي عشرة حكم الحكم منفرد في الواحد او في واحد جزء واحد  
« وعن الثاني ان نقل اليهود والمصارى لم يحصل بشرائط السوائر »  
وحده عدم صحة شرائط السوائر لعدم وجود شرط تساوي الواحد في  
اداة العلم بالاشتراف بحسب نص وقد استأصرت اليهود العلم بقوله من علم الله  
وكذلك المصارى في ان الامر لا يكون بالواحد بل بالسوائر مع ان عدم العلم وتساوي  
الطبقات يكفي في الجمع لا بهما اثبات العدد

« والفرق بينه وبين الاجتماع على الاكل وحود الداعي بخلاف اكل الطعام »  
في الفصول وهو به مع امثاله ان يريده لطلبه او حد الشخص لا يمكن  
الاجتماع فيه في الداعي ما يصادف ما ذكره في الواحد الواحد بالعلم  
او بالتوابع فامتثاله ممنوع لاسيما الأخير

« فاعلم ان حصول العلم بالسوائر يقوم على اجتماع شرائط »  
يمكن ان يفرق بين هذه الشروط شروط التواتر بعد لا حصول العلم من  
تواتر بعد حصه له وان شاء عرفت من داخل العلم في ماهية التواتر حقيقة

فإذا لم يكن حبر جماعة بعينه مفيداً للمعلم لأحد لم يكن ذلك الحبر منه تروا  
بالنسبة إليه (أحد) وإن كان متواتراً بالنسبة إلى آخر ولا يعد في حق نفسه تروا  
بالنسبة إلى أحد دون أحد وعنده منتر - وشبه التواتر في حق المسبوق ، شبه  
والتفصيل : ومعدلات لاسكون ، " في نفسه التواتر عند الابد (مسبوق أو  
اقتضى الحبر المتواتر تكليفاً ، وله لاسبياد (شبه) التي تفصيل المسبوق  
بالشبه أو التقليد كما لا يخفى

« بلوغ جميع طبقات المحررين في الأول والآخر والوسط بالأمم مائع »  
قوله (هـ) « (أما ما لم) قيد للوسط فإن الفرق (هـ) هو في أمه سطره ملاحون  
كثيرة مادة وقليلة أخرى وأما الأول والآخر فلا فرق بينهما

« و قد اشترط بعضهما شروطاً أخرى ظاهرة الضاد »

كالإسلام والعدالة ، اختلاف المسبوق غيره

« فائدة قد تسكثر الاحتمال في الوقائع و يختلف لكن يشمل »

ينقسم المتواتر إلى ثلاثة أقسام

الأول المتواتر المعطى ، هو أن يكون الاحتمال المتعددة مشتركة في المعطى  
الثاني المتواتر المعطى ، هو أن يكون الاحتمال المتعددة مشتركة  
في المضمون والمعنى .

الثالث المتواتر الاحتمالي ، هو أن يكون الاحتمال المتعددة مشتركة في لا  
مستترع وهو العلم الاحتمالي مصدر ، بمعنى مثل لاجل أن الله على حجة حبر  
الواحد فإنها متواترة احتمالاً على عقيدة المحقق صاحب التكملة .

## حبر الواحد المفيد للعلم ١٥٩

« لو احترمك نوب ولله معروف على الموت والضم اليه فرائق »  
 قوله ( حبر ) من المفعول ، قوله ( ملك ) نائب عن الفاعل ،  
 حبر حد ملكة موت ، ولله الذي كان ، عرف على نوب من قبل ثم ضم  
 الى احبر المذلول ، ثم من حملتها حبر ، ح كذا ملك مع حذارة بعد ساءه  
 اسبغت من سماع حبر المتقدم ، ح الملك مع الحذارة وسبق من  
 ( ملك ) ملك ، مع ساء ، ثم هو ، الملمة ، يصحح الحبر لمتقدم

« يبعه وان نوب هو اذره ( احبر ) مصب لفاعله وقوله ( ملك ) فاعله بان يكون  
 احبر هو نفس الملك ، فان حبر ، ح الملك مع ، لخصاره بعد ساءه ، ساعات مع ساءين  
 آخر ثم هو ، لعمد يصحح احبر لمتقدم ، وطما مصمونه الذي هو موت ولذا الملك  
 « ولو كان عادياً لا طرد وانتفاء اللزم بين »

اللزم عند عن اطراد العلم ووجد انتفاء اللزم عبادة عن عدم اطراد العلم  
 عقيب الحبر الضم اليه القرينة .

« والجواب اما عن الاول فالمنع من انتفاء اللزم والتزام الاطراد في مثله »  
 والله في لزم ، الاطراد ان اللزم عبادة عن اطراد العلم عقيب الحبر  
 لمصم الذي لقرئ المقدمة للعلم ومع فر من الحبر كذاك اي مصمماً الي  
 قرئ المفيدة للعلم لا يسفل انفاكك الحبر عن العلم كما هو واضح

« وأما عن الثاني فإنه إذا حصل في قضية اعمع أن لا حصل علة في نفسها »  
 فهو صحيح به أن في حيز معينا في له أو العلة لا يعلم بمضمونه على غير  
 به في و معي مثلاً فمن المستحبات فهو - حيز حر مضمون في الآخر في  
 لمقيد العلم بمضمونه على حيز به و قد أن العلم هو في حيز على  
 حيز به من دون مضمونه (حيز) أي قرينه به حيز مضمون بمضمونه « به مضمونه  
 بما أن حصول العلم لأحد من « أمثلة فصل مستحب » لم يحصل قيام حيز في على  
 لأحد من « حيز فصل حيز » في « مضمون علم بمضمونه » (أمثلة حيز العلم  
 بمضمون حيزين « مضمون على المضمون » المتناقضين أيضاً .

« وعن الثالث فالسراة المحتلحة ح فلو وقع العلم لم يجر من اجله الاجتهاد »  
 « صحيح به أن في « المجتهد حيز مضمون من ناحية نظر في لا يجوز هو  
 المجتهد معناه ر ذلك لجر الاجتهاد « يجوز له « المجتهد » « المجتهد » لا  
 انه لم يقع في شرعاً هو « حيز قد خالف المجتهد من ناحية جهاده حيز  
 مجتهداً لعدم » الذي وقع في اشركات عداة عن محال المجتهد « المجتهد له حيز  
 المجتهد عن قرائن العلم » « المجتهد هو الذي لا يجوز تحصيله « لكنه  
 حيز عن مضمون لمحت

## خبر الواحد المجرد عن القرينة ١٤١

« اصل وماعرى من خبر الواحد عن القرائن المتعددة للعلم بحوز التعدد »

المبحث عن خبر الواحد المجرد عن قرائن العلم يقع في حديث  
الاولى في امكان التعدد واستحالة وقوعه

الثانية في عدم الاعتراض عن امكان التعدد مع وقوع التعدد

الثالثة في عدم الاعتراض عن امكان وقوع التعدد بخبر الواحد ولا يجد في ذلك

مخالفاً سوى ابن قتيبة فإنه على ما حكى عنه ذهب الى الاستحالة واستدل عليها

بوجهين ففهمنا المدعى الشيخ الاسلام في الرسائل الاحادية لنا بعد ان

ذكرهما والحوادث عنهما

١. لما حكيه الثابتة في التي عملها هذا الاصل وقد وقع الخلاف بين الاصحاب

فيها فذهب بعض الاصحاب في صدرهم السيد الرضا في ان عدم وقوع التعدد

بخبر الواحدى عدم حجيته وآخرون وهم الاكثر وفي صدرهم الشيخ الطوسي

في وقوع التعدد في الجملة وهذه المسئلة من المسائل المهمة التي لا يمكن

لغفلة عن الحوض فيها ولا سيد الامم الحسنى ادام الله طه العالى على ما في

بهدى الاصول ٢ في حجية خبر الواحد وقد وقعت معر كة لذلك ولا يمكن

لغفلة عن الحوض فيه لانه مدعى فيها حتى لا يمتدح في هذه الاعصار

« الاول قوله تعالى فلو الامر من كل فرقة منهم طائفة لما توقيفوا في الدين »

قد تعرض المصنف رد لبعض الاشكالات الواردة على الاستدلال بالآية الكرمد

على حجية حد لو حد : الحواب عنها

منها ان مستفاد من آية الجريمة حصة خبر المواتر ، حجب عن حد

الاسكال بقوله ذلك هذه الآية على وجوب الحد على القوم الخ

• منها ان الآية الجريمة دلالة فيها على وجوب الحد من المستفاد منها مطلق

بحد الحد ، بل ان هذا الاسكال بقوله فان قيل من من عدم وجوب الحد الخ

• ان حجة به بقوله فمت قد سما فيما سبق انه لا معنى لحوار الحد الخ

• منها ان آية الجريمة تدل على وجوب الحد عصب الانذار والانذار احسن

من الحر من الانذار هو التحريف ، الحر اعم من التحريف ودل لادلاله للآية

اشر به على وجوب العمل بحر الواحد اذا لم يشمل على التحريف واشد الي

هذا لاسكال بقوله فان قيل : وجوب الحد عند الانذار لا يصدق بمجرد دلالة على

المدعى الخ • ان حجة به بقوله فمت الانذار • الانذار الخ

وعنها ان الآية اشارة تدل على حصة فتوى لعقبة بالمسبة الى مقلده

• لا يرد لها حجة خبر او حد اصلاً وأشار الى هذا الاشكال بقوله فان قيل ذكر

التفقه في الآية يدل على ان المراد بالانذار القسوى الخ • ان حوانه بقوله

فمت هذا موقوف على تنوع عرفه المعنى المعروف الخ

« حيث استدل الانذار الى ضمير الجمع العائد على الطوائف »

• ان الضمير في قوله تعالى (وليدروا) عائد الى قوله تعالى (طائفة)

## « وعلقه باسم الجمع اعني القوم »

وهو متعلق بالانذار ع. عن القوم ع. عبيد وامد (اسم فاعل من اب لا فاعل)  
 ع. ع. عن الطائفة و الامد (اسم مفعول من اب الا فاعل) ع. ع. عن القوم ع. ع.  
 من المتعلق اي الممد (اسم مفعول) واحدا من القوم حتى يذمهم بعد الامد  
 اسم فاعل) بالنسبة الى الممد (اسم مفعول) و منهم اجتمع من السجدة و هو  
 تو تر العبر وادامد ثلاثة من العرقه ثلاثة من قومهم - ممد - اب - اب - اب  
 عمرا و بكر حاداً : حميد مجيد : ا يصدق اسماء بنت الطائفة من العرقه لعم -

## « لقيل وليسدر واكل واحد من القوم »

حتى يكون صر بعد في بعد الامد (اسم فاعل) بالنسبة الى الممد (اسم مفعول)  
 « فان امتناع حمل كلمة لعل على معانيها الخمسة باعتبار استحالة على ابتد تعالى »  
 ووجه الاستحالة ب معنى كلمة لعل عذرة عن الترخي - هو مستفاد - ع. ع.  
 « لانه ان حصل المقصود له وجب والالم بحس »

وقد ذكر لانت وجوب الجذر عرق حر

احدها انه بعد دلائل الآيه الكريمه على حسن الجذر بعت - حوته دلائل ح  
 امر ك لان كل من قال بحس لجذر والممد من جذر لو احدى فقه - بوجوب - ح  
 والعمل به اي بخبر الواحد -

ثانيها ان ظاهر الآية وجوب الانذار لوقوع عايه الامر اليه احب بمقتضى  
 كلمة لو لا واد احب الانذار وجب الجذر لكونه عامه لئلا يحس - به لو احب واحد

فإنه ان ظهر الآية وجوب الاداء لما تقدم وإذا جاز لا بد من حجب الحبر  
بأن لا يلزم له عويبة الأدبار

« مع انه يمكن ادعاء الدلالة على القبول فيه انما بلحن الخطاب »  
• يعبر عن لحن الخطاب بمعنى الخطاب انما هو كما سأل في • حر  
لكتاب سأل عن مفهوم الموافقة الذي يكون حجاب عن أحد أو في الأدب  
موافقة لحكم المدد فيه ويقال له مفهوم الموافقة المسمى بدس الخطاب يك  
« ليحمل الخطاب عليه و اني لكم هنا باثباته »

فانه لم يثبت بدائل الفقه بالمدعي لمصطلح في ستم حجب احكام اخرى  
لغيره عن ادلتها في زمن النبي (ص) حتى يكون حجاباً لا بد من في الآية  
لغيره الأدبار يعبر بق العنوى والمراد بالحبر وجوب قبول لمقلد لعنوى  
« وإذا لم يجب التثبت عند محسنى عمر الفاسق فاما ان يجب القبول وهو  
المطلوب او الرد وهو باطل لانه يقتضى كونه اسوء حالا من الفاسق »  
فان المحقق لم يحجج الا بحدري • في الرسالتا اقره الظاهر ان حده  
للمقدمه لاحرة • هي انه ان لم يجب التثبت وجب القبول لا بالرد مستم •  
لأن الاداء اسوء حالا من الفاسق معنى عدم حجب أي من ظهور • الامر بالاتباع  
في الوجوب التقي فيكون هنا أمور ثلاثة الفحص عن الصدق والحدب والرد من  
دون تميز والقبول كذلك الحكم حجب • من الامر بتبيين مبوق لبيان الوجوب



الاولى ان يعلم بالضرورة عمداً احتمالاً نشوت احكام في الشرع  
ادعى ان باب العلم والعلمى - المراد بالعلم هو الظن الخاص - يعبر  
الضرورى من تلك الاحكام منسداً غالباً .

الثالثة انه لا يجوز اصدار تلك الاحكام و عدم التعمس لاحتشائه لاستلزامه  
مخروج عن الدين

الرابعة انه لا يجب الاحتياط به لا يجوز الاستدراك ذلك حلال الخطأ  
الخامسة ان ترجيح المخرج على المراجع قسح عمداً - يستلزم من هذه  
المقدمات انه شعب الواحد بالظن في ما ارد حصوله دون الشك - الوهم  
هذه خلاصة مقدمات الانسداد وقد - مع الامام معصياً في كل مقدماته مقدمه  
من هذه المقدمات في سائر الكتب الدراسية

« و وصوح كون امثاله السرائر لا تقصد عبر الظن »

هذه العبارة ظاهرة بل صريحة في ان السرائر مقصد للظن لا تقصد احكام  
واعني وليس - كما صرح المحقق الشيخ الانصارى - كرا - و غيره - ان  
البرائة لا تفيد الظن بعدم الحكم الواقعي - انما هي الواسعة لعمدة قتال الاحكام  
مجهول والموقف لعملى تجاهه فقط

« لانا نقول ليس الحكم في الشهادة موقوفاً بالظن بل يشهد به العدل »

بوصيحه ان الحكم في الشهادة ليس موقفاً بالظن بل يشهد به العدل - الشهادة دائر  
مدار الظن سواء كان الظن حاصداً من شهادة عدلين او عدل - احدهما احكام بالعدل

في مو د الشهادة د ثرم د . شهاده عدلى بعدائه اء حصير ميه طن املا ء على تقدر  
 التمر اء ساعم لاء دء ء طن لاسنم لاء دء ء طن مصله ءن الاطلة طن حارس  
 ء هو العن احدا ء . شهاده عدلى فلا ينفى العن لءاصل من شهاده عدد واحد  
 « و عنيها القوي و الاقرار كما اشار اليه المرن نصي ره »

و ل احكام بوجوب و عدم القبول و لقرار ليس دائرا بمدار العن بمطابقته  
 المتواءم لاقا ء و قبحه ء دثر مدار قول المفتى و الاقرار المقر في الثاني و ان لم  
 يحصل من قولهم طن لاء دء ء صء ء على عدد ء لتقرر ء بسنم الاطلة لاطن  
 لا بدول الاطلة لاطن مصله ءى من ي سبب حصول الاطلة لاطن الحاص و هو  
 الظن الحاصل من قول المفتى و المقر .

« كروال الشمس و طلوع النحر بالنسبة الى الاحكام المتعلقة بهما »

و صحبه ان احكام بالنسبة الى الاحكام المتعلقة بادل الشمس ء طلوع النحر  
 لوجه ء الصلاة ء بوجوب د ثرم د ء بوجوبهما و انما لا ان يمد ل دائر امدار العن  
 بوجوبهما و السر في ذلك عبارة ءن يعلو الحكم في الادلة على نفسها لاعلى الظن  
 بهما و هذا الاء ءن الاحكام بهما ء شهاده عدلى و قبول قول المفتى ء لمقر فان الحكم  
 بالقبول اء مد ء نفس شهاده لعدلين ء قول المفتى ء لمقر لا الظن و الوجه في  
 لء اء التمد و في الادلة على نفس شهاده عدلين ء قول المفتى و المقر و عليه  
 ء يمتنع الحكم اى القول باسعاء شهاده عدلين ء قول المفتى ء لمقر

« لا نقال الحكم المستند عن ظاهر الكتاب معلوم لامعظمون »

هذه المسألة قد وردت في المحقق الشيخ لأبى جعفر في بحث الطوارق من رسائله بعد أن ذكر في قبل هذه المسألة في قوله « بعد ذلك ولا ينبغي في الآراء قدم على هذه الأشياء أمر إذ قد ذكر فيها من حواشي المحققين مواقع للنظر والاعتبار »

ثم قد ذكرنا في كتابنا هذه المسألة بعد بعض ما وقع من غير ذلك من سلمنا ولكن ذلك على مخصوص فهو من قبيل الشهادة لا يعدل عنه إلى غيره »

أي سمعنا أن أحكام المستند من ظاهر الكتاب ليس معلوما من مظهره لا أنه على خاص ومعه لا حاجة إلى أصل المعنى الثالث لأن الاستداد « لأن شمول أحكام الكتاب كلياً من قبيل خطاب المشافهة »

أورد عليه سلطان العلماء أنه بأن هذا في مثل قوله « إن الآية على ليس جميع المسائل »

« وقد وقع ذلك في مواضع علمها بالاجتماع ونحوه »

منها ظهر أنه لا حاجة إلى اجتماع على ما في بعض من الصلابة في أثر عدم في القصر مع أن هذا الظاهر غير مراد بالاجتماع إذ هو لا يقتصر مقيماً

« ويستوي في الظن المستند عن ظاهر الكتاب والحاصل من غيره »

ما تقدم من قوله « قد مر أنه محض من بآله وجه دين في زمان الخطاب وتمامه حكمة في حق من آخر له كان عليه حصول القصر من ظاهر الكتاب »

• قوله : « قد يستوى بين الصنفين المستند إلى تمثيل لعدم كونه الصنف  
 المستند من صور الكتاب طه حتماً أيضاً »  
 « لا يساء الفرق بينهما على كون الخطأ موجهاً للمبدأ وقد تبين خلافه »  
 وبوجه : « قد لا يشرع في إرادة صنف الكتاب القبيح ينتهي الفرق بين الصنفين  
 المستند من طاهر الكتاب - أصل المستند من غيره يكون الأول طناً خاصاً  
 • لا يطرأ عليه على كون حجب الفرق أن متوجهاً له وإما إذا لم يكن  
 حجابات متوجهاً له فلا فرق بين الصنفين في كون كل منهما طناً مطلقاً  
 » ولظهور احتياض الاجتماع والضرورة الدالين على المشاركة في التكليف »  
 دفع الفرق بين الصنفين : « الفرق في الفرق في الفرق »  
 « حجب لا يشافيه من الاجتماع : « الفرق في الفرق »  
 « عدمه والحكم المستند من طاهر الكتاب كما هو حجب بالنسبة إلى المشافيهين  
 لا ونهم « حجابات بها حجب بالنسبة إليها من جهة ذلك الاجتماع والضرورة وإما  
 « الفرق لا دفع فيه أن الاجتماع والضرورة محتضرت ضرورة وجود الحجب الواحد  
 اجتماع لشرائط على خلاف ذلك الطواهر »  
 « حجب »  
 « لا ضرورة على الانتزاع في الحكم المستند من طاهر الكتاب أصلاً  
 » ومثله يقال في أصالة المراتب لمن المبدأ فيها يحو ما ذكر أخيراً في  
 طاهر الكتاب »

بوجه : « قد لا يشرع في إرادة صنف الكتاب القبيح ينتهي الفرق بين الصنفين

## ١٧٠ أدلة عدم حجة خبر الواحد والجواب عنها

١ - أن لم يكن معده لتقطع بالحكم الواقعي إلا أنها معيدة للظن به والظن المستند من أصالة خبره ليس حاسم ومعه لا افتقار إلى الظن المطلق الثابت مدليل الاستداد والجواب عنه أن لظن الحاصل من الرأية - على تقدير تسليم حصول الظن منها - إنما يجب العمل به (ظن) اتفاقاً إذا لم يكن على خلافه خبر أحد جامع لشرائط ما مع وجوده (خبر) ولا

والتحقيق به لا مجال لأصالة الرأية العقلية والشرعية مع وجود خبر الواحد الجامع للشرائط وذلك لوجود خبر الواحد على العقلي من الرأية وحكومته على شرعي منها ومع اتفاق خبر الواحد تكون لثبات في التكليف من دون خلافه سابقه (الشيخ) يجري الرأية لا أن الرأية ليست معيدة للظن أصلاً بل لرأية بعد محض كما أشردا إليه عند التلخيص على قوله (أ) ووضح كون صاغة الرأية لا بعيد عن الظن

## أدلة عدم حجة خبر الواحد والجواب عنها

« حجة القول الآخر عموم قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فإنه ينهي عن اتساع الظن »

غريب الاستدلال أن قوله تعالى ينهي عن اتساع غير العلم وبما أن الظن من مصدق غير العلم فالنهي عن اتساع غير العلم ينهي عن اتساع الظن أيضاً  
« وما ذكره السيد المرتضى في جواب المسائل المسانيات »  
قوله التمايزات مقدم التاء على البدء والتون على الماء على ما في نسخة

## أدلة عدم حجية خبر الواحد والجواب عنها ١٧١

من المعالم - التي عتدى - نسخة من المسائل - الموحدة عدد - ١٠٠٠٠ من  
هذا المصنف هو الصحيح فهي - ١٠٠٠٠ نسخة في عمون جو - ١٠٢٢ حوات  
المسائل المتأخرات التي صدر عنها - ١٠٠٠ نسخة ثلاث مسائل - ١٠٠٠ نسخة  
للمرئضي علم الهدى علي بن الحسن الموسوي الصفار (٣٣٦) ر كره المصنف  
١٠٢٣ حوات المسائل المتأخرات التي سنّها الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد  
المعطي التبريزي أيضاً لشيخه الشريف المرئضي علم الهدى أبو عبد الله محمد بن يوسف  
كل قول - ١٠٠٠ نسخة في عشرة فصول - ١٠٠٠ نسخة من أجزاء من  
ثلاثة آلاف سن مع ان في أثناء الحصول بساعات في المسألة التي - ١٠٠٠ نسخة  
مؤلفة آل الشيخ عبد الله الكاظمي «كاظمه» استنسخت عنها - ١٠٠٠ نسخة من فهرس  
الرصويه ان في محتنتها نسخة اخرى ولعلها - ١٠٠٠

وفي الدرر - ١٠٠٠ نسخة في عنوان مسائل - ٣٢٩٩ المسائل المتأخرات  
حوادثها للسيد الشريف المرئضي وقد مرت بمعاون حوات المسائل - ١٠٠٠ نسخة  
المسائل وهي للشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد المعطي التبريزي أو الزوار - ١٠٠٠  
الله جللت عظمته (تقدس اسمه) قد اجمع على الكافة سيدنا الاحد المرئضي  
في الحرة الرصويه كتابتها سنة ٦٧٦ عتدى نسخة بخطي

وفي مقدمه كتاب اهل المري عر الموائد والفلان عدد عدول  
لسيد المرئضي - ٣٩ المسائل المتأخرات ذكره المحشي وان شهر - ١٠٠٠

## ۱۷۲ ادله عدم حججه خبر الواحد و الحوائج منها

و فی رجال نجاشی علی بن الحسین بن موسی بن محمد بن موسی بن احم  
ابن موسی بن حمزه بن محمد بن علی بن الحسین بن علی بن عبد الله بن یحیی بن  
ابو القاسم المرصی حار من اهلوه عدله و ادبه و حدیثه و سمع من احدث  
و کثره کان متکلماً شراً و ادباً عظیم المهر له فی العلم و الدین و ادباً صلب قد  
منها تفسیر سوره الحمد المـ ثا التمهیدة قلت مـ سـ شیخ السعدی  
و فی نسخة القوی - الثی عدی - کان مصطفاً لیس له نسخة فی السـ علی  
فی حاشیه علی القوائی ثالیات تعدیم الباء الموحدة علی التاء قال فی القاموس  
المتان کعرب اسم قرنه من مصافات مـ ثبت و ابوالعصر ابن الفقیه الزاهد  
امسوی البی و المتان بحرف التاء مـ قطع و تشدید التاء اصلاً قرنه من مصافات  
حران و البی بنسب احمد بن حنبل التامی المصحح

در لغت نامه دهجد است ثانی (اصم باء) ارقری یث مـ راعمد برشر  
ست دهر است از مصافات طرثث ثانی (مفتح باء) دهی در حران ناحیتی  
است در حران از ابن خلکان ابن الکفائی آرایه کسر باء مصط کرده از معجم  
لبلدان ثانی اسم الماء و تحذف التاء تشدید الباء مـ منسوب به ثانی ارقراء  
بیشابوز و از مصافات ترشتر است ثانی محمد بن عبدالمحمد بن ثانی از حدادان  
بحیی بن اکتف و از روایات حدیث بود ثانی ابوالفضل ثانی فقیه و راهب از اهل  
ثانی طرثیت (قرشز).

## أدلة عدم حجة الحر الواحد والحواب عنها ١٧٣

و كيف كان أن ما نقده المتسلف و عن نسخة الأمر هي رد في المقام ١٠  
للمبيضة في أمور

الأول أن أصحابنا كانوا لا يعمدون بحر الحر و يعتمدون عدد حركات  
التي في الهم طعمها ١٠ في العدد في عديدهم بحر الحر و بعضه ١٠ عديده  
الثالث أن بعض الأصحاب - هو ابن ورد - قال: لا يجوز أن يكون بحر  
بحر الواحد فصار بحر الحر

الرابع أن مذهب أصحابنا في عدم حجة الحر أن الواحد بحر في عديدهم و  
عدم جواز العمل بالقياس من جهة الظهور فقامت بذلك القياس طاعة من مدعيها  
و شاعراً أنهم كذا في بطلان عدم بحر الحر و حدثهم من مدعيهم و قد سلم لهم  
الخامس أن التمتع بالتمتع بالاحدية حجة الله و قد يعمل بالاحدية في التمتع و قد  
١٠ حجة من دود بقية عبارة عن أن المال لصاحبه و قد يقع بحر الواحد مختلوع و إنما  
تمنى بحر الواحد من الأصحابه من نسب من الخلافه إلى نفسه فاعلم من ذلك أن  
يكون أمر الخلافه له دائماً و قد أنه لم يمكن لنسب من الخلافه لأدلاله لا يمكن  
عليه على السرى بذلك

« و قد ملأ الطوامر و استلوا الأساطير في الإحتجاج على ذلك »  
(الطوامر : الصحيفه (اقرب الجوارد) الأساطير : الخرافات) ١٠ لا يمكن  
(نص الهمرة) و لا سطور و الأساطير (نص الهمرة فيهما) ١٠ باله في ١٠ سطور  
يملك و تستعد في الحديث لا يمكن له (الحكايات ح أساطير (اقرب الجوارد

## ١٧٤ أدلة عدم حجب خبر الواحد والجواب عنها

« و منهم من يرد على تلك الجملة و يذهب الى انه مسجل »

الجملة بالعموم جماعة الشئ اقرب المعنى (١)

« و نقول انما عمل باحسان الآحاد عن الصحابة المتأخرين الذين يحشم التصريح بخلافهم »

لما تأمروا عنه عن الذين يسبون امر اعدائهم الى بعضهم بامانة من فترى على النبي صلى الله عليه وآله انه قال نحن معاشر الانبياء لانوثنا و براءتنا مدقة فمع بذلك فاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها عن ذلك

« و آية النهي محتملة لذلك ايضاً و تعبر عما يساقى عمومها و صلاحيتها للتمسك بها »

فوجيه انه يرد على الاستدلال بقوله تعالى ( ولا تقف ما ليس لك به علم

على عدم حجب خبر الواحد مصافاً الى ما تقدم - (١) من امكان تخصيصه بالظن المعتبر كالحاصل من خبر الواحد المحدث عن القرينة فيحتمل بعد كالظن الذي يمكن دليل على اعتباره (٢) و من امكان حملته على اصول على الذين - امر ان يحرا

احدهما انه يمكن حملته على ان المراد بكلمته ما الموصول الصاهره في

العموم عبارة عن خصوص ما لا يعيد الظن لكان تخصيصه و خروج ما يعيد الظن عن العموم فيحتمل النهي ما تنوع الشك والوهم ولا تشمل اى انواع الظن اصد وهذا الايراد مع الايراد الاول مشترك كان في عدم شمول الآية الخارجية للنص لدى قام الدليل على اعتباره فيقتربان و شمولها (آية) لبعض انواع الظن وهو الظن الذي لم يقم دليل على حجبته كشمولها (آية) للشك والوهم في

الاول وعدم شمولها (آية) للظن اصد اى مدد الد

## أدلة عدم حجة حبر الواحد والجواب عنها ١٧٥

على أنه زعمهم ، بل دليل على اعتساده على الثاني وتحتمس الآية بالثالث والوهم وتكون نهياً عن اتباعهما .

ثم هو ان قوله تعالى ولا تقف الآية من قبيل خطابات المشافهة وعليه -  
فعلى تقدير ظهور الخطاب في النهي عن تنازع الظن من دحجة شمول غير العلم  
له - لم يثبت هذا المدلول في حقه لا نفس الآية ولا من باب الاشتراك في  
التدليس ما عدم ثبوت مدلوله نفس الخطابات فلما هو المعرف من اختصاصه  
بالموجودين في زمن الخطابات وما عدم شموله من باب الاشتراك في التكليف  
فلاحتضار ذلك بصواب اتحاد غير الموجودين في زمن الخطابات مع الموجودين  
في زمنه ( خطابات ) سبب - الاتحاد مفقود في المقام له جود الفرق من ناحيته  
امكان الحصول العلم بالموجودين فلا حاجة لهم الى العلم بحبر الواحد الظني  
وعدم مكان الحصول العلم لما دونه لا يحصل لنا عن العمل بحبر الواحد الظني  
« بقى الكلام في التدافع الواقع بين ما عراه الى الاصحاب وبين ما حكياه »

وجه التدافع ان السيد المرتضى زعم استدالي لاصحاب انهم لا يعملون بحبر  
الواحد واستدل العلامة به انهم ( اصحاب ) انهم يعملون بحبر الواحد ووجه  
التمحيد انهما عارفاً حبر ان مذهب الاصحاب فكيف جعل على احدهما الامر  
« و يمكن ان يقال ان اعتماد المرتضى فيما ذكره على ما عهده من كلام  
اوائل المتكلمين »

جواب عن التدافع ووجه للجمع بين القولين وعلى هذا الوجه الذي ذكره

## ١٧٦ أدلة عدم حجة خبر الواحد والجواب عنها

المصنف قد يكون الشيخ القوي به ، ففقد السند ، وقد قدس في وجه الجمع ،  
 وهو خبر في نفسه ، خبر الشيخ موافقاً لمبدأنا ، في نفسه ، لأخر نصير السيد  
 موافقاً للشيخ رحمه الله وبركاته عليهما .

« والالتصاف أنه لا يصحح من حالهم المطابقة له أيضاً إذا كانت أخبار  
 عنه تصارح عليها لمحقق الشيخ لأصابعه في رسائل ثم قيل :  
 إن خبرين من ذلك في وجه الجمع من سائر الفرق ، عدم اعتمادهم على  
 الخبر لمجدد وقد سرح الشيخ في عمده ، مقدمة ، مما لا بد حيث قال إن دعوى  
 الفرق في جمع ذلك دعوى مجازاة وإن لم تدعى لها مع ، على ما يعلم ضرورة  
 خلافه ويعلم من نفسه ضده ونقيضه .

« وندعى اجتماع الأصحاب على العمل بهذه الأخبار حتى لو زواها غير الأمامي »  
 « أسد » عن المحقق ، وهو في الأصل طعن في حجة خبر الواحد عنده (محقق)  
 ، من عمدة الأصحاب فإن خبر عمله لأصحاب وهو حجة و كذا خبر لم يكن  
 بهذه الصفة ، فكن حجة ، لذا أسد لمحقق الشيخ لأصابعه في الرسائل  
 إن المحقق النعماني المدعو

« وأما اهتمام القدماء بالمبحث عن أحوال الرجال فمن الجابر إن يكون ظناً »  
 إلى هذا جانب المصنف ، عن طائفة الذين ادعى في الوحد الثالث من الوجوه  
 التي أسند بها لحجة خبر الواحد ، قد شرع به بتولدها (وأما اهتمام القدماء )

بحجوب ما جاء في ذلك لو وجد الدليل من أنه لا حجية خبر لو حد لما كان  
وكذا في تدوين حساب الآحاد في الاعتناء بحال البراهمة والتفحص عن المقبول  
وإجراء ذلك والمبحث من الشبهة في الصفح بل كانت هذه الأمور دلت على أنها متفرقة  
لأنها لا تدل على عدم حجية خبر الواحد بل تدل على أن الأمور الدالة على المتحمل  
لا يدل على الاهتمام لمدى كونه (الحجة خبر الواحد غير الغم في رجاء المتواتر  
والتأثير في ذلك سهل لعدم صدق الخبر

## شرائط حجية خبر الواحد

« الثالث الاصل واشترطه هو المشهور بين الأصحاب »

المراد بـ (ب) - كما في قوله من وعده - غيره عن كون الراوي  
مصدقاً له ، وفي تقدير الاشتراط لا يجوز العمل بخبر المخالفين  
وسائر فرق الشيعة

« وحكي التحق من الشيخ أنه أجار العمل بخبر القطعية »

في معصية الهداية لمؤلفه أما معني « القطعية » هم لقائلون ما معصية  
لأنهم لا يثنون عشر ٣ مع عدالة الأوصح أن الصادق عليهم السلام يدخلونه بين  
فيه وأخيه وعن التهيد « أنهم يدخلونه بين الكاظم : لرضا عليهما السلام  
عن الاحتياط فيهما سمعنا بذلك لأنه قيل أنه كان يقطع الرأس أي عريته وقيل  
بمعصية سمعوا إلى رئيسهم يقال له عبدالله بن طهيط من أهل الكوفة

ثم إن عبد الله مات بعد سنة سمعت يوماً رجح القول إلا تبدأ دأ منهم عن  
 لقول به، عنه أن القول دأ به ابن الحسن موسى عليهم السلام  
 « لأنه سجد يوم من قال أنهم يدخلونه بين الصادق الكاظم عليهما السلام  
 » وبما رواه بموفصال والطائفة نون «

أما حريون - علي ما في حاشية علي القم - صاحب علي بن الحسن  
 ابن علي الحارمي قال له ذلك لسعد الثقات أصاغر به « كان واقفي إمام  
 من أصحاب الكاظم عليه السلام  
 » ثم دفعه من « فلي موسى بن جعفر عليهما السلام ويسكر موته ودعي  
 أنه قائم الأئمة عليهم السلام ،

« ما رواه الكشي من أن أبانا كان من الماوية »

سأله عنه علي ما في حاشية علي القم - صاحب علي بن الحسن  
 « ومن أتى قبره «...» هم فأنه قال أن الإمام المودع عليه السلام لم يمض  
 وهو القائم المنتظر ،

« ومسايفات المروة »

عرف لشهدائي في شرح لمعة كتاب الشهدات المروة منها، عذرة  
 عن تحقيق حلق أمثلة في زمانه ومكانه ثم قال له فالأكل في السوق والشرب  
 « هالعبير سوق في الأد عليه العطش والمشى مكشوف الرأس من الناس يسقطه،

« ثم قال المحقق ونحن نسمع هذه الدعوى ونطالب بالملها وإرسالها »

أورد المحقق رد على الشيخ رد مأمور .

الأول المنع من عمل الطائفة واحدة من قال متجراً عن أحد من الأئمة مع كونه فاسقاً بجوارحه .

الثاني أنه على مقدميهم دعوى لا يقع على الآخر الذي يطلب لأصحابها ولا يعود للمعدى إلى غيره ممن يجوز أن يكون أعماهم منوطاً بصدام القرائن إلى تلك الأجيال .

الثالث أن الخبر عن أحد من أصحابنا هو الفسق نفسه .

وأورد صاحب الأصول رد على الأخير . قد نص في هذه المسألة في ردودنا لا نأري بالبيان أن كثيراً من علماءنا قد ذهبوا إلى أنه لا يجوز العمل بالخبر عن أحد من أصحابنا حتى يكاد يمدح فيه درجة أو سواسية من غيره من أصحابنا .

« لدانته لأواسطة بحسب الواقع ليس وصف العدالة والفسق »

هو صحيح الاستدلال أن أنه لا يريد تدلله المنطوق على عدم حجية خبر الفاسق سواء علم فسخه أم لم يعلم . نعم قد يقال أنه لا يعمى حجية خبره على الفاسق إنما أنه لأواسطة بين العدل والفسق بحسب الواقع في موضح خبره من ثبوت الحجية لخبر غير الفاسق نسبة إيجابه بخصوص خبر العدالة أو المفروض عدم الواسطة وإن شئت قلت الذي هو داخل في المنطوق ليس خصوص

معلوم الفسق حتى مدخل غير معلوم الفسق في ناحية المصهور ، وشمهه الحجة  
من المبطون شاملا لمعلوم الفسق ، لغير معنى ، لفق من هو فاسق بحسب  
الواقع من دون العلم بفسقه ، حيث لا واسطة من الفاسق ، العادر يبقى تحت  
المفهوم خصوص العادر ، واما حملته فتنس في حجية حصر الواحد احترار  
العدالة والعلم بها وذلك لمقدمات ثلاث

الاولى ان المراد بالفاسق في الالة لا يرميه عدمه ، الفاسق الواقعي  
سواء علم بفسقه ام لم يعلم

الثانية انه لا كان حصر الفاسق الواقعي غير حجة ، ان لم يعلم بفسقه فتنس  
في حجية حصر الواحد احترار عدم الفسق في الالة ، في حصر

الثالثة انه لا ، ام يكن واسطة من العادل ، لفسق في موضع الحاجة يلزم  
من احترار عدم الفسق احترار العدالة ، العلم بها

« في موضع الحاجة من اعتبار هذا الشرط »

اشار بقوله رد ( في موضع الحاجة ) الى مستثنى من وجود الواسطة  
في غير موضع الحاجة فان موضع الحاجة عدمه عن زمان قبل الحضور وهو بعد  
عن زمان اول التكليف عالياً والوجه في اقتضاء الواسطة عبارة عن عدم انفكاك  
من بعد عن اول زمان التكليف عن احد الوصيين ، العدالة له ، واما الواسطة  
في محو من قرب عهده ، ما ذكره من التكليف فلا بأس بها ( واسطة ) لعدم كون ذلك

موضع حاجة والوجه في عدم كونه من حاجة. فمن عدمه كونه هذا الشخص  
 في رواية الحديث "لا حاجة في من مع" "لا حاجة" "لا حاجة" "لا حاجة"  
 بواسطة لمن بموضع الحاجة .

« و نريد كون المراد من الآية هذا المعنى ان قوله تعالى ان تتسوا »  
 ووجه التأييد ان المعنى في الآية عام في عموم الاحكام التي تقع في حكم  
 لا يختص بحكم من عدم فسقه بل يشمل العاصي او فاسدا او لا يحكم بفسقه اذ  
 بالتأييد لعله من جهة ان عموم التمسك به في احكام العدل والمعروف في القرية  
 ايضا فكل حكم من عموم التمسك بحكم العدل لا ينافيه من اختصاصه بحكم من لم  
 يعلم فسقه ايضا .

« بقى فى المنام أشكال أسرىنا البه بيقعد على الواسطه فى حذر الحجه »  
 ملخص لأشكال ان آية الله بالمعهوم على حجة حسنة غير الفاسق \* عن  
 الفاسق لا ينحصر فى العادل بل يشمل العاد \* من ليس بهاسق ولا عادل كالأدى  
 كان حديث العهد بالتمكيد ولم يقع منه معصية \* حب الفسق ولم يتحقق منه  
 ملكة العدالة .

« وأما حديث العهد بالكلمة فممكن في حقه تحقيق الراشدة »

وكد الحار في الحبوب قبل السجعة إذ ارق بعد

« وحله ان الواسطة المذكورة وان كان ممكنة بالمعنى الى نفس الامر »  
احباب المصنف رة عن الاشكال بوجهين .

احدهما ان الواسطة وان كان ممكنة بحسب الواقع الا ان عدمه حجة حرة  
متعذر ومعه لم يحسّر دخول من شؤحه في حقه ولو سجد في معقه . لانه  
مكرمه بل يحتمل دخوله في سطره في ما عرفت من ان امره دالة على  
الآية عبارة عن العاسق الواقعى وان لم يحسّر فيه

« ولا ريب ان العلم بالثناء المأمور به من الملكة »

اشار المصنف رة بقوله (بمدون الملكة) الى دفع اشكال ام يعرف الاشكال  
فهو انه يلزم من تعدد العلم بالثناء المعاصى الماطة في قسرات العهد من ان  
التكليف تعدد العلم بالعدالة مطلقا الى حتى في تعدد العهد زمان التكليف  
لوجود احتمال ارتكاب المظنة من المعاصى في تعدد العهد زمان التكليف  
ايضا وتبيحه ذلك ان لا يوجد خبر واحد كان جملة اصداً لعدة احراز شبهة  
لحجية الذى هو عبارة عن احراز لعدالة والعدم بها

واما تقريب الدفع فهو ان المتعذر هو العلم بالثناء المعاصى الماطة من  
وقد ملكة العدالة - كما في مورد العرس - اما من « احد مدله العلم انه  
كما في تعدد العهد زمان التكليف فلا تعذر في حصول العلم بالثناء المعاصى  
الناطقة منه والعرق

## شرائط حجة خبر الواحد ١٨٢

• أصبح حيث لا يتم في ارتكاب الخطيئة من المعاصي في الأول أي وقد العلة  
ببعض ذلك مستعداً في الثاني أي واحد الملكة

القول ما أسبق له من الأشكال راجع إلى ما به حصول العلم بالعدالة  
المعنى المتقدم بمعنى أنه ليس لأحد طريق إلى القطع بوجود ملكة العدالة  
في نفس صحيح من غير العلم بالاصرار على الصدق ومصادقات المروءة  
قلت حصول العلم بوجود العدالة إما منسلاً من قوله لعلم من الطرق الآتية  
أي لا حصر ولا شهرة والعرفان لا يبرهنه سهل جداً في حق من بعدهم عن  
رواه عن المؤلف، مما كان متقدماً في حق من قرب بعده عن أول ربه عن التكليف  
قلت لا اطلاع على شفاء لدايمه من المعاصي متعدد مطلقاً ولا دخل  
لغيره من أطواره أصلاً وعليه فتمدد العلم بالخطيئة من المعاصي في  
بعد العهد من زمان زمان التكليف أصلاً ولا تتجده في عدة أحوال العدالة  
والعلم بها عادة .

قلت لا محدود في دخل قصر الزمان - حوله في حد الاطلاع في الأول  
عدة تعدده في الثاني بداهة ان الاطلاع على المعاصي مشكك في زمان قصير  
سما لأشكال في الاطلاع عدة هي زمان صويل و زمان الرطب يستكشف من  
اطلاع مع الصحة أم وكدة

« الشرائط الخمس الضبط والاحكام في اشراطه فان من لا ضبط له فديتهو »  
امراً ولصبط كما في الفصول ان يكون جمع الراوى عالماً على سهوه ونسيانه

« و الجواب عن الأول المطالبة بالدليل على نفي الرابطة على المشروط  
فلا تراها إلا مجرد دعوى »

جواب المصنف رحمه الله عن ذلك الأول على كفاية واحد في التعدد، وهو قوله أربعة  
الأول أنه أم مخصص لأن على كل شرط لا بد من على مشروطه

الثاني أن الشرط في لغة العدالة لا يقع من حيث يقال أنه يلزم من تعدد  
المعدل وحسب كذا اسم وعل من باب التعمص فمهم (أ) رد هذا الشرط على مشروطه  
لأنه ليس أمارة بخاصة على أنه لا بد من رد الشرط على مشروطه ولو جوزه  
رد الشرط على مشروطه ففي الأحكام الشرعية لا يراعى أن يكون وحسب المصالح  
فمنه لا يثبت بحجر أحد إلا أنه قد يثبت له ما لا يثبت له غيره هو الذي هو شهادة العدل  
لواحد « لذا » حجب اسمه فيه ثبت بحجر الواحد فيه لا يثبت شرطه الذي  
هو هلال شهر « مضاف » بشهادة العدل الواحد « لذا » حجب الواحد بالقدف وفيه  
يثبت بحجر « له » حد يسمه لا يثبت نفس القدف بحجر الواحد « شهادة »

المرجع بالدليل المذكور في نفس نفس من كنه لا يرى في الرواية في كفاية  
الواحد متفريب أنه كما يدعى الواحد في الرواية بنفسه يكفي الواحد في  
من كنه الرواية أيضاً بظهور اعتد التعدد في الشهادة وفي تركية الشاهد

« وعن الثاني أن مسمى اسم شرط العدالة في الراي على أن المراد من الفاسق  
بوصف الجواب أنه لو فرض عموم مفهوم آية البناء وشموله لأحد عدل واحد

## شرائط حجة خبر الواحد ١٨٥

بإعداله يلزم التناقض في مدلول الآية . التناقض يظهر بذلك .

الأول : بناء العدالة من جهة دلالة الآية على إرادة الفسق الواقعي من الفسق في قوله تعالى إن حائداً فاسق الآية

الثاني : أنه لا من عدم حجة خبر الواحد في الفسق الواقعي سواء علم فسقه أم لا اعتباراً بغير إقرار عدم الفسق في حجة خبر الواحد أم لا . إقراراً لا يعتمد في حصول الخبر في المصطوف الثالث : أنه بعد انقضاء السلطة في موضح الحاجة يلزم من إقرار عدم الفسق إقراراً بالعدالة والعلم به فادى الآية الكريمة . به على اعتبار إقرار العدالة والعلم به . يترجم من مجموع الآية الكريمة للاخبار بالعدالة أن تكون الآية الكريمة دالة على عدم اعتبار إقرار العدالة والعلم به بهذا التناقض وأصح ذلك إسقاط الأمر الثالث من الأمور التي ذكرناه . وتطبيق التناقض على عدم الفسق تفريفاً أن الآية الكريمة دالة على اعتبار إقرار عدم الفسق والعلم به لما عرفت في الأمر الأول والثاني من الأمور التي ذكرناه . وبذلك الآية الكريمة على حجة خبر واحد دالة بالعدالة يشترطه التناقض . بـ . اعتبار إقرار عدم الفسق ببعض الأول وعدم اعتبار إقرار عدم الفسق ببعض الثاني وهذا تناقض وأصح

« فتوقف قبول الخبر على العلم فائتمائها وهو موقوف على العدالة »  
 من العدم . بالنسبة لعدم الفسق موقوف على إقرار العدالة والعلم به .

د. حجة لتوقف انه مع عدم العلم بالعدالة يستلزم التسليم : « انما لا يستلزم احتساب  
 التسليم : « انما مع العلم بعدم التسليم كما هو و صحيح وهذا التوقف بشأن الملازمة بين  
 العلم بعدم التسليم و العلم بالعدالة كما ان هذا الملازمة نشأت من ناحية عدم  
 لو أسقطه في موضع الحد و به يترتب من العلم بالعدالة لعدم عدم التسليم و يلزم  
 من العلم بعدم التسليم العلم بالعدالة : لا فرق بين ان يصل الى عقدة العدالة من  
 ناحية توقف العلم بعدم التسليم على حرار العدالة و العلم بها كما ترى في مدارج  
 السالك و بين ان يصل الى عقدة العدالة من جهة انه يترتب على العلم بعدم  
 التسليم حرار العدالة : انه به كما رأيت في بابنا

ثم لا يخفى عليك ان توقف العلم بعدم التسليم على العلم بالعدالة و بالعكس  
 ليس من الدواعي المستحقة في هذا الدور دور معي لا يلزم من هذا الدور توقف  
 الشئ على نفسه و تعدد الشئ على نفسه كما لا يخفى

« لا يقال عما ذكرتموه من ان التسليم على قبول شهادة العدل ان لا يعلم معه »

و صحيح الاشكال في الامة لا ريبه لا ريب في شمولها لاحكام عدلين بالعدالة

« شهدته » اعدالتا للاجتماع على قوله ( احكام عدلين بالعدالة ) مع ان

التساوي المدكود متوجه اليه ايضا لان التسليم بالعلم كما هو واضح

و أوضح الجواب ان الـ «الـ» الحريمه دلت بمعناها اخلاقها، على عدم  
 حججه خبر عدلين، لعدم انه لا يقال به قد حصل «قدت» دليل حتى «لم يجدوا»  
 في تخصيصها او تفسدها «اذللك» بل غير العلم من له العلم في هذا احد عدلين  
 تركيه الراوى «الشهادة» بها «ان» كذا «والوجه» في عدم محذور في التخصيص  
 «التفصيل» كذا «عن» «الـ» «التفصيل» «المقتضى» على «هذا» اي «ان»  
 قد يقول الخصم انما «ان» «لا» الآية «الـ» «عن» حجة خبر عدلين «هذا» لعدالة  
 «الوجه» في التخصيص «المقتضى» «عن» عدم حجة خبر عدلين «هذا» واحد  
 «لعدالة» في مقام «ان» «الشاهد» «فقط» «ان» «في» مقام «ان» «الراوى»  
 «ان» «قدت» كذا «حصل» «ان» «الحريمه» «بعض» «عدلين» «لعدالة» «حصل» «ان»  
 «بعض» «عدل» «واحد» «بها» «لعدالة»

قلت - مصافاً الى ان هذا «خوع» عن الاستدلال المدكور لان المعروف ان  
 الاستدلال بمفهوم آية الشاهد استدل به «ان» «حاج» «لا» «معهم» «الآية» - «يرد»  
 عليه انه لا دليل على التخصيص في الثاني

«وهذا» من اكثر الشواهد على ان النطر في الوجه الاول انما هو الى القياس «  
 الظاهر» ان اسم «الـ» «اشارة» الى عدم الاكتفاء المستبعد من قوله  
 «لا» «يكفى» اي ان عدم الاكتفاء «في» ترك «الشاهد» «واحد» من اكثر  
 الشواهد على ان النطر في الوجه الاول «الى» القياس حيث قاسوا تركيه

الشاهد بالشهادة و تركه الراى بالر د به و ذهبوا الى اعتبار التعديل في الاور لا اعتبار  
 تعدد في الشهادة و كفايه الواحد في التي لخصه الواحد في الرواية

## في الجرح و التعديل

« اصل احلف الناس في قبول الجرح و التعديل مجردين »

« ان يقال فلان عدل او صيب من دون ذكر سب المدالة

« و استندوا في هذه الاقوال على اعسارات واهية و وجوه ركيكة »

« قد تصدى اذكر بعض تلك الوجوه صاحب القواين « الفصل « بعد من لهداية هم

« من شاء الاطلاع على تلك الوجوه و مراجع الى الكتب المدكورة

« و ذهب والذي ره الى الاكتفاء بالاطلاق »

لمراد بقوله ره و لدى عبارة عن الشهد الثاني .

« و هذا هو القوي و وجهه ظاهر لا يحتاج الى البيان »

وجه الظهور انه مع عدم تعدد مخالفه مدك السعد : الجرح لسدك فمما يتحقق

به العدالة و الجرح لاحاحه لما الى ذكره السب مع عدم علمنا بذلك لا اعتمد

بالتعويل و الجرح مجرداً عن ذكر السب لاحتمال وقوعه في التعديل و الجرح

بما لا يجوز التعويل عليه عند

« و منه يعلم ضعف ما استوجهه العلامة ره »

« وجه الضعف ان مجرد كون المعدل و الخارج عدلي « سبب العدالة و الجرح

لا يكفي في اعتماده على التعديل و الجرح مجرداً عن ذكر السب اذا لم يعلم

عدم مدحوله مسئلة لمسلد في اصاب العدالة والحرج وذلك لاحتمال مجازاة  
لك في تلك الأسباب

« والجمع اولي ما امكن و هدد الحجة مدحوله »

قوله ثم مدحوله اي مدحه مدحوا من صر على مدحه  
بفتحين والمهرول والمعب هي مدحوله و ب الموارد  
لو حجة في كون الحجة مدحوله بالمعنى سواء كان من باب التعمير او من  
باب البناء فاعني ان حرج سب الحرج مدحه المدح بطريق مدح  
فان الحرج ائنه في ذر الظهر يوم الجمعة يشرب العبر و و  
اي ائنه في ذلك الوقت مدحه في مسجد الجامع في سب صلاة الجمعة مستند  
لحطية صلاتها (جمعة)

« انه ان كان مع احد هما رجحان يحكم التدبر الصحيح باعتباره »

لرجحان كالكثرة ولا عدله ولا رعه و غير ذلك

أو صيغ المروي حدد بالعدل من دون تعمين

« فائدة اذا قال العدل حدثني عدل لم يكن في العمل برأيه »

اذا قال العدل او اعدان مدح على اعتبار تعدد حدثه عدل في الاكتفاء  
مدح على اشتراط العدالة في لراي و عدمه فولا يذهب الى الاول المحقق مدحه  
صاحب الفصول هما و ذهب الى الثاني الشهيد الثاني مدحه المصنف مدحه

« فان قال عن بعض اصحابه لم يقل لا يمكن ان يعنى اسمه الى الرواه  
واهل العلم »

اي من المحتمل ان يريد المرادى عنه مجرد كونه من الرواه او من اهل  
العلم ومن المعلوم عدم كفايه كون المرادى عنه من الرواه اهل العلم  
في حقيقه حده

« وهو عجيب منه بعد استراطه العدالة في الراوى لان الاصحاب »

اورد المصنف رد على المحقق رد بامر من

احدهما ان اصحابنا لا ينحصر في العدول

تاليهما ان تميز الراوى عن المرادى عنه بالعدد و توصيفه به تعدد من  
ارادى بالاسم الى المرادى عنه ومجرد التعديل غير كاف لاحتمال وجود  
الحاجه اليه ان المرادى عنه غير ممكن لبعض عن وجود الحاجه  
وعدمه وهذا الاشكال الآخر وارد في توصيف المرادى عنه بالعدل من دون  
تعيينه وتوصيف الروايه بالصحيحه مثل ما اذا قل ورد في الصحيح - مثله -

## تحمل الحديث

« اصل لابد للراوى من مسند يصلح له عن اجله روايه الحديث »

توضيح هذا الاصل ان راوى الحديث لا بد له من تحمله للحديث من مسند  
يصلح لاجله روايه الحديث وهذه بحث يصل منه والقل قد يكون من المعصوم

عليه السلام وقد سئل من غيره ان كان لنقل عن المعصوم عليه السلام وعلى  
 وحواله المعتمد عبارة عن اسم ع عند كائن نقول سمعت الامام الصادق عليه السلام  
 يقول كذا . كذا . ان كان النقل من غيره فتحمله الراوى ( الحديث على اسم  
 المذكور منها - اولاً - ما نفرضه المصنف به صريحاً .

اول ان يكون المستند السماع من الراوى عنه ويصر عن الراوى عنه في  
 الاصطلاح بالشيخ وهذا على تعيين

احدهما ان يكون الشيخ ( الراوى عنه ) يصر الى منسوب ونقل الحديث  
 عنه ( مكتوب

ثانيهما ان يكون الشيخ نقل الحديث عن حقه اي عن طهر القلب لانه  
 مكتوب والاخر من حديث النعمان اعني اقله احتمال الجمع بالنسبة الى الثاني  
 من جهة احتمال الدهول - التبيين في الثاني - يصر عن حمل الرايه في هذا  
 القسم بحويه بتحمل الرايه بالسماع

الثاني ان يقر الراوى الحديث على شيعه فيقر الشيخ - بمتروك - بمصوبه  
 ويصر عن تحمل الرايه - في هذا القسم بتحمل الرواية بالقرائة وهذا ينقسم  
 بحسب نقل الراوى الى الجاه

احدها ان يكون النقل بغير طاهر في السماع عن الشيخ مصماً الى قرينة  
 تصر به عن طاهر . ثم ان يقول حدثني ادا خبرني فلا قرأته عليه . وان لفظه حدثني

• خبر في طاهرة في السماع والبيان اعطاه فرائده عليه قومه على عدم اراده ذلك اظهار

ثم هو ان يكون الخبر ينقطع عبر هذه في السماع عن الشيخ منصفاً الى قومه  
ومنه للمنفذ نسخوا فرائده مثل ان يقول امانى فلان فرائده عنه

ثالثها ان يكون الخبر ينقطع هذه في السماع عن الشيخ مجرداً عن قومه  
تصرفه عن طاهره مثل ان يقول حدثني فلان .

الرابع ان يكون الخبر ينقطع عبر طاهر في السماع عن الشيخ مجرداً عن  
قومه منسوخاً لهذه فرائده مثل ان يقول اخبرني فلان

الثالث من اقسام تحمل الحديث ان لا يكون الراوى قد سمع الحديث عن  
شيخه حتى يكون داخلياً في القسم الاول والاقرء الحديث عليه حتى يقر الشيخ  
ويتمرق به وكان داخلياً في القسم الثاني وانما رخص الشيخ نقل حديث او  
احديث لم يسمع راوى ذلك الحديث او احديث عنه (شيخ) مثل ان يقول  
حدثت لك الخبر من هذه المسحة - مثلاً - ويعبر عن تحمل الرواية في هذا  
القسم بتحمل الرواية - بالاحارة وهذا القسم الثالث موجه فيه ما ذكرناه في  
القسم السابق من اقسام الاربعة ايضاً

مع ان لا يكون نقل الحديث عن الشيخ باحد الاربعة المقدمة في القسم  
الاول والثاني - ثالث - كان لنقل بطريق المماثلة وهو ان نقل بطريق المماثلة

[illegible]

١٠ القسم الثاني والثالث والرابع فلا يجوز النقل في المحو الثالث والرابع  
لأنه إذا لم يمسح حيث يتصل به طرفان المسح به السماع سميان المستدعي وقابل  
١١ أما المحو لأول والثاني فالحق هو حوار لنقل لأن الأحبار في تلك  
الأول - أحبار أحد إلى باحور مصوغة معلومة ولا فرق في حجية الحبر بين أن  
يكون أحدها أو باقصة أو أحد أو أحدها كما في هذه الأقسام

و ذهب السد اقرضى له الى المنع في ما عدا النحو الثاني اى الاول  
الثالث الرابع اما في الثالث و الرابع فموافق لما و وجه المنع ما عرفت  
و ما في النحو الاول من لعمد الازمة فلا قول حديثي و نحوه طاهري  
و سمع من لفظ الشيخ و اذكر كك بطله فيما ان قوله قرأه عليه او احذره ان  
مدوله يقتضى انه لم يسمع من لفظ الشيخ و هذا يناقض واضح

• اور دیکھو المصنف کہ د غیرہ بالقص مجملع موارد المحار فان قوله رایت  
سداً۔ مثلاً۔ طاهر فی انه رایت ایا مقترناً بینما ان قوله فی المصحف يقتضی انه

لم ير حيوياً مقترناً بـ أي . خلاشجاع . وحله أنه لا ممة قصه لقوله قرائه عبيد  
و يجوز قول المعنى المحاذي و منافسته للمعنى الحقيقي غير صائر  
• قد فهم لعلامة • من كلام السيد أنه قائم بعدم حوار تحمل الرواية  
بالاحاطة في جميع الأجزاء لا ممة التي من حملتها، المعنى الثاني

• وإذا علمه المصنف أنه بعدم دلالة كلمات السيد • على عدم الحوار في  
المحو الثاني بل يستفاد من كلمات السيد أنه لا فرق بين تحمل الرواية • لقراءة  
• لا • والمماثلة في أنه يجوز . تراوى عنه العمل على طبق الحديث الذي  
حمله أحد الأقسام الثلاثة وفي أنه لا يجوز للراوى العمل بلفظ ظاهر في السماع  
عن الشيخ • له مصمماً لي فربما تصرفه عن ظاهر كذا يقول حدثني أو أخبرني  
ولان قولك أو حازه • مماثلة وأما العمل بلفظ غير ظاهر في السماع عن الشيخ  
مصمماً إلى إفرامه من أن يقول سأني ولان قرائه عنه أو احاطة أو مماثلة ولا  
بأنس به ( نقل ) كما لا بأس بحمل نفسه

• عند ما أدق في كلمات السيد المرتضى أنه فإنه قال في القرائه على الشيخ  
• الصريح أنه إذا قرئ عليه وأمر له به أنه يجوز أن يعمل به إذا كان ممن يذهب  
إلى العمل بحرف الواحد و يعلم أنه حديثه وأنه سمعه لا قرأه له بذلك ولا يجوز أن  
يقول حدثني وأخبرني .

• قال • في المماثلة • هي البشارة المحدث • قال كان ممن ذهب إلى  
العمل • حصار الأحاد عمل به • لا يجوز أن يقول حدثني ولا أخبرني  
وقال أنه في الاحاطة . وأكثر ما يمكن أن يدعى • يجوز العمل به عند من

عذر باحترار الأحاد وما ان يروى وبقول حرمي وحدثي فذلك كذب  
 « وروى ذلك اجازته روايه كتاب و نحوه و يحكى عن بعض الناس انكار  
 حوار الروايه بالاحارة و يعزى الى الاكبرين »  
 في الفصول : ومنها الاجازة وهي الرخصة في رواية الحديث عنه عن يرويه  
 عنه بقوله احرث ان يروى عنى هذا هو ان لم لا حرة له قد يروى  
 في كتاب معين مشتمل على قول احرث ان يروى عنى هذا هو ان لم لا حرة له قد يروى  
 ان يكون الكتاب مناهجاً على من العلة الصحاح يجب له ان يروى عنى هذا هو ان لم لا حرة له قد يروى  
 وفي كتاب معين غير مشتمل على قول احرث ان يروى عنى هذا هو ان لم لا حرة له قد يروى  
 من كتابي المجهول كتاب التهذيب مثلاً او كتاب غير معين مع ضبطه بعنوان  
 معين كقوله احرث ان يروى عنى هذا هو ان لم لا حرة له قد يروى  
 قد يكون لشخص معين كما مر وقد يكون لعرض معين كما مر وقد يكون لحدث معين  
 شتمع هذه الشرط ان يروى عنى هذا هو ان لم لا حرة له قد يروى  
 او غير معين لمعين او غير معين

وفي مقام الهداية لمؤلف المامقاني : قد وقع الخلاف في حوار تحم  
 الروايه بالاحارة و حوار ادائها العمل بها فالمشهور لحد : ادعى جماعة  
 الاحاد نظراً الى شدة المخالف حجة المشهور ان الاحارة عرفاً هي قوة الاحاد  
 مبريدته حملة فهو كما لو احرته نفسه والاحاد غير متوفى على التصريح كما  
 في القرائن على الشرح و هو يتحقق بالاحارة المعهدة حجة لمابع من العما  
 بالاحارة ان قول المحدث احرث لك ان يروى عنى ما لم نسمع في معنى احرث

لأنه لا يجوز في الشرع لأنه لا يصح رد به عالم بسمع وكأنه في قوة آخرت لأن  
تكذب على .

ورد من الإجارة والرواية بالإجارة من طريق تصحيح الخبر من المحدث  
حيث يوجد في أصل صحيح مع غيره من غير طريق تصحيح الخبر من المحدث  
عرف أم لا فلا يتحقق الكذب

« أحدهما قبول الحديث والعمل به وقله من الإجارة إلى غيره »  
قوله ( ونهه من المحدث له ) أي : نه المحدث له من المحدث إلى غيره  
« بأمور مضمومة معلومة مأثورة عنهما من الغلط والتصحيف »  
صحف الكلمة خطأ في قرائنها وإثباتها في الحديث . من حرفها عن  
وصفها في المصاحف التصحيح نفس المصاحف حتى يشعر المرء من المصاحف  
وأصله الخطأ ( أقرب ) .

« تشيخاً له بالحديث لما يسميها من المصاحف في المعنى »  
وجه المصاحف أن الاعتراف بشيخ كقوله في الرواية عن القبول والاعتقاد  
بالمصون

« فأي مانع من إجراء مثله في ضرورة الإجارة والاعتماد فيهما واحد »  
عرصة رد من وحدة الاعتناء به من جهة الصحة فإن جهة الصحة في  
الصورتين واحد وهو المجاورة مع القرينة  
« فهم من كلام السيد المرتضى رد القول بعدم حوز الرواية بالإجارة مطلقاً »  
الفرق من الإطلاق أنه سواء كان بلفظ حديثي أو خبري وجوهها ١٠ هو ظاهر

في السماع عن المعصوم عليه السلام أو يمرهما معاً ليس يظهر عن المعصوم عند السماع  
 « يتطلع على أن عرضه هي جوار الرواية بها يلقط حديثي واحمرني »  
 الصبر المعروف باللمعة ما دأب إلى الأحكام يعرف عن عرض السيد  
 عبارة عن نظري جوار الرواية بالأحاطة يلقط حديثي واحمرني ووجه هذا اللفظ  
 مثل نقله مما هو ظاهر في السماع عن الشيخ واهل بيته لا يلقط مثل ما في ١٠ أو  
 عند قرائتي عليه مما ليس يظهر في السماع عن الشيخ ولا من أسدده حواره  
 « أن المناولة و هي أن يضاف المحدث عسر و يقول له في كتاب أسرار الله »  
 في مقاس الهداية أمها المناولة و هي أن يسأل الشيخ الطالب كذا  
 و هي صواب من رد بالأحاطة و مجردة عنها أما الأول و هي المناولة المقررة به  
 الأحاطة و هي على نوع أحاطة على الإطلاق و ادعى عدم الاتفاق على صحته  
 حتى أشار بعضهم إيرادها عنها لزجوعها إليها و إنما يقترن في أن المناولة  
 تقتصر إلى مشافهة المحضر للمحاضر له و حضوره دون الأحاطة و قيل بها أحسن  
 من الأحاطة لأنها أجازة مخصوصة في كتاب بيده بخلاف الإجازة ثم إن لهذا الضرب  
 مراتب فمنها أن يدفع الشيخ إلى الطالب تمليكاً أو عاريه للشيخ أصل سمعه أو  
 فرعاً مقبلاً به و يقول له هذا سماعي من فلان أو روايتي عنه فإني عني و آخره  
 لك روايتي عني ثم يمد به آياه أو يقول حده أو انسحه و قابل به ثم رده إلى وجهه  
 هذا و يسمى هذا عرض المناولة في مقابل عرض القرائة و هذه المرتبة اعني  
 مراتب المناولة و هي دون السماع و القرائة في المرتبة على الأصح لاشتغال

كل من السماع والقرآن على صسط الرواية وتفصيلها، لا يتحقق، لمداه الح  
 « وعسرهما بما يشعر بنوع شك نظراً منه إلى أن دلالة الإحارة »

وجه الاستعانة بنوع من الشك عبادة عن تسميه بقوله (وأكثر ما يمكن أن

يُدعى تعارض أصحاب الحديث في أن الإحارة الح

« فاعلم أن أثر الإحارة بالسلب إلى العمل إنما يظهر حيث لا يكون متعلقاً بمعلوماً »

قوله (متعلقاً) مع الصبر الموت وشرح مدون الصبر مهال ويكون سماً

لقوله (لا يكون) وأما في بعض النسخ متعلق بمدون الصبر مجرداً عن (لا يكون)

معلط قطعاً

« وإنما فائدتها حقاء اتصال سلسلة الأسناد بالنبي صلى الله عليه وآله »

في الأصول : فائدة الإحارة إنما يظهر في الاعتماد على الأصل حيث لا يشت

بصريق التواتر والأفلا فائدة سوى المحافظة على اتصال السند لتبين : من هذا

المات إحارات أصحابنا المتأخرين عن المشايخ الثلاثة أكتهم المعرفه كالكاظمي

والفقيه والتهذيب

« على أن الوجه في الاستعانة على الإحارة فيها رتب التي في عمرها »

بعض أن الوجه المذكور وهو بواب الكتب الأربعة كما يوحي عدم الحاجة

إلى الإحارة كذلك يوحي عدم الحاجة إلى سائر وجه الرواية كالسماع

والقرآن فيحور فقد ما في الكتب لا بعد مع انشاء الإحارة والسماع والقرآن

## تحمل الحديث ونقل الحديث بالمعنى ١٩٩

« و بقي في هذا الباب وجوه اخر مذكورة في كتب الفن »  
الوجوه الاخر مثل الكتابة بحوائث يكتب رواية - مثلاً - الى شخص من  
سمعت عن الصادق عليه السلام كذا فقال ذلك الشخص حدثني رواية كتابه ومثل  
المادة وهي وجدان احاديث بحفظ من يروونها معاصراً كان اولاً  
« فلذلك آثارنا على ذكرها على غرة »

صوته على يده اى يروى كنهه كما كان من غير ان يظهر شأنه مثل يصرح لمن  
يوكل الي رآه ( قرب مادة عرر بالمعنى المعجمة والرواية المهملة )

## نقل الحديث بالمعنى

« اصل يجوز نقل الحديث بالمعنى بشرط ان يكون السائل عارفاً »  
احتج في حوار نقل الحديث بالمعنى و عدمه فذهب اصحابنا الى الحوار  
« عليه اكثر من حذف وذهب بعض المخالفين الى المنع مطلقاً وذهب بعضهم الى المنع  
في غير المرادف

ثم لمعلم ان محل الخلاف في الحوار و عدمه ، اذا نقل مدلول الحديث بغير  
لفظه واسم الراوى بلقط قال امرأته واما بحوائث بكذا انتهى عن كذا او صرح  
بمعنى المعنى فلا كلام في الحواش قول صاحب الفصول « نعم ينبغي ان يستثنى  
من ذلك نقل الحديث والادعية وحوادثها مما يستظهر منه عند اطلاق الاسماء  
نقل اللفظ نظراً الى تعلق القصد به غالباً فلا يجوز نقله بالمعنى

من غير قرينة تدل عليه

« ان تكون السافل عارفاً بمواقع الالفاظ »

فوانه انه عارف بمواقع الالفاظ أى بمدلول الالفاظ . . . . . فمرادها « عذر  
لهجات و لاجور سواء عدم ذلك بمساعدة الطبع . . . عمل الله عند امقره هذا  
هو الشرط الاول و الشرط الثانى عذرة عن عدم صحة الترجمة عن الأصل فى  
اعادة المعنى والشرط الثالث عما . . . من مساوآت الترجمة للأصل فى الحالة العامة  
و شرط عدم كون الترجمة احسن من الأصل فى جهة و صبح . . . . . أى عذرة  
اشرط عدم كون الترجمة احسن من الأصل فقد عذر « ان الخصاص الشرعى . . .  
يكون « المحكم و احرى ، امتثاله احكم » اسراء لا تسبها عقبة لما قد نقل  
امتثاله بالمحكم لادى ذلك الى قوأت تلك المصعده هدامع ان امتثاله  
الاحسن كصله يؤدى الى اختلاف فى طريق الجمع عند التمسك بمداهه ان الاظهر  
عدم على لظاهر كما ان النص يقدم على الظاهر عند المصادفة فان كان المعنى  
لحديث مع . . . . . منه من حيث الدلالة مساوياً فى مرمية الظهور لا يجوز تركه  
بمعط يكون ظهر من المعارض هذا اذا قطع راى الحديث بالمعنى و هذا  
لامر دالم ينقص بالمعاصرة فان احتمال وجود المعنى من كاف فى عدم الجوار  
« نعم لبعض اهل الخلاف فيه خلاف و ليس له دليل يعينه »  
فان اهل الخلاف استدلوا بأهوار .

منها ان قول الراى دل ظاهر فى صدور اللفظ وادار د به نقل للمعنى فقط  
كان كدماً و تدليلاً

وورد عليه بالصريح من ظهوره فى ذلك لحرمان المادة فى الحكايات على  
حلافه فان الصريح اما يحفظ المعانى غالباً دون الالفاظ لتفسير مسطها فلفظ القوم  
اذا حقيقة فى القدر المشترك فى فعل اللفظ والمعنى او محار شائع فى تقدير المعنى  
بحيث لا يصرف عند الاطلاق الى نفس اللفظ : فمن على هذا الدليل سائر ادلتهم  
من شئت و جمع العصور : بحوء من الكتب المنسوبة

## خبر المرسل

« و قال العلامة ره فى نهاية الوجه الصريح الا اذا عرفت انه لا يرسل الامع  
عدالة الواسطة »

ستثنى العلامة ه من عدم صحته خبر المرسل مودداً واحداً وهو ما اذا علم  
ان المرسل اسم و عن من باب الافعال لا يرسل الامع عدالة الواسطة سواء كان  
له معارض ام لا

و استثنى الشرح الطوسى ره موددين .

احدهما ما عمن ان المرسل لا يرسل الامع عدالة الواسطة سواء كان لحر  
امرسل معارض من لا

ثانيهما ما اذا لم يعلم ذلك الا انه لم يكن لحر المرسل معارض من المسايد  
الصحيحة .

و ذهب المصنف و إلى عدم قبول مطلقاً ، استدلال عليه بمرس  
 حده ، ان من شرط قبول الحداه ، لم يحرر ، مجرد نقل العدل لا دلالة له  
 على العدالة

فإنهم ، به لو سلم دلالة هذا العدل على عدله ، لم يروى عملاً ان هذا العدل  
 عن كافا من المحقق ، ان يكون له ، سنده الراوى ح ، ح ، اما لم يكن المراد  
 عنه معين ، لا يمكن انحصار من ، حدود ادراج ، و عدمه

« و كلامه في يذهب حال عن هذا الاستثناء و هو الوجه »

اصح المروخ المصنف ، انه ، ح ، ح ، الى الحدو عن ، استثناء المستبعد من  
 قوله ، حال عن هذا الاستثناء .

« فهو عمل بتيادنه على محيول العين و قد عني حاله »

و عني حاله عما عني به لم يذهب الشهادة على محوها العين في قبول خبره  
 ( محيول عين ) نحو ، ان يقول له ، ح ، ح ، لا يعلمه

« واما كلام الشيخ فمرد على اوله ماورد على العلامة به وعلى آخره »  
 ما ذكره الشيخ به اولاً عبارة عن حجية خبر المرسل ، اذا علم ان الراوى لا يرس  
 لا عن ثقة ، و ما ذكره به آخراً عبارة عن حجية خبر المرسل اذا لم يكن له  
 مدرج من ائمة الصالحة ، ان لم يعلم ان الراوى لا يرسل الا عن ثقة

« منها ان رواية العدل عن الاصل المسكوت عنه تعديل له »

ورد على هذا الاستدلال في القواعد ، انه انما يتم فيما لو اسقط

بواسطة لاما بهمة وثباته اما يتم لو حضر عن عا في سنة عن عا  
اذا الوثوق بصدقه وهو محتوج

« ومنها ان اسند الحديث الى الرسول صلى الله عليه وآله تسمى بصدقه »  
واو د عني هذا للدلالة على الفوائد بما فيه لا يتم في صورة به  
الواسطة : بانه انه يدل على كون الواسطة عدل موثوق بصدقه  
توثيق بمجهول المين ولعل له جارحاً

## اقسام الحديث

« و ربما يطلق هذا اللفظ مضافاً الى راو معين على ما جمع السند اليه  
الشرائط خلا الاسماء الى المعصوم عليه السلام »

قوله (ع) : متعلق بقوله (ع) (يطلق) كلمة مامو صوله له عن الخبر  
و لربط عبارة عن بيانه الى قوله السند من المصير في المعنى واللفظ الصحيح  
مضافاً الى راو معين ربما يطلق على خبر جميع سنده (حسراً) ان ذلك الرادى الشرائط  
سوى الاتصال الى المعصوم عليه السلام : وجه استثناء الانتهاء الى المعصوم (ع)  
والانصال اليه ان من جملة شرائط صحة الخبر عبارة عن اتصال سنده (حسراً)  
الى المعصوم (ع) : و اذا اطلق الصحيح مضافاً الى راو معين على خبر واحد او مراد  
: خود جميع الشرائط الى ذلك الرادى و تحفظها (شرائط) عند الاتصال  
الى المعصوم (ع) : و اما الاتصال اليه (معصوم) فليس مراد لا توسط ذلك  
الى ما بعد ذلك الرادى و معه لا يعقل ارادة وجود هذا الشرط

اى الاتصال الى المعصوم عليه السلام .

« وقد يطلق على جملة من الاسناد جامعه للشرائط وى الاتصال بالمعصوم (ع) »

وجه استثناء هذا الشرط ان الاتصال الى المعصوم (ع) مرتبط بغيره .

المحتمل ان يكون داخلا في سدة السند . حاشا عن تلك المحتملة . معه لا يحسن

ارادة جميع الشرائط في تلك المحتملة من الاسناد حتى الاتصال الى المعصوم (ع)

« الثانى الحسن وهو متحمل السدائى المعصوم بالامامى الممدوح »

المارة كما نقلناه . وقد سقط عن بعض النسخ قوله عن قوله الامامى و

قوله به بالامامى اى ينقل الامامى

« ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب او بعضها »

مع ثبوت عدالة في جميع المراتب . مدخل في الصحيح نعم عدالة البعض غير

كاف ليكون الحبر صحيحاً فان الشيخة بعده لا حسن المقدمات

« و لم يشمل باقى الطريق على ضعف من جهة اخرى »

قوله به من جهة اخرى اى غير جهة عدم كونه امام . وان هذه الجهة من

عدم كونه اماماً لا يصح ان يكون الحبر موثقاً و انه غير بذلك اشتراط البرى

على الضعف من سائر الوجوه كالكذب و نحوه

« بان يشتمل طريقه على مجروح بغير فساد المذهب »

التقييد بغير فساد المذهب لاخراج ما اذا كان المجروح له فساد المذهب و

فساد المذهب يمكن ان يكون موثقاً معه مدخل حبره في القسم الذى هو اى الموثق

## الكلام فى النسخ ٢٠٥

لما جاء المبحث عن النسخ فى اصول الفقه للاستاد الشيخ محمد رضا المصطفى رحمه الله عليه ولعمرة الله لم يكن واضحاً كما هو الموضوع تذكير بعض الامور ههنا استطراداً جاء الموضوع بعض محملاته احكاماً

الاول ان قال المسح رده ١- لنسخ ٢- النسخ ٣- المنسوخ ٤- المنسوخ عنه فادان كان لنسخ حقيقة رفع الحكم فاما نسخ هو الله تعالى وانه الراجع للمعاني والمنسوخ هو الحكم المرفوع والمنسوخ عنه هو المكلف والنسخ هو انه ادر على رفع الحكم الثابت وتسمى الدليل بنسخ على مسس المحذور فبطل هذه لانه الكريمه بنسخه اثبت وقد يسمى الحكم نسخاً محذراً وهذا صوم رمضان نسخ لصوم عاشوراء - مثلاً -

الثانى لاختلاف بين المسلمين فى وقوع النسخ فان كثيراً من الاحكام اشرع السافه قد نسخ بحكم الشريعة الاسلاميه وان حملته من احكام هذه الشريعة قد بسحت واحكام اخرى من هذه الشريعة بفسادها فقد صرح القرآن بان نسخ حكم التوجه فى الصلاة الى الصلوة الاولى وهذا مما لا ريب فيه واما الكلام فى ان يكون شئ من احكام القرآن منسوخاً بالقرآن او بالنسخه القطعية او لاجماع والماعقل وقد قسموا النسخ الى ثلاثة اشكال

١- نسخ التلاوة دون الحكم

٢- نسخ التلاوة والحكم معاً

٣- مسح الحكم دون التلاوة وهذا هو المشهور بين العلماء والمفسرين  
 الثالث بمعنى مسح التلاوة ليس رفع يدي عن الآيات ولا يحمي المسح  
 الآية كلها، غير أنه يلزمها ما لو اردت الذي لا يحمي الآية من مسح  
 ريد به انقطع عن لعمري بالتلاوة والقراءة وقد مثل العراقي في كتاب  
 المنصهي ج ١ لمسح الحكم دون التلاوة قوله في ١٠١ عن اللذين اتفقوا  
 فدية طعام مسكين ( الآية وقد بقيت تلاوتها والمسح حكمه بتعيين الصوم ومثل لمسح  
 التلاوة بمسح تلاوة آية الرحمن مع بقا حكمها هو قوله في ١٠١ المسح والشهادة  
 اذا ربا فاحموها الستة فكأن من الله والله عز وجل حكم

الرابع في العنود ثم مسح كما يطلق على مسح الحكم كذا في قد يطلق  
 على رفع يدي عن الكتاب وآياته بمعنى آخر هو من كونه كذا في قرآن  
 ويمكن ادعاءه الى رفع الحكم لان كونه كذا في رفع يدي عن جميع المسح  
 الى رفعه فيحوز ان يكون النسخ حقيقه فيه بالاشراك المعنوي او اللفظي او مجازاً  
 او جود العلاقة والالاء فهو مسح النسخ على حد الذي معه الذكر ورفق  
 الممخشي يسه وبن النسخ من المسح اذ هات الى بدل والالاء هات لا الى  
 بدل وهو لا يلزم قوله تعالى ( ما مسح من آية اذ شئت اذت بحبر منها او انما  
 لان طهره لا يبان ما يدل على التدوير

• في بعض النسخ هو المحذوف عن ع لم آي : لا إله هو المحذوف  
 ن ع لم المذكور  
 • في معرذت : اعلم • دقت • وقوله امسح من آية وسبها : فإسأله  
 حذف ذكرها عن القلوب بقوة الالهية .

• في معرذت : اعلم • دقت • وقوله امسح من آية وسبها : فإسأله  
 ت محذوف منها : ومن معناه : ر • المحذوف : المحذوف عن قلوب العباد وقيل  
 معناه • • • • • من له من قواهم سمع • • • • • ما رأى يؤجره فلم يترك  
 « اصل لا ر ب في جوار المسح ووقوعه وما يحكي فبهما من الخلاف »  
 حذف • • • • • في امكان نسخ • • • • • لم الاسم • • • • • في وقوعه مطلقا • • • • • في  
 حضور القرآن

« وجمهور اصحابنا على اسراخه بحضور وفي المعن المسحوح سواء  
 فعل ام لا »

عدم الفعل قد يكون المعصية كما في الوحد التعني وقد يكون بدون  
 المعصية كما في الوحد التحسري • • • • • اختصر على احد فرديه او افراده  
 • • • • • في عدم الفرق ما سذكره في التوضيح انتهى

« لما انه لو وقع ذلك لاقتضى تعلق النهي بعين ما تعلق به الامر »  
 توضيح وحدة متعلق الامر : انتهى على تقدير ما اذا كان المسح قبل حضور

وقت في المسوح في الأمر في معنى بالصوم يوم الخميس - مثلاً - والنهي أيضاً  
 متعلق بنفس الصوم يوم الخميس وهذا بخلاف ما إذا كان النسج بعد حضور وقت  
 في المسوح فإن النهي لم يتعلق بنفس ما يتعلق به الأمر ؛ ذلك لاختلاف  
 الزمان وتغايره ومن له يهي أن اختلاف الزمان وتغايره يوجب تعدد  
 المتعلق وبالصوم إلى يوم الخميس معناه بعد يوم الخميس كما أن  
 ؛ حوب المتعلق بالصوم إلى يوم الخميس معناه حوب المتعلق بالصوم بعد  
 يوم الخميس بن متماثل له ؛ لهذا لا يكون المرفوع في مورد نسج نفس الحكم  
 المتبني في المرفوع منه كما سيجري المصنف ؛ بذلك حيث يقول معنى النسج  
 سر عا هو الأعلام بره ال منها الحكم الثالث الخ ؛ الوجه في عدم الفرق في  
 حوب النسج بعد حضور وقت فعل المصنف في فعل المسوح وعدمه ( فعل )  
 عدمه عن فعله في المتعلق ؛ بعدد من ناحية اختلاف الزمان وتغايره في صورة  
 الفعل وعدمه

« مع أن فيها تلعباً على الأسماء بالأقدام على المراجعة في الأوامر المطلقة »  
 « ؛ عليه في الفصول مما حد منه » صفحة ظاهر ( بذلك من باب الشعاع  
 شفعه منه على الأمة ؛ لأحرارة فيه أصلاً لا يقال شفعته تعالى على الأمة أكثر من  
 شفعته من الله عليه « آله عليهم ملوك كان هناك حكمه يقتضي الشفعه بالتخفيف  
 لكتاب الملام ؛ فوعده منه تعالى قبل المراجعة « لآلهم يجر وقوعه منه ( من ) لانا نقول

هذا حديث من الأشعة من كتب الطب مع ما توفى حيزه في الحل أن الحكم قد  
 انتهى " فويع لتجديد " مع بعد المرحله " اشعة فلا يقع قلبه مع أن ذلك  
 كله في الحقيقة راحة الله تعالى .

« وعن الرابع ان الامر والمشيئتين معلومتان فان كانا حساسا كان ذلك »  
 الأولى الألف + الحاء بالذمى و ز هـ الحاء - لا - يرد عليه ما ورد  
 الحق سلطان العلماء و محمد بن عبد الله بن المعاصر بن عمرهم من التمسك  
 الامر و المشيئتين معلومتين معا كما كان الامر من مذهب وقوع المأمور به و ترا  
 المشيئة عند في الخارج و اذا لم يكن الامر من ذلك بل الامر من نفس الامر  
 و المشيئة كالاختصاص و نحوه و ثم ياتي من حديث التمسك عن ولائ

« لأن حصر الواحد مطمئن و همام معلومان ولا يجوز ترك المعلوم للمظنون »  
هذا الدليل من موافقه من العامة و رد عنه اولاً النقص بحوار تخصيصه  
بحصر الواحد ثابتاً به ان اريد ايهما قطعاً من حيث السداد من حيث الدلالة  
في الجملة فلا جدوى فيه لان المعارضه ليست بهذا الاعتبار خاصة وان اريد ايهما  
قطعياناً عند دلالتهم على استمرار الحكم ايضاً فممنوع من دلالتهما عليه طئنه  
الاولى ان سدا عليه بان مادل على حجيته احتمار الآحاد لا يساعد على  
حجته في المقام لان الممتد ان كان لاجماع فلا ريب في انتفائه في هذه

لضرورة وان كان ظاهر الآيات ولاحضار قصاصهم ان لا ينفصلوا عن حجة احاد  
 الاحاد من باب العموم والاطلاق وهو مع معارضته لظاهر الكتاب والسنة  
 وعمومات ما دل على حجتهم موهول بمصر المعظم بل الكل الى الجمع  
 وان لظاهر ان المسئلة متفق عليها عند اصحاب

« واري المذهب في ذلك قنصل الجدوى فترك الاستعمال بتحقيقه اخرى »  
 ولو حجة في فيه لجدوى غيره عن كون المسئلة عند اصحابه  
 « اما الاجماع ففي جواز نسخه والنسخ به خلاف مسمى على الخلاف في ان  
 الاجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي اولا »

يمكن الاستدلال على عدم كون الاجماع مسعياً مسوحاً وهو مستبعد مما  
 قلناه المصنف في مقدم

١١ ان الاجماع ديب به فاستقر به على انقطاع الوحي ومادام يمكن  
 نسخ وهو قد ينقطع اه حتى لم يمكن الاجماع مستقراً ومادام يصح الاجماع  
 مستقراً وهو ما يقتضيه الوحي لا يمكن لنسخ : قد اشر الى هذا الدين  
 بقوله ( واعتدوا في ) ان الله دليل مستقر ( ليه ) اشر الى حواشيه بقوله  
 ( وهذا القدر غير كاف ) الخ

لثاني ان النسخ في الاحكام والاجماع دليل على لاحكام وقد اشر اليه  
 بقوله ( وان كان لاجماع دليل على الاحكام كما يدل الكتاب والسنة والنسخ لا  
 تدور الادلة وانما تدور الاحكام التي ينبت بها ) اشر الى حواشيه بقوله

١- فعلى المانع من أن يشوب حرام وجمع الألف واللام  
الذات الإجماع وقد شئنا له بقوله (أو) وبأنه لا بد من إحداهما مجتمعة  
على أنه ثبت ولا خلاف في المسحوق (المسحوق) هذا أدلة على صحة  
دفع علمه بشيئي وظاهر الاعتراف والقول.

البربح والاحكام دليل على ان الاستعداد لاحكام غير حاكم هي  
قطعي والنسخ لا يكون له دليل شرعي وقد اشر اليه بقوله الاحكام قطعي  
والنسخ لا يكون له دليل شرعي اليه والى جوابه بقوله الاحكام لا  
يكون اعمق وانما يكون عن مستند قطعي وعينه والنسخ هو الحق هو  
المستند وهو شرعي

« اما الاجتماع عندئذ لانه مسقرة في كل حال قبل انقطاع الوحى وبعده »  
والوجه في استقرار دلالة الاجتماع عندئذ في كل حال ان الاجتماع كان  
عادة عن اتفاق جماعة احدهم معصوم على وجه لا يعرف شخصه بينهم فهذا  
يمكن وقوعه في زمانه سواء علم بدخوله صلى الله عليه وآله بينهم او بدخوله  
معصوم غيره وان كان عادة عن الاتفاق المكثف عن قول المعصوم (ع) فهذا  
مما يمكن تحققه في حياته صلى الله عليه وآله فيصح ان يكون ناسخاً ومسوخاً  
« اصل معنى السج سر عا هو الاعلام بر وال مثل الحكم النابئ بالدين الشرعى »  
التعبير بالمثل لما ذكرناه سابقاً من ان المسوخ في السج ليس عي الحكم

السابق و نفسه من المسوخ منه وقد ذكرنا وجهه و حرج بقوله ر ه ا لحكم  
الثالث بال ليس شرعي ) ما اذا كان المرفوع الاصل حليم العقدر و حرج بقوله  
ر ه ( بتدبير آخر شرعي ) ازاله الحكم بمحصول الموت و نحوه ،

« وعلى هذا فزيادة العمدة المستقلة على العبادات لم يمسح بها »

والوجه في ذلك ان الزيادة المذكورة موحدة لم يمسح بها من عدم و حرجها  
او استحسانها انما عدها وقد عرفت ان روح الحكم العقدر لا يمسح بها  
« لانها تخرج الوسطى عن كونها وسطى »

في المجمع اختلف في صلاة الوسطى على اقوال احدها انها صلاة اظهر  
وذكر مصنفنا ان رتبة انها الجمعة يوم الجمعة و الاظهر ان لا يام و يدل عليه  
سب نردول لآيه وهو انها وسط لها و اذن صلاة فرضت و انما انها صلاة ليس  
لانها بين صلاتي النهار و صلاتي الليل و اما حصاص و ذكر لآيه ر ه في  
وقت اشتغال الناس في غالب الامر و قالها انها اظهر لانها وسط في اصول  
و انقص من بين الصلوات و رتبها انها صلاة المشاء الى حرة لانها بين صلاتي انقصر  
و حاصها انها صلاة اظهر لانها بين صلاتي الليل و صلاتي النهار و انقص  
ولانها صلاة لا تجمع مع غيرها فهي مفردة بين محتملين و سادسها انها احدى  
الصلوات الخمس لم يبيها الله و احدها في حملة الصدقات المحتوية ليحفظها  
جميعها كما احدى ليلة القدر في ليل شهر رمضان



والفرق بين هذا القولين قول السيد المرصفي «... ما بعد الذي هو معتبر  
لخصف له واضح فان زيادة قد يكون معبرة لحكم... عليه في اثره  
معدّل لم يرتفع بها (بإدائه) لحكم الشرعي السابق لمستفاد من الأدلّة  
شرعيّة بل باق ما سجد كره في التمسح الآتي

« و اجاب بما لا نسلم ان ذلك نسخ لوجوب الركعتين ولا للمشهد »  
بوصح الجواب ان وجوب الركعتين السابق باق... لم يخصصه...  
اليه نسخ اصلاً والنسخ اما هو بالنسبة الى تعجيل المشهد... حسب اتّفاها  
من الركعة الثانية الى الرابعة و اما حرّاء الركعتين منفردتين...  
والرابعة فلا يصدق النسخ في شأنه ولو فرض ان الحرّاء كان من الأولى لكان  
شرعي فالنسخ ايضاً بالنسبة الى الحرّاء لا بالنسبة الى وجوب الركعتين  
الثابت من قبل .

« وهذا الكلام حيد عمرانه لا يترتب عليه فائدة مهمّة كما لا يخفى »  
وجه كون الاثر هاماً انه لم يحد حصر... احداً دلّ على... معبره...  
المريد عليه من دون ان يكون... افعه لحكم شرعي مستفاد من دليل شرعي حتّى  
فلما ناقول على المحذور من القول بعدم كونه تلك الزيادة نسخاً وعدم القول  
على قول السيد المرصفي انه يكون تلك الزيادة نسخاً

## الكلام في القياس ٢١٥

« اصل القياس الحكم على معلوم بمثل الحكم المأب لمعلوم آخر »  
 انقيس في اللغة التعدير فقد فسب الارض ، الدواعى اى قدرتها منه و فى  
 مصطلح المنطقيس عبارة عن قدر مستلزمه اذ انها قسبه حركى و فى الشرع  
 عبارة عن التمثيل فى المنطق .

قوله به ( على معلوم ) اى على شىء معين  
 « فموضع الحكم المأب يسمى اسماً وموضع الآخر يسمى فرعاً »  
 الاصل كالجدر والفرع كالمسد والجامع كالاسك  
 « وقد اطلق اصحابنا على منع العمل بالمستطلة الا من سد »

من شذ عبارة عن ابن الجنيده  
 « وكان هناك سهد حال يدل على سقوط اعتبار الشرع ما عدا تلك العلة »  
 امارة كنه نقلها ، وقد منع اعتبار به داصر ح لشرع على عله : كان شىء  
 « يدل على ان الشرع اسفود . عند امله من سائر الامور المتحققه فى الاصل  
 باطلهم والربح : رقه و اعاطه : بده و فلاحا لعبر لعله فى ذلك اى شوه الحكم  
 من حسن فله لعله و له و هو : اماله و الحكم دائر مدارها وجودا و عدماً  
 « وان تكون اسكار الحمر تحت يكون قبل الاصابة الى الحمر معسراً »  
 وه لاه : ( صافه ) مع : اام : اللام مجردة عن الصميم مصافى للمعوله :  
 ف : قوله ( قيد ) اسم لقوله : ( يكون ) وقوله : ( معسراً ) خبر لقوله : ( يكون )  
 « سلماً امكان كون المبد معسراً فى الجملة »

قوله : فى الجملة اى سحو الموحية الحربية كالدخل فى الشرعيت دون

« ان عيسى بن ابي عمير يفتنى الحجر كنه في هذا المعنى يمنع من صدق المتنحر كنه »  
 المعنى الذي يقنع المتنحر كنه ، معنى حقيقى للحركة والمعنى الذي  
 يقنع ذلك دائماً مثل ان مراد بالحركة الريح - مثلاً -  
 « قلنا ذلك عرف بالضرورة وهي سقطة الاب »

قوله ( عرف ) فعل ماضى مبنى للمفعول وقوله ( شققة ) لضعف الر حمة  
 المحو والانداف - جدى منه شققة - لعل شققة وقيل لشققة صرف الهمزة  
 في دالة المجرى عن له من - قبل الشققة لضعف وقيل الشققة عطف مع خوف  
 لئلا لا يفسد له - لى ، شققة ( قرب )

« و اقول كان العلامة لم يقتض على احتجاج المرتضى في هذا الباب »  
 في المصنوع وقد وضع المراجع ههنا مقامين الاول ان التعليل بالعلامة المصروفة الى  
 اللفظ كقولنا ح من الحجر لا سكاها هل يقتصر عدم مدحمة الاضافة في اللفظ  
 انه في الاسكان الى الحجر فكلون اللفظ هو الامر لهملق المتحقق في مورد من  
 غير ان يكون لخصوص مورد دخل فيه فهل يشت علقته له في مورد ثبوته  
 فيبقى بالحجر والرفع على هذا لعظم لغوى والثاني انه اذا ثبت عليه امر بالحكم  
 في مورد غير ان يكون لخصوص المورد مدخل فيه فهل يشت علقته له في  
 مورد ثبوته فيبقى بالحكم اليها او لا بل يقتصر به على موارد الثبوت  
 والرفع على هذا عظمى معنى ويظهر من العلامة جنس المراجع بالمقام الاول

مشرع بقوله « انما جاء الثاني لان حكمي في العمل لم عن لسان من افقده في المقام

في انما جاء في التي حكاهما » تشهد بها عن طهره في ذلك

« احس على التبع بان علل الشرع انما يستلزم عن الدواعي الى الفعل او عن وجه المصلحة فيه »

ومر من ذلك ع كاشفه عن المصالح الداعية الى الفعل به ، كانت المصلحة  
 في كذا عمر ، يجوز له حرره كالتعريف انما يعال كذا في الحر  
 فانه في ذلك في فان المصلحة اقرب اليه من ان قد يكون العنة كاشفه  
 عن امره ، ع الى امر كذا ، كذا دونه به كذا عمر ، يجوز او اخر به  
 كالبعد عنه تعالى

قوله « ( ١٠ ) في وجه المصلحة فيه ) في قد يكون العنة كاشفه عن وجه  
 المصلحة ، منها الحسن الاول ، به سب للمصلحة كما انما قد يكون العنة  
 كاشفه عن وجه المصلحة ، منها كمنح لظلم فانه سب للمصلحة

« و قد يشترك الثماني في صفة واحدة و تكون في احدهما داعية »  
 اشتراك اثنين في صفة واحدة كاشتراك الاحسان الى زيد والاحسان  
 في عمر ، في المصلحة ومعدلت قد يحسن الى زيد دون عمر  
 « و قد تكون مثل المصلحة فيه مقصده »

مثلا في الصدق ، هم الى شخص مصلحة لكونه اكراما له سيما ان

في التعدي بداهة في شخص آخر مصادرة لاهله بوجهه (انحصار)

« وقد يدعو الشئني الى عمره في حال دون حاله عني وجهه دون وجهه »

دعوه الشئني لاهله كالمثال الذي في عداة لشد الميراثي داهيه

لا حسب يدعو لاهله الذي هو المتعدي الا احسان العقر في حال الميراث

مثلاً دون حاه المصحة عني وجهه لاهله دون العداة قد معن كالف دينار دون

وه كفاً معن مصحة لاهله موجودة في حاه الآخر عني وجهه الآخر و

وه آخر مصحة

« و اذا صاحب هذه الحمله لم يكن في النفس على علة ما يوجب السخطي »

ب لشد الميراثي عني ما تقدم من كلامه فلهذا و اذا صاحب هذه

الحمله لا يتغير بوجهه ستمح منه هذه انه لا فرق بين التعدي عني علة الحرام

في موضوع التعدي عني الحرام فقط في موضوع فلهذا انه لا يجوز التعدي

في التعدي عني حكم كالأوجه ب في موضوع كالملاة التعدي الى موضوع آخر

مثلاً - فذلك لا يجوز في التعدي عني علة حرام في موضوع

معدى من داهيه المعن عن ذلك الموضوع - المعن حكمه - التي غير

ذلك الموضوع - باب مثلاً ذلك الحكم في موضوع آخر فلهذا لا يعد في

ن يكون لاسكار محققاً في الحمر والشد كليهما - مع ذلك صار الاسكار عند

لجرمه لجرم دون الشد كما ان المصحة كانت موجودة في الاحسان التي

رود و الى عمره كليهما و مع ذلك صارت المصحة علة للاحسان الى زيد دون

عمره وكذلك المصلحة في موضوع في الاحسان الى شخص في حاله  
مرصه و معدنه صار عليه الاحسان له في حاله صحته دون مرصه  
في السوجه والقدر

« وذلك انه يصعدنا ما لم يكن تعلقه لولاد و هو ماله كان هذا العمل بمصلحة »  
قوله (هـ) ان ذلك لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له

لعل ان التخصيص على المصلحة في (هـ) لم يكن بغيره من (هـ) ان (هـ) لا ينافي له  
والصير المرفوع المخصص على قوله (هـ) ان (هـ) لا ينافي له

والمعنى (هـ) الذي يفيد التخصيص (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له  
كان هذا العمل دامضحه ودا قبل (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له  
العدل هو الذي صار سبباً لكون (هـ) دامضحه كما ان التخصيص على العده وديعه  
ماله يكون العمل دامضحه ودا قبل (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له  
الحمر هو الذي صار سبباً لكون (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له

ان قلت ادعاء الاسكاف سبباً لكون (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له  
سبباً لكون (هـ) ان (هـ) لا ينافي له (هـ) ان (هـ) لا ينافي له

قلت قد عرفت ان فعل شيئي قد يكون دامضحه في موضوع سبباً لم يكن  
كذلك في موضوع آخر كالتصدق بدينهم الى شخص والتصدق بدينهم الى آخر  
وعليه فما المانع ان يكون الاسكاف في موضوع عليه للمضحه سبباً في موضوع



## الاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذرائع ٢٢١

أما جاء البحث عن الاستحسان والمصالح المرسلة وسد الذرائع في  
أصول الفقه الأستاذ لمصر وهو كتاب الفقه في الأصول  
من ناحية أخرى لم يفسر حقيقة الأمر المتقدمة في ذلك الكتاب  
ما اقتضاه في هذا المجال استطراداً فيقول :

أما الاستحسان فليس هو من الاستحسان بل هو من الاستحسان  
حاشي آخر أو جهة قوى العقل هو المراد به وهو مجرد قوة العقل  
في كتفه المدخل إلى عالم أصول الفقه الاستحسان وهو قوة عقلية  
بناحية نظر الطبيب إلى عورته لم ينس خلاقاً آخر من أن عقله  
هو الأصل وإنما عدل عن الحرمة إلى لأخره لتفصيل بسبب الأمر  
أمر من ومعالجته هذه عنه لأخره لمصر إلى وهو في من عند التجريم  
الثاني في المصوم العامة

أما لمصالح المرسلة فصلا أنها عبارة عن مصالح التي يراها  
شهادة أصل شرعي وذلك بأن لا يكون هناك نص يشهد لتلك المسألة بدافع  
والشافعية لا يقول بها وإنما هي لخصم هذا النص والحاشية بأحد من  
المصلحة المرسلة أي بالمصلحة التي لم يشهد بها نص ولا عقل  
يقدمون المصلحة المرسلة على حديث ولم كان حديثاً آخر ففي المسألة  
يخصمون بها المصوم بل مرجع المصالح المرسلة عند الحاشية إلى القياس وفي



## الاستحسان والمصالح المرسله وسد الذرائع ٢٢٢

• ما يعتبر فرعاً من الاستصحاب • شبه لمدد سد الذرائع منصوص الشريعة  
هو هذا كثره جد في الكتاب • فمن شواهد مدد سد الذرائع في  
اسمه الموده ان النبي عليه السلام بهي عن ماء الماحد عن لمور ذلك كيلا  
يضي الى عدم الموتى من عصمه لئلا وكذا بهي النبي النبي الوصيه للوارث  
لي لا يتحدد يمه الى تفصيل بعض الورثه على وهو احتياطاً على نظام الادب  
وان هذا التقصص ممدوع شرع كما ستري ذلك بهي لى عدم السلام عن  
حواه الر جان امره حسيه عن هذه الحله مدد يمه يمكن ان يمه الى الفساد  
• لمدد في هذه الامور • الاستحسان والمصالح المرسله وسد الذرائع  
ان ادب احب الى القطع • حيث ذلك فالحيه في الحقيقه من راحه حبه  
القطع لمدد • ان ادب الرطن في دليل حاص على حبه داك الظن كالظن  
لمستند الى هو الادله لسمعده فالحيه في الواقع من راحه داك الدليل  
لحاص • ان ام قد الى القطع • لا الى الظن المذكور فلا دليل على حبه هذه  
لامر • صدق بل يجرى في حقه • حاله عدم الحيه ون الاصل في الظن عدم  
الحيه على ما ستعرف انشاء الله تعالى في ساير الكتب الاصوله الدراسيه و  
ستعرف انشاء الله تعالى معنى حبه القطع الدنيه ايضاً

## ٢٢٤ تعدية الحكم من التافيف الى انواع الاذى

« وعن كونه أكد في الفرع لما حكم به ولا يعنى بالقياس الا ذلك »  
 قوله رد عن كونه معطوف على قوله رد ( عن المعنى المناسب ) الصبر  
 في قوله رد ا كونه جمع الى المعنى المناسب لم يشترك قوله رد ( المعنى المناسب )  
 و تحريف المسمى من بعده جوب لقوله رد ( الو ) الصبر المحرر بالماء راجع  
 الى المعنى ي ثاو فضع المطر عن كون ا ك المعنى المناسب المشترك أكد  
 في الفرع لم يكن يحكم بالتعدى .

« واحتمل بان الموقف على استحضاره هو القياس الشرعى لا الجلى »  
 رد ا رد ا منه فف نعم المسمى و اس ا لى اسم و عل من بالانقص و ان  
 ا لى و ا فف على استحضار القياس هو قياس سطر المحلى المختلف فيه بين و  
 بين له فف و و س جدى والا يتوقف على استحضار القياس



## الكلام في الاستصحاب ٢٢٥

« احملت الناس في استصحاب الحال ومجمله ان ليس حكم »  
 اظهر ان تسمية الاستصحاب باستصحاب الحال من جهتي المستصحب  
 عنه عن المحرر ينافي مع تقرير عن الاستصحاب باستصحاب حال الشرع . هـ  
 وقد ادا كان المستصحب حالة شرعية كالوجوب والحرمة . وجوهها كما انه قد  
 يقرر عن الاستصحاب انه باستصحاب حال العقاب . هـ . واذا كان المستصحب  
 حالة عقابية كما مر في الاصلية وجوهها . هـ . وحكم به العقاب . وجوه التسمية  
 بـ استصحاب في الاول . هـ . عن حاله . وحكم به . تاريخ زكي الشامي ع . هـ . عن  
 حالة يحكم به العقل

ثم انه لم يذكر المصنف . هـ . الاستصحاب لغة . الاصطلاحاً والمادة ذكر  
 محبة الاستصحاب حيث قال . هـ . ان مجمله ان ثبت حكمه في وقت اقاله فهو  
 استصحاب بخلافه عن احد الشئيين مصاحبة . هـ . لا يؤكل لحمه في الصلاة  
 . هـ . اصطلاحاً فقد عرفت بتعاريفه قال المحقق الشيخ الاصفهاني . هـ . اسد  
 واحصرها اتفاقاً ما كان اي الحكم بالمقاء

« احتج المرتضى . هـ . في استصحاب الحال جمعاً بين الحالين »  
 ملخص دليله . هـ . به كما يقتضيه ثبوت شئ . هـ . وجوده في زمان الاول الي  
 لدليل . لا يصح الحكم به (وجوده) من دون دليل كذلك يقتضيه وجوده (شئ) في  
 ان من الثاني الذي هو بقا . لو وجوده الاول الي دليل ولا يصح الحكم بالمقاء بلا دليل

ومجرد وجوده سابقاً لا يسلح أن يكون دليلاً كما أن مجرد وجود الدليل على  
ثبوت الحكم في الزمان الأول غير كاف لإثبات البقاء أيضاً فإن الحكم ببقاء ما ثبت  
سابقاً في الزمان المشكوك منه الحكم بوجوده شيئاً آخر غير ما ثبت سابقاً  
في الزمان المشكوك في احتياجهما إلى الدليل من دون فرق بينهما صلاً

« فإن كان الدليل يساؤل الثالثين سواء استيفاهما وليس بينهما استصحاب »

في ما كان الدليل يساؤل لجداله الأول لمصلحة العدالة الثانية - التي رتب  
اكتساب الحكم فيها - وهي بين الثالثين في الحكم وليس هذا من الاستصحاب

« كما لا يسمع حر كة التلك و ما جرى مجراه من الحوادث »

ما جرى مجرى حر كة التلك مثل حنابل المصنوع : غير من الهرم ولجوه

« الأول أن المقتضى للحكم الأول ثابت والعارض لا يسلح رافعاً له »

هذا الدليل ر دعه أول انه محتس ما اذا كان الشك في بقاء المستصحب من

جهة الشك في الرفع بعد احرار المقتضى : اما اذا كان الشك في بقاء المستصحب

من جهة الشك في المقتضى مثل الشك في بقاء الليل والنهار فلا مجال لهذا

الدليل صدقاً - لحمله هذا الدليل احص من المدعى فإن المدعى حريص الاستصحاب

مطلقاً سواء كان الشك من ناحية الشك في المقتضى او من ناحية الشك في

رافع بينما ان لدليل المد كور محتس ما لثاني وير د عليه ثانياً أن عيه مادل

هذا دليل هو حصول الخبر والبينة من جهة المقنن ، عدم تمام به جود الرفع  
أو رافعه لموجود بعد معارضة احتمال لرفع ما حذّر عليه الرفع ، وهذا نص  
ممنوع صغرى وكبرى ، صغرى قلعه ، حقه ، نظر حذّر ، ما كبرى وقد  
دليل على حجته ( ظن ) .

« الثاني أن الثابت أولاً قبل للشك ثانياً والألا نقبل من الامكان »  
و رد على هذا ، الدليل ما تقدم من لا يراد على الدليل الأول لأن صاهر هذا  
الدليل معارضة عن ( احتصاص ) بما إذا كان الشك في المقنن من جهة الشك في الرفع  
والوجه في ذلك ، أنه إذا كان الشك في المقنن ناشئاً من جهة الشك في المقنن  
لم يفتقر لدعاه إلى المؤثر بل سمدد ما استدام اقتضائه واستمدده مع رعايه  
هذا الدليل أيضاً حصول الظن بالمقنن من ناحية وجوه المستصحب سابقاً من  
دون العلم بما يؤثر في رفعه ، هذا الظن ممنوع صغرى وكبرى لما تقدم في الإيراد  
على الدليل الأول .

ولما أن حواء الحدث عن الشك في المقنن والشك في الرفع بقول في  
توضيح ذلك محتمراً أن الشك في بقائه المستصحب قد يكون من جهة الشك  
في اقتضائه واستمداده لسبقه كالشك في بقاء الليل والنهار وقد يكون من جهة  
الشك في ارتفاعه ( مستصحب ) بعد احراز اقتضائه للمقنن ، وهذا على قسمين

احدهم ان يكون لشك في وجود الله في حدود الفهم في حدود المعرفة  
 بحجج من بواطن الظاهر .

نفسه ان يكون الشك في صحة الموجد كاشك في نافية المدي  
- وهو انه الذي يخرج بعد حلاصة - انصافه - ما كان في الدار الاول من  
ان الموجد هو الموجد بحد ذاته - انما هو الشك في ان  
الرافع : ما كان الشك في صحة الموجد من حيث هو الموجد  
(حتمال عدمه) ومثله (الموجد) وقد وجد المحقق شيئا انصافه في  
ان كان الشك في المقتضى : ما اذا كان الشك في رفع نفسه فذهب في عدم  
حران الاستصحاب في الاول وحرره (استصحاب) في الثاني : هذا انصافه  
هو المستفاد من المحقق : من كلامه لانه

« الثالث ان التقياء عملوا باستحياب الحال في كثير من المسائل والموجب للعمل هناك موجود »

هذا الدليل هو الاستعانة بقريته وشعبه ورد شك في بقائه الحكم السابق  
ومم صحت موردأ الا وحكم الشارع فيه «استعانة» هذا الاستعانة بوجوب الاتفاق  
سائر الموارد التي لم يجر فيها حكم الشارع «الابقاء» بتلك الموارد المعلومة  
حكم الشارع فيها «البقاء»

و يسرد عليه ان الاستقراء المذكور لم يكن ذمياً و ناقص الاستقراء

ب. لكن معدومته في أصل أدنى لا يثبت من جهة عدم اتحاد المعقولات.

الأصاري في من لا يدرى أم لا أو يدرى أم لا في عدمه.

«الرابع أن العلوية يثبتون على وجوب صحة الحكم»

هذا الذي قد ورد من لاجل عدم صحة ما ذكره في عدمه.

عدم التكليف الثاني في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

إلى التكليف.

ب. وعليه في أمده هو الحكم في الأصل في عدمه في عدمه في عدمه.

في الحكم في الأصل في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه في عدمه.

« وهذا الكلام جيد لكنه عند المحقق رجوع عما استدل به رأياً ومضماً  
الى القول الآخر »

في الفصول بعد نقل كلامه له محقق داماد قول يستند من كلامه احيراً الفرق  
بين الحكم الشرعي المراد من عدم امر حميد الشارع مقتضياً له بعدم عيني  
وجه الاستمرار، ولم يمنع منه مانع وبين غيره من الاستصحاب في ر في الاول  
دون الثاني فممكن تدويل ما احتاره اولاً من الحكم بصفته في الثاني فيكون  
كلامه احيراً ثانية لما حملته اولاً لا عدولاً عنه فقوله في بيان الحكم في الاول دون كان  
بقتضيه مطلق معناه ان كان بقتضيه غير مقيد بوقت، وهو يرد في احيراً وقوع  
العقد اقتضى حلاً الوطى لا مفيداً موقتاً منه يظهر ضعفه ودعمه من الاصول  
من كلامه من ان مراده بالاطلاق ان لا يكون الحكم مقتضياً لحدوث الاول مع ان  
هذا المعنى فاسد في نفسه كما يشير اليه وكذا يظهر منه ضعف مانع  
صاحب المعالم في قوله والذي تحتاره الخ من انه رجوع عما احتاره اولاً ومضماً  
الى القول الآخر يعني قول المرعي به وذلك لان المرعي به صرح في طي  
احتجازه بما حاصله انه لا بد من اعتماد الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة  
الاولى فان دل على ثبوته في الحالتين حكم به والا فلا فاعتبر في انشاء الحكم  
في الحالة الثانية دلالة الدليل على ثبوته فيها و يبرمه على هذا ان لا يحكم  
بقضاء المكاح بعد قول القائل انت حليته وسريه الا اذا دل الدليل على ثبوته

بعد ذلك وقد عرفت ان المحقق لا يعتبر دلالة الدليل على ثبوت الحكم بعد ذلك ان يكتفى بدلالة الدليل على كون المقدم مقتضياً لدوام الرأية مالم يمنع منه مانع مع عدم العلم بممانعة تلك الاعطاف والفرق بين القولين بين نعم لو حمل الاطلاق في كلام المحقق على اطلاعه رجع الى مقال المرتضى لكن قد عرفت مما سبق انه خلاف الظاهر من بيانه .

والحكمة في ذلك في بقاء الحالة السابقة قد يكون من جهة الشك في المقتضى وقد يكون من جهة الشك في الراجع بعد القطع بوجود المقتضى وصلاحه لمستصحب في نفسه لسقائه كالشك في بقاء الرأية من جهة الشك في دافعه نحو قوله انت حليبه وانت بريه وناقضته لوجود الرأية الثابتة قبل ذلك المحقق به . سدر الاستصحاب في الاول اى فيما اذا كان الشك في المقتضى ويمترو به (استصحاب) في الثانى اى فيما اذا كان الشك في الراجع لا ان يكون منكراً للاستصحاب في القسمين حتى يمد في المانعين

ان قلت ان محل النزاع في حجية الاستصحاب و عدمها هو خصوص الاول واما الثانى اى الشك في الراجع ومحل وفاق وعليه يتم مقاله المصنف به و يدخل المحقق به في حملة المنكرين للاستصحاب و ردعهم

فقد وجد أن ع في حجب الاستصحاب . ومعها لا يحصل ما را كان اشك  
في الرفع بل اشك في الرفع محض في نفسه . لعدم صحة تحقيق  
الشع لا في د . ك . فقد اختلف في الاستصحاب فهو ما اشك  
فيها . اظهارت من جهة اشك في ادراج من غير . من غير من غير . مجرى  
لمعاد لسوء . اهله . مثلاً . اشك في الاستصحاب في حجب ادراج هو  
حجب ادراج من السبيل في نفسه . فهو د . ا .

« كما ترصد انه بمقتضى التوسع التراجع لسننه المصمم »

في مثله . اعلم . « مثله » عدم . « د . ا . » مثيل . تحقيق . بهذه المسئلة . « د . ا . »  
عدم . مصدر . لتحقيق . بهذه المسئلة . عدم . « د . ا . » دالة . (المراد ان جواب  
المسئلة بعد وجود الد . ا .

« الطاهر به لا فرق بين مثله المصمم . ما ذكره . به من مسئلة عقد النكاح  
والطاهر به لا فرق بين مثله المصمم . ما ذكره . به من مسئلة عقد النكاح  
انما الصلاة . « تف الطاهر به التراجع . في التضمن بعد انكاح . « من مسئلة التيمم  
لمعرد التضمن في مقام التمثيل



« والمحقق عدى في هذا المقام ان فرض الاصدار على استسباط بعض المسائل دون بعض على وجه يساوى المجهود المطلق لب غير ممكن »

وان البحث قد يقع في امكان التجزئ و عدمه و قد يقع في حجية طر للتجزي و هي اي المحنة موضع خلاف بين الفاضل سماكاته

« و اعتماد التجزئ عليه ينهي الى الدور »

فقررت ان لا صحة اجتهد لتجزي في سائر المسائل غير مسئلة التجزي مسة على صحة جهده في حجة التجزي : جهة : اصح داللة في ذلك و صحة جهده في حجة التجزي مسة على صحة اجتهد في سائر المسائل اذ لو لم يصح اجتهد في سائر المسائل لم يصح اجتهد في هذه المسئلة اي مسئلة التجزي ايضاً : من آخر : توقف حجة طر للتجزي في بعض المسائل على حجية طر في حوار التجزي : توقف حجية طر في حوار التجزي على حجة طر في بقية المسائل .

« احب عن هذا المذهب صاحب الفصول انه بان المفهوم صحة اجتهد في مسائل الفقه : هي منتهى على صحة اجتهد في مسائل الاصول غاية ما في الباب ان لا يتر كونه مجتهداً مطلقاً في مسائل الاصول لعنصر اجتهد في مسئلة حوار التجزي : لا يلزم من كونه مجتهداً مطلقاً في الاصول ان يكون مجتهداً مطلقاً في الفقه لتغاير العلمين نعم لو كان متجزئاً في الاصول توجه اشكال الدور .

« ان شئت فعلى المجتهد ان يتحرى في حوزة الاجتهاد اجتهاداً عاماً لا يكتفي  
 بمسئله اصولية لا موقف صاحب ذات الاجتهاد على صحة حكمه في حوزة الاجتهاد  
 . يتوقف على ذاته مجتهداً معتقداً في الاصول . راجع في « بواب مجتهد »  
 مطلقاً في الاصول ومجتهداً متحريراً في الفقه »

## شرائط الاجتهاد

« و من السنة الاحاديث المتعلقة بالاحكام بان يكون عنده من الاصول »  
 قوله رحمه الله من السنة المطلوب على قوله « من اللغة والمعنى » ان يعلم من  
 السنة الاحاديث المتعلقة بالاحكام

« و ان يكون عالماً بالمطالب الاصولية من احكام الاوامر والنواهي »  
 قال سيدنا الامام الحسن بن احمد رحمه الله تعالى في الجواب الثاني من الرسائل  
 « منها (مقدمات الاجتهاد) وهو من المهمات اعلم بمهمات مسائل اصول الفقه  
 مما هي دخیلة في فهم الاحكام الشرعية واما المسائل التي لا تخرجه عنها اولاً  
 يحتاج في تمييز التفرقة منها الى تلك التدقيقات . لمع فصل المقدمة  
 و الاولى تعرض لها او تمييز ما فيها من الاشياء . مما هو مهم  
 و انما من امدر دخاله علم الاصول في استنباط الاحكام ففد »

وشرط ضرورة نقده سميات كثير من الأحكام الشرعية من جهة  
الاستناد على هذا الزعم ، فليس من جهة الاستناد بمرتب معاً في وجه  
« لما فيها من الاختلاف لا كما توهمه القاصرون »  
في الأصول ، زعم جماعة من أصحابنا في الأدلة الشرعية لعدم  
الاجتهاد ان نعم المذكور اعلم (صواباً) من الاحتجاج به لا دليل يثبت  
عليه و تمسكوا عليه بشبهة ضعيفة .

### « و ان يعرف شرائط المرهان »

المرهان و ان مؤلف من يقيمت سمح بعبارة بالذات اضطراباً و ان شرائط  
المرهان ان تكون المقدمات ظاهراً بعبارة : ان يكون المقدمات اقدم و سبق  
بالطبع من النتائج لانها لا بد ان يكون عدداً لها حسب خروج : هذا الشرط  
محتص بمرهان لم و ان يكون اقدم عند الفقيه بحسب اقدم من النتائج  
« و ناقشهم في ذلك بعض المحققين بان هذا من لوازم الاجتهاد »  
تقرّب ان لازم الاجتهاد هو الاعتدال بالله تعالى لا الاستعانة عليهم ، سلام  
بعبارة ان الاجتهاد في احكامه تعالى لا يفتقر مدون اعتراف به تعالى  
« من توقف اجتهاد المطلق على امور وراء ما ذكرناه من الجبال »  
الامور الاخر وراء ما تقدم فالمعاني البينات و البهينة



عن الاحد، و سواثر الاحد، المعروفه عن الائمه عليهم السلام، الداله على ان  
لله تعالى في كل « افعه حكماً معاً يشترك فيها العالمون » المحملون بها

## الكلام في التقليد

« والتقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة كاحد العامي »

في الأصول التقليد في اللغة تمثيل المقلد في المقلد في لعق و عرف « بالاحد  
بقول الغير من غير حجة » يسمى ان يراد بقوله فتواه في الحكم الشرعي «  
بواحد له لكان اولي : قد يطلق التقليد على الاحد بقول الغير في الموضوع  
الشرعي كقول الفقهاء : الاعمى يقلد في معرفة الوقت والقبلة ولعله مجاز  
في المعنى المتقدم وعليه فيخرج الاحد بقول الراوي والشاهد وحكم الحاكم  
يضاً فان شيئاً من ذلك لا يسمى تقليداً قال العسدي بعد ذكر التعريف  
المدكور : على هذا فلا يكون الرجوع الى الرسول والاجماع ولا رجوع  
العامي الى المعنى والقاضي الى الشاهد تقليداً لقيام الحجة على ذلك كله و  
لو سمي ذلك او بعض ذلك تقليداً فلا مشاحة انتهى مدحاً قال صاحب  
العصول : اقول قولهم في الحد من غير حجة سواء من غير حجة على القول  
كما هو الطاهر لا على الاحد كما زعمه العسدي على ما يظهر من تعريفه  
و على هذا فلا اشكال في دخول احد العامي بقول المعتمد لانه احد بقوله

من سر حجة على قوله وإن كان أنه حجة على الاحدية : يخرج لأحد نقول  
(ص) لأن برهان المصحة حجة على صحة قوله كما أنه حجة على : حجب الاحد  
به بصاً ثم مثله الكلام في الاحد بقول (أما) بل كل من ثبت عصمته  
« لتقديم الحجة في الاول بالمعجزة و في الثاني بما سدد كرد »  
ما سيد كره عبارة عما سيحتمى بعد امطر وهو امران  
حدها اتفاق العلماء على الاول ابعوا في الاستفتاء من غير ما كر  
تسهما انه لو : حب على العامى المظر في دلة المثل لعقبه لكان داب  
اما قبل وقوع الحادثة او عندها الخ .

و يدل على حواز التقليد ايضاً اخبار كثيرة

منها مفعوله عمر بن حنظلة التي شير اليها والى مدد كها في آخر الكتب  
و منها ما ورد في توقيع الشريف واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الي  
رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله (وسائل كتاب الفساء باب ١١  
من ابواب صفات الفاضى ج ٩) .

و منها ما ورد في تفسير آية النفر .

و منها روايات كثيرة داله على الارجاع بعقها اصحابا بحيث يظهر  
منها ان الامر كان اربكاً ارباً للإمامة مثل ما عن شعب المقر فوهى

وقد ثبت لأمر عند الله عند الإسلام بعد احتجاج ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم «  
 علي بن أبي طالب» يعني في بعض وسائل كتاب الله - ب ١١ من توحيات  
 صفات القاضي ح ١٥ ) .

### « وضع هذا القول طاهر »

وجه الطهر عند من ذهب إلى عدم مساعدة أهل كسر من العوم على فهم دين  
 من الأحكام بهذا الوجه

## التقليد في أصول الدين

« أصل الحق مع التقليد في أصول العقائد وهو قول جمهور علماء الإسلام »  
 « الوجه في منع التقليد في أصول العقائد عبارة عن حكم أقل من وجوب  
 النظر المعروفة في هذه الأصول العقائد ، وقدره الشرع حيث دم المقلدين  
 آياتهم بقوله تعالى ( ولو أن نضع ما فيها عنه آياتنا أو لو كان آياتهم  
 لا يعلمون شيئاً ) .

« إنما كان لأنهم يعرفون أوائل الأدلة وهو سهل المأخذ »

« دون أواخر الأدلة التي هي عبارة عن الإشكالات » دفعها

« يدل على المسر فسماء ذاب أبراج وأرض ذات فجاج »

المسير مصدر يمشي إلى السير : الراجح : الحس والقصر واحد وروح  
 السماء ج بروج وأبراج وأبرجه ( أقرب ) .

لعج لطريق اواسع لو اوضح بين حبيب ح و حاج محمد ا و ب ) كرده  
راه فراج بين دو كوه ( لويين و عميد )

## شرائط المفتي

« الان اجتماع شرائط قبولها في هذا الموضع غير الوجود »

« حه عره الوجود عساه عن اعشار كول الشاهد عارف »

« واحتجاج العلامة بالآية علي ماضار اليه مردود اما اولاً فلمنع العموم »

« حه لمة عمادة عمه فبرب اليه الكرامة به من الاله » « لعمد » هو

« خصوص الائمة عليهم سلام »

## الباء على الاجتهاد السابق

« بحيث اذا سئل عن لمة الحكم في كل واقعه يضي بها الي به »

« لصير المؤث المعجور مالء راجع الى التبعه والءه سمند و محتمل ان

يكون راجعاً الى الواقعة والءه طرفه بمعنى في

## التقليد عن الميت

« وهل يجوز العمل بالرواية عن الميت ظاهر الاصحاب الاطلاق على عدمه »

« المظهر ان عرصه به من حوار العمل بالرواية عن الميت عمادة عن حو »

« تقليد الميت امتداء و اما التقليد عن الميت استمراراً فان يبقى على فتوى الميت

بعد إخماده في الحفرة ولا يبعد عنه رد اليد لعللاء عبيد من دون دفع الشاة  
عنه هذا مع ما يقتضي صلاحي الأدلة العرفية

« والحجة المذكورة للصع في كلام الأصحاب على ما وصل الساردة حداً »

ومن حمله الصحيح به بعد الأعم من عدم اعتماده المست

« فردد على هذه الحجة به ما كان العلم به من كنهه وأبعده وأحواله

« وكلا الوجهين لا يصلح دليلاً في موضع النزاع »

بعض ما ذكر من الدليل لا يخرج من بعد المست

« وفرض العامي فيها الرجوع إلى قوى المجتهد »

فولاه « فرض منداً » فوله به الرجوع خبره .

« فالرجوع إلى قواه فيها دور واضح »

وجه لزوم الدور أن حوار جوع العامي في هذه المسئلة إلى لميت موقوف

على حوار تقليد المست في جميع المسائل سيما موقوف حوار تقليد المست في

جميع المسائل على حوار جوع العامي له (مست) في خصوص هذه المسئلة

## في التعادل والترحيج

« تعادل الأمارتين أي الدليلين الطبيين عند المجتهد يقتضي تحييره »

وجه التحير عبارة عن الأحكام الواردة في العقاقير مثل ما ورد عن الحسن بن جهم

عن الرضا عليه السلام: «فمن يحبني لرجل من هؤلاء ثلاثة أحسن من أحبني»

ولا يعلم أيهما حق قول من تعلم بموسى عليه السلام أيهما أحسن

(والمثلث في نفسه ثلاث ٩ من مائة صحت أقاصي ح ٣٠)

«السلب فيه الوسائط وهو علو الاسناد فترجح العالي»

في لرسائل من عده الاسناد لانه كلما قل الوصل بين حجتين

اقل وقد يقع من بعض الموارد بسبب ذلك منتهى لانه قد يقع

الرواية فيكون مطعون في ارسال والحواله على نظر المجتهد

«واما اذا تعدوا او كاف صفات الاكبر اكبر ولا»

في واما ان حجتين اشخاص لرواية وثلاث صفات لاكثر وسيله كبر

من ناحية الاوثقية ولا ترفع ويحويهما فلا وجه لترجح حجتين على السند

على غيره.

«وهذا الكلام ليس بشيئي لان تأثير الدور في مثله غير معمول»

هذا الكلام من المصنف له ايسر شيئي وجهه يظهر مما نقلناه في وجهه

لترجح علو الاسناد عن المحقق الشيخ الاصفهاني في لرسائل

«واستراط الاتحاد والمساواة في الصفات مسدود»

قوله من مستدركه اي رائد لم يكن افتقر الى هذا الاشتراط لترجح

علو الاسناد وغيره من امر حجتين اما هو مع المساواة من سائر النواحي

« ورايها ان يكون دلالة احدهما على المراد منه عمر محتاجة الى توسط  
أمر آخر »

بحسب ما ورد - مثلاً - في دليل صلاة الظهر يوم الجمعة ، ورد في دليل آخر  
صلاة الجمعة واحدة في دلالة الأول على وجوب صلاة الظهر محتاجة الى واسطين  
احدهما ظهور الأمر في الوجوب لهما ، حجية الظهور ، والثاني نص  
في الوجوب ، لم يقتض في دلالة على الوجوب الى واسطة أصلاً

« والثاني ان العمل بالمائل يقتضي تقليل السج لانه يزيل حكم العقل فقط »  
في حاشية المحقق سلطان العلماء اعترض عليه بان « قد لم يعد حكم  
الأصل ليس بسج لانه ثبت لانقائه » السج هو رفع العدم الشرعي ، وأيضاً لو  
حكما المقرر متقدماً لكان المسوح حليماً يثبت بدليلين العقل والسمع وهو  
أشد مخالفة لانه ينسخ الأقوى بالأضعف ،

« والحكم بترجيح المائل يستلزم الحكم بتقديم المقرر عليه »  
المراد بتقديم عبارة عن التقدم بحسب الزمان والصير في قوله « كونه »  
اجع الى الصير وكذا الصير للمحذور « الى » والصير المصروف اليه بكلمة  
(مضمون) واحصل الى المقرر وهو له « (ذاك) » اشارة الى المضمون  
« فان ترجيحه يقتضي تقدم المائل عليه »

اي التقدم بحسب الزمان ،

« قال المحقق « بعد نقله للقولين وحاصل الحججين »

قوله « حاصل معطوف على الصير المحذور » صافه النقل اليه والمعنى

١٠. بقية ٥. اخص الحجة

« ثم قال المحقق وانظر ان احتجاجه في ذلك رواه روى عن الصادق عليه الصلاة والسلام »

١. قلت رواية مفهومة من حيث حفظه فيها تحت حد من ذلك من ان  
 ان المفهوم في حاشية من الكتب السبعة ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠  
 معناه والاخر مخالف له في الخبر و يؤخذ في حاشية العامة وفيه اثر  
 هذه المقولة الشريفة مشتملة على مطالب مهمة من شأنها ان  
 صور الكافي ح ١ كتب فصل اتم ب اختلاف الحديث ح ١٠ اوله في  
 ذكر الامامة في ٩ من بوب صفات القاصي ح ١ وسرهم من كتب العامة  
 وان المقوله مروي عن العامة في ثلاثة ولاشوخه عليها ان اراد المحقق به من  
 حيث السند ذلك الخبر في سند استهزاه من اصحاب النعويين عليها في  
 مناقشة العامة في صريح في سند الامام الحميدي اداه لله طبعه العالي و  
 الخبر الثاني من الرسائل - كما لا يخفى - بصاً ان روى المحقق به عن يقدوم  
 خبر مخالف بان في خبر لمخالف العامة احتمال التدوين وديني وجه عدم  
 توجه هذا الانراد غير عام ذكره المحقق سند العامة من وجوده  
 الاحتمال اي احتمال لتداول في الخبر المواقف العامة ايضاً وان المعروف

تساوى العبريين في جميع الامور سوى مخالفه العامة ومواقفتي ودين حتمار  
التقية في احدهما دون الآخر موحى للنزح حيج و كلام الشيخ عندي هو الحق  
الحمد لله الحق لمن : صلى الله على سيد الحمل لمتين وعنى آله الصديق  
المعصومين المطهرين المكرمين .

و في الحق ارحم من لقارئين لاعر ، لاعماس اولاً ، صدر من المؤلف  
لفقير المحتاج الى رحمة ربه حبيب الله اس حاج محمد حواد وصال  
النيشاموري - من احده ؛ وماشد عنه من العذرات المجدرة ، التوضيح او البحث  
حولها ، وما اطلب فيه مما لا ينسب الاضمار فيه ، ذنباً الهداية ، لا شدة له  
حال حبانة : طلب المعفرة من الله تعالى له في ذلك الحان و بعد و هو .  
اهم اعرف لما : لجمع المؤمنين و المؤمنات

سنة الطبع الهجري القمري ١٤٠٤

« « « الشمسي ١٣٦٣

« « « الميلادي ١٩٨٤

## جدول الخطاء والصواب

الخطاء	الصواب	الصفحة	السطر
بالنسبة	نالسبة	٨	٢
لمأخره	المتأخرة	٨	٨
عين ولاثر	عين ولاثر	٨	٨
يشتمل	يشتمل	١٠	٧
بعض بعض القدماء	بعض القدماء	١٢	٣
لم يصع	لم يوضع	١٢	٢٠
لايجاراً	لامجازاً	١٥	٢
لمنحار	المجاز	١٥	الاخير
في الاكثر معنى	في الاكثر من معنى	١٦	٥
اذا تشبيها	اذا تشبيها	١٨	١٠
تشبه	تشبيته	١٨	الاخير
يكونه	بكونه	٢٣	١٣
مقدمه	مقدمته	٢٧	الاخير
المثلمى	المثليين	٢٢	٢
فان الافعال	فان الافعال	٢٧	١٧
بالمقدمته	بالمقدمه	٢٠	١٨
الا الواجب	الى الواجب	٢٣	١٦
ليستند	يستند	٥٧	٣
ان الاسماء	ان الاسماء	٦٥	١٥
في صحه	في صحته	٦٨	٧
هذا الثلاثة	هذه الثلاثة	٧٢	٢
في الموضوع	في الموضوع	٧٦	٧

## جدول المحتاء والصواب

الاحتفاء	الصواب	الصفحة	الدفتر
بالاولى	بالاول	٨٣	١٥
المستثنى منه قدا	المستثنى منه عدد قدا	٨٥	٦
على وحول العحص	على عدم وحول العحص	٩١	٣
اي العحص	اي عدم العحص	٩١	٥
لواصح	الواضح	٩٧	١٣
عدم رجوع	عدم احساح رجوع	١٠٦	الاحمر
لصيغة	انصيغة	١٠٧	١٦
احدهما	احدها	١١١	٦
والعم قطعما	والخاص قطعما	١١٨	٨
على دلالة	على دلالتة	١٢٣	الاحمر
بظاهره	بظاهر	١٣١	الاخير
للسؤل	للسؤال	١٣٣	٩
نمكر ونها	يمكر ونها	١٥٦	الاحمر
الواردة	الواردة	١٦١	الاخير
اهل السب	اهل السبت	١٦٥	١٢
بزاول	بزوال	١٦٧	١١
عبر القوائد	عبر التوائد	١٧١	١٦
على اصول الدين	على اصول اند بن	١٧٤	١٣
ابن الحسن	ابي الحسن	١٧٨	٣
مخالفة	مخالفة	١٨٩	١
عن طاهر	عن طاهره	١٩٣	٩
بمكته	بملكه	١٩٧	١٦







(NEC)  
KBP370  
.J267  
A337  
1983

مرکز النشر - خوانسار کتابفروشی نور

» » قم خیابان چهارمردان پاساژ صاحب الزمان - انتشارات مفید

۴۰۰ ریال